المساعدات الخارجية
وتشكيل الفضاء الفلسطيني

إعداد:
آيات حمدان

٢٠١٠

المُساعداتُ الخارجيّةُ وتشكِيلُ الفَضاء الفلسطينيّ

Foreign Aid and the Molding of the Palestinain Space

إعداد:
آيات حمدان

تدقيق لغوي: عامر عوض الله

مركز بيسان للبحوث والإنماء
رام الله – فلسطين
كانون الأول ٢٠١٠

المُساعداتُ الخارجيّةُ وتشكِيلُ الفَضاء الفلسطينيّ

مركز بيسان للبحوث والإنماء
رام الله – فلسطين
عمارة النهضة، الماصيون، صندوق بريد: ٧٢٥ رام الله
هاتف: ٢٩٨٧٨٣٩– ٠٢ فاكس: ٢٩٨٧٨٣٥ – ٠٢
البريد الالكتروني: bisanrd@palnet.com
الصفحة الإلكترونية: www.bisan.org

جميع الحقوق محفوظة ©
مركز بيسان للبحوث والإنماء
٢٠١٠
© Copyright: Bisan Center for Research and Development
2010

ISBN 978-9950-369-01-6

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع:
This book is published in cooperation with:

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر الباحثين والمركز
ولا يعكس بالضرورة موقف الداعمين

تصميم وتنفيذ: شركة بيسان دعاية نشر تصميم
رام الله – هاتف: ٢٩٨٨٦٣٩– ٠٢

الفهـــــرس

- **تقديم** ٥
- **مقدمة** ٧
- **الفصل الأول: الإطار النظري** ٩

أولاً: في مفهوم الفضاء ١١
التشكيل المكاني لفلسطين ١٣
ثانياً: في مفهوم المساعدات ١٨
تطور الأهداف المعلنة للمساعدات ٢٠
ثالثاً: المساعدات الغربية في السياق الفلسطيني ٢١
المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية ٢٤
المجتمع المدني ٣٠

- **الفصل الثاني: خطاب المانحين في الأراضي الفلسطينية** ٣٣

أولاً: التمويل الأمريكي ٣٥
١. مؤسسة ال IRD ٣٥
٢. مشروع نظام ٣٦
٣. مؤسسة ANERA ٣٨
ثانياً: التمويل الفرنسي ٣٩
غزة والمجتمع المدني خارج المشروع ٤١
دعم القطاع الخاص في فلسطين ٤٣
ثالثاً: التمويل البريطاني ٤٣
رابعاً: التمويل السويسري ٤٧
في الهدف الأول والأساسي: تعزيز التطلعات نحو السلام ٤٨
في الشراكة مع القطاع الخاص ٤٩
خامساً: التمويل الإسباني ٥٠
سادساً: تمويل الإتحاد الأوروبي ٥١
المساعدات الإنسانية (الأونروا) ٥٤
القطاع الخاص ٥٤

- **الفصل الثالث: أثر المساعدات على الواقع الفلسطيني ٥٩**
  - ١. الطرق البديلة ٦١
  - ٢. المنهاج الفلسطيني ٦٥
  - ٣. النخب الفلسطينية ٧٠
- **الخاتمة ٧٣**
- **المصادر والمراجع ٧٦**

تقديم:

تَأتي هذه الدراسة، والتي تحمل عنوان: «المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني» ضمن سلسلة الدراسات التنموية، التي تستهدف تفكيك خطاب التنمية في الأراضي الفلسطينية، وبرامجه، عبر معالجة وتحليل خطاب / خطابات الفاعلين الرئيسيين في الساحة الفلسطينية، وتحديداً «القطاع العام»، و«المجتمع المدني»، والمانحين والمولين، و«القطاع الخاص»، وترتكز على فترة ما بعد (أوسلو) كفترة زمنية، بوصفها لحظة «تاريخية» عملت على تغيير المفاهيم والتصويرات الوطنية الفلسطينية، وأدخلت المجتمع الفلسطيني في حالة معقدة ومركبة من التبعية، تختلف عن المرحلة السابقة، إذْ تمّ تجسيد ومأسسة عامل إلحاقي جديد من علاقات القوة والهيمنة عبر المال السياسي، والاقتصاد، والتنمية، بأدوات جديدة، لإعادة تشكيل المجتمع وبُناه المتعددة.

وتأتي سلسلة الدراسات هذه ضمن برنامج بحثي تنموي نقدي، من المخطط أن يَصدر خلاله عددٌ من الدراسات والكتب ذات العلاقة، فأسّسنا في المرحلة الأولى المراجعة النظرية والمفاهيمية للفاعلين الأربعة، عبر كتاب «وَهم التنمية»، ونستكمل في المرحلة الثانية تحليل وتفكيك برامج الفاعلين، فيأتي هذا الإصدار، الذي يتطرق لدور فاعل / فاعلين تنمويين، هم المانحون والمولون، وتحديداً كبار المساهمين في تمويل السلطة، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص داخل فلسطين، وهم بالفعل مساهمون، لأنّهم يحددون سياسات، ويرسمون أدواراً، ويُقصُون آخرين، وهذا ما تحاول هذه الدراسة بالضبط الإجابة عليه.

تؤطّر الدراسة تحليلها لدور المولين عبر معالجة مفاهيم (الفضاء والحيز) كأُسس نظرية، لمعالجة التحولات داخل المجتمع الفلسطيني، نتاج تدخلات المولين، والمانحين، والمساعدات الخارجية، «بهذا ينشأ الفضاء الفلسطيني الجديد كمُعطىً لتفاعلات داخلية ومحلية منشبكة بعلاقات عالمية، عملت على صياغته، وتثبيت إعادة إنتاجه بهذا الشكل المعطى».

وتستكمل هذه الدراسة بمعالجة مفهوم المساعدات الخارجية وخلفيته، وارتباطه بالحداثة، «كلّ شيء لم يتم سحبه إلى دوامة «التعبئة العامة» للحداثة يمثل مقاومة لها، ولهذا السبب يكون من الواجب الإتيان به إلى الحاضر، كي يصبح ملائماً للمستقبل».

وتأتي أهمية هذه الدراسة في تركيزها على الانعكاسات البرنامجية لخطاب المولين وتصوراتهم حول الشكل «المقترح» للمجتمع الفلسطيني، عبر معالجة مجموعة من برامج مانحين رئيسيين تمّ إجراء مجموعة من المقابلات المعمقة معهم، إضافة إلى تحليل مجموعة كبيرة من الوثائق الخاصة بهم، هذا التركيز على دور كل مانح / ممول يتيح لنا نظرة أقرب لفهمه لعملية التنمية، ومساهمته فيها عبر إقرار برامج خاصة بالعمل داخل المجتمع الفلسطيني، ومن ثم يُتاح لنا رؤية التقاطعات والتشابهات في التصورات والمفاهيم التي يحملها هؤلاء المانحون عن المجتمع الفلسطيني، وفاعليه المختلفين، «فقد كانت الركيزة الأساسية للمساعدات هي دعم عملية السلام، ففي الوقت الذي تنشط فيه المفاوضات، تزداد فيه المساعدات، وفي الوقت الذي تتوقف فيه العملية السلمية، تقل هذه المساعدات».

إضافةً إلى معالجة خلفية التمويل، تقوم الباحثة بالنظر بشكل أقرب «للإجراءات» الموجهة للمساعدات، وكيف تساهم هذه الإجراءات في إحكام السيطرة أكثر فأكثر، «فمنظومة المساعدات الدولية قد نشأت أساساً من أجل خدمة المصالح السياسية للمانحين، أكثر من كونها خدمة لحقوق واحتياجات المستفيدين منها، وإنّ منظومة المساعدات الدولية تقوّض بالفعل القيادة المحلية، والأجندات المحلية، ومشاركة القاعدة، وهي تفعل ذلك من خلال وضع القرارات الخاصة باستخدام الموارد في أيدي الأشخاص غير المحليين، وتتجاهل الظروف المحلية، (بما في ذلك التحديات الناجمة عن العمل في ظل الاحتلال)».

تناقش هذه الدراسة التمويل الأمريكي، الذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث الحجم بعد التمويل الأوروبي، هذا التمويل الذي يتعاطى مع الفلسطينيين من زاوية «الإرهاب»، حيث يمنع أي فرد أو مؤسسة من تلقى المساعدة / الخدمة إذا ثبت أنّ له أية علاقة بفصائل المقاومة الفلسطينية، ورغم هذا فإنّ أذرع ومشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تثبت دوماً أنها صاحبة القرار الأول فيما يتعلق بأوجه الصرف، وآلياته، «صرف المبالغ المقدرة للمشروع في أمور لا تخلق أثراً واقعياً وتنموياً حقيقياً، لتبقى هي المستفيدة من هذه الأموال، وتعود إليها من خلال استخدام خبرائها لإجراء هذه التدريبات، وبالتالي يكون عائد المشروع المادي أغلبه لهم، مع حصر الفلسطيني في دَور المقاول الوسيط وليس المخطط».

استعراضٌ وتحليل مهمٌّ أخر تتناوله الدراسة، وهو أثر المساعدات الخارجية على الواقع الفلسطيني، من خلال تناول ثلاثة مقاطع / برامج، أولها الطرق البديلة في إطار تخطيط الممول للحيز المكاني الفلسطيني، وثانيها المنهاج الفلسطيني كمحتوىً تتم مراقبته وقَولبته لتشكيل الفلسطيني الجديد، وثالثها النُّخب الفلسطينية.

المانحون والمساعدات الخارجية مثار جدلٍ كبير داخل المجتمع الفلسطيني، ومؤسساته، ونُخبه، ويلمس المواطن الفلسطيني العادي عمق تأثيرهم على حياته ومسارها، ويدرك الكثيرون خطوة هذا الدور، رغم أن المساعدات الخارجية هي حقٌّ للفلسطينيين، في ظلّ مسؤولية الغرب عن الاحتلال، واستمراره حتى اللحظة، وفي ظلّ وجود نصوص أُممية تؤكد هذا الحق، ورغم هذا؛ فإنّ هذا التمويل يجب أن يخضع للإرادة الفلسطينية، التي ستوجهه نحو الأولويات المجتمعية، والتنموية للمجتمع الفلسطيني.

هذا التناول لا يُلغي أو يُنكر وجود ممولين ومانحين عرباً وأجانب، متضامنين مع القضية الفلسطينية، وفي صفّها، يعملون من أجل خدمة هذه القضية عبر علاقات الشراكة مع المؤسسات الفلسطينية، وعبر الدعم السياسي الذي وفّروه تاريخياً، ولكن أي تناول موضوعيّ لحجم التمويل واتجاهاته يدرك قلّة أثرهم، مقارنةً بالتمويل الحكومي الغربي ومشتقاته، لذا؛ تأمل هذه الدراسة في تطوير دَور هؤلاء المتضامنين والعرب في دعم القضية الفلسطينية، من خلال المساهمة في النضال من أجلها، وتعزيز صمود الفلسطينيين على أرضهم.

مُقـدَّمة:

«ينبغي ألاّ نَنسى أنّ القضيةَ الفلسطينيةَ لم تكن في أيّةِ لحظةٍ من اللّحظاتِ غيرَ قضيةِ فضاءٍ أسَاساً»
حسن نجمي

تأتي هذه الدراسة كواحدة من أربع دراسات يعكف «مركز بيسان للبحوث والإنماء» على إنجازها، حيثُ تغطي القطاعات أو المفاعيل الأربعة للتنميّة في فلسطين؛ وهي: القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات المانحة. وإذ تُعنى هذه الدراسة بجانب واحد من هذه القطاعات الأربع، فإنّها لا تعزله عن القطاعات الأخرى، فالتمويل هو أحد المكوّنات الأساسية التي تقوم عليها القطاعات الثلاث الأخرى، إلاّ أنها ستركز على دراسة هذا القطاع، مسلّطةً الضوء على دَوره في صياغة الكلّ الفلسطيني دون التخصّص في جانب واحد، مع ترك المجال للدراسات الأخرى أن تتعمق في كل مجال على حِدَا.

تَهدف هذه الدراسة إلى تناول دَور المؤسسات المانحة / المموِّلة في فلسطين نقدياً؛ ودَورها في إعادة صياغة الفضاء الفلسطيني (مكانياً، وثقافياً، وسياسياً..)، من خلال تحليل خطاب هذه المؤسسات، عبر البحث عن الأيديولوجيا التي يعكسها خطاب معيَّن، يتم فيه بناء معرفة تُحقّق هدف الخطاب في القوة والهيمنة، فـَ « **الصراعُ بين الرغبة والسلطة له الدّور الأكبر في هذا الإنتاج الخطابي**»[1]، دُون أن ينفصل هذا التحليل عن الواقع، وعن الظروف والسياقات التي أُنتج فيها الخطاب المرتبط بعلاقات سياسية، واقتصادية، واجتماعية. وسوف نعتمد هنا على المنشورات والتقارير السنوية، والمواقع الإلكترونية، إضافةً إلى مجموعة من المقابلات مع بعض مسؤولي برامج التمويل في هذه المؤسسات، كما سنقوم بتحليل دَورها في الواقع الفلسطيني، من خلال تحليل الآليات التي عملت من خلالها المؤسسات المانحة في إعادة تشكيل هذا الفضاء زمانياً، ومكانياً، وثقافياً.

تتكوّن العيّنة الدراسية التي تقوم عليها المقابلات من عشر مقابلاتٍ تمكّنا من إجرائها مع مؤسسات تمويل مختلفة، وهي:

– الوكالة الفرنسية للتنمية: France- agence francaise de developpement (AFD)

–التعاون في مجال التنمية السويسرية: Switzerland-Swiss development cooperation (SDC)

–المملكة المتحدة للتنمية الدولية:

United kingdom-development for international development (DFID)

– المساعدات الأمريكية للاجئين: American near east refugee aid (ANERA)

–الإغاثة والتنمية الدولية: International relief and development (IRD)

١. ميشيل، فوكو. **نظام الخطاب**. ترجمة محمد سبيلا (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٦). ص٩.

-برنامج سيادة القانون: Rule of law programme (NETHAM)

-الاتحاد الأوروبي: European Union

-التعاون التقني التابع للقنصلية الإسبانية:

Technical Cooperation of the Spanish Consulate - AECID

لقد تمّ اختيار هذه المنظمات كعيّنة تمثيلية لأكبر الجهات المانحة للفلسطينيين، وهي: الاتحاد الأوروبي، الذي يأتي في المرتبة الأولى، تليه الولايات المتحدة، ثمّ المملكة المتحدة، وفرنسا، وإسبانيا، وأخيراً سويسرا. (٢)

تَجدر الإشارة هنا إلى أننا قمنا بمراسلة مؤسسات أخرى لمقابلتها؛ لكنّها ماطلت، ولم تقُمْ بالردّ، لا بالنفيّ ولا بالقبول، ومن هذه المؤسسات: الوكالة الأمريكية للتنمية الـ (USAID)، والـ GTZ.

في هذه المقابلات تمّ اعتماد أسئلة المقابلة المفتوحة، والتي تغطّي ثلاثة جوانب أساسية: التعريف بالمؤسسة، وسياسات التمويل، وجانب مفاهيمي حول قضايا أساسية متعلقة بالسياق الفلسطيني والتنمية (انظر / ي الملحق).

بُنية الدراسة:

الفصل الأول: إطار نظري يحتوي على:

- الفضاء كمفهوم: تكوينه، وتحديده كمفهوم إجرائي، والفضاء الفلسطيني، والمستويات النّاظمة لهذا الفضاء.
- المؤسسات المانحة وعلاقتها بالسياق الفلسطيني

الفصل الثاني: التعريف بالمؤسسات المانحة، وأهدافها، وبرامجها، وتوجّهاتها، وتحليل أهداف هذه المؤسسات، وعلاقة الجهات المانحة بالفضاء الفلسطيني، وإعادة تشكيله عبر استخلاص الآليات التي عملت من خلالها هذه المؤسسات في إعادة تشكيل هذا الفضاء في مستوياته الناظمة له.

الفصل الثالث: أثرُ المساعدات الغربية في السياق الفلسطيني (Aid impact)، وإعادة مَوضَعة الفلسطينيين كجماعة وأفراد ضمن الفضاء الفلسطيني المصنع، وفهم الذات الفلسطينية من خلال الأجندات الغربية (التحديد السياسي)، والتطرّق كذلك إلى موقع النُّخبة الفلسطينية التابعة، ودَورها في هذا المجال.

الخاتمة: التحليل والاستنتاج .. «رؤية مستقبلية» .. كيف يمكن التحرر من ذهنيّة التابع؟

---

٢. جوزيف، ديفوير وعلاء الترتير. **تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٩-٢٠٠٨م.** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠١٠). ص٢١.

الفصلُ الأَول:
الإطار النظري

أولاً: في مفهوم الفَضاء:

الفضاءُ (Space) كمفهوم نستعيره هنا من مجال الأدب، فالفكر العربي لم يهتمّ بمفهوم الفضاء إلاّ ضمن هذا المجال، ونستخدمُه هنا كمفهومٍ إجرائيٍّ، دون الدخول بتعمق في أبعاده الفلسفية.

يُعرَّف الفضاءُ بأنه: «**العالَمُ الفسيحُ الذي تنتظم فيه الكائنات والأشياء والأفعال، وبقدر ما يتفاعل الإنسان مع الزمن فإنّه يتفاعل مع الفضاء؛ بل يمكننا القول أنّ تاريخ الإنسان هو تاريخ تفاعلاته مع الفضاء أساساً**»[٣]، مما يعني أنّه ما يشكل الكيان بأبعاده الجغرافية، والثقافية، والسياسية، فالفضاءُ كما يقول حسن نجمي: «يَنشبكُ فيه سؤال التاريخ، وسؤال الجغرافيا، وسؤال الفكر، وسؤال الواقع المُعاش».[٤]

هناك لبس وخلط يحصل في الأدبيات العربية حول مفهوم الفضاء، إذ يُشار إليه أحياناً بمفهوم الحيّز، رغم الاختلاف القائم بين المصطلحين، فغالباً ما يُقصد بالحيّز المكان الجغرافي، والذي هو أحد المكوّنات التي يحتويها الفضاء، ولا يقتصر عليها ويُثبتها؛ فالفضاء «نوعٌ من الوسط غير المحدد، حيث تتسكع الأمكنة بنفس الطريقة المحسوبة، لكن كيف تُحسب حركة أمكنة متسكعة؟!. إنّ الفضاء لا يؤطّرها؛ ولا يخصّص لها وضعاً غير قابلٍ للتغيّر»[٥]، وبالتالي فإنّ الفضاء يحتوي ولا يثبت وضعاً غير قابل للتغيير.

في هذه الدراسة سنستخدم المفهومين دون الخلط بينهما، فتناول الحيّز المكاني هنا كجزء من الفضاء، وليس بديلاً عنه، وهذا ما سنشرحه بعد قليل، في محاولة للإجابة على سؤالٍ حول ماهيّة الآليات الناظمة للفضاء الفلسطيني.

يذهبُ البعض إلى احتمالية أن يكون الفضاءُ منتجاً يتغيّر بتغير نمط الإنتاج الناظم له:

«**إذا كان الفضاء منتجاً، وإذا كانت هناك عملية إنتاج، إذاً؛ نحن نتعامل مع تاريخ .. بما أنّ كلّ نمط إنتاج يمتلك فضاءَه الخاص، التحول من نمطٍ إلى آخر يتضمن إنتاج فضاءٍ جديد**».[٦]

مما تقدّم نستنتجُ أنّ الفضاء ليس ثابتاً؛ بل يتغير بتغيّر أو انتفاء شروط إنتاجه، وهذا التغيّر يتم بكافة المستويات: الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمكانية التي تُشكل مجتمعةً هذا الفضاء، فالفضاءُ إذاً له مكوّنات اقتصادية، وثقافية، وجغرافية، وسياسية، ومكانية تحضُر كعلائق مسوِّغة لوجوده في فترة تاريخية معيّنة، والتي يحتويها ولا يثبتها، والتي تتغير بتغيّر وسائل الإنتاج النّاظمة لهذه المستويات كافّة.

---

٣ . حسن، نجمي. **شعرية الفضاء الروائي**. (الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠). ص٣٢.

٤ . المرجع نفسه.

٥. المرجع نفسه.

6 . Henri, Lefebvre. **The Production of Space**. (Blackwell, 1991). P 46.

في الحديث عن الفضاء الفلسطيني يجب أن نميّز بين فضاءَين:

الفضاءُ الأول: هو الفضاءُ الفلسطيني المتخيَّل، القائم في الذاكرة الجماعية للفلسطينيين، والذي يقوم على أساس انتمائهم، وشعورهم كجماعة لها مجالها الخاص، والذي يُعرِّف وجودها في مكان جغرافي محدد، هو فلسطين التاريخية.

أمّا الفضاءُ الثاني: فهو ما أصبح يمثّل فلسطين على أرض الواقع، والمتمثل في السلطة الفلسطينية، وما تشغله من حيّز تقيم عليه مؤسساتها، ورموزها الجديدة، دون أن يكون هذا الفضاء حُرّاً بالكامل، فلا يزال الوجود الاستعماري هو من يحدّده، لذلك سنُسمّيه «الفضاء المسموح به».

إنّ السلطة الفلسطينية ليست القوة أو المحدِّد الوحيد الذي يعمل على إنتاج هذا الفضاء، فهي محكومة بارتباطات أقوى تحدِّد لها مجالها، فالفضاء في الحالة الفلسطينية تؤثر فيه ثلاث قوى، هي:

أولاً: الاستعمار الصهيوني للمكان الفلسطيني، والذي هو بدوره مرتبطٌ بالمشروع الرأسمالي الإمبريالي الغربي العالمي، ويمثّل أداته في المنطقة العربية.
ثانيا: الجماعات المهيمنة (أيدولوجياً)، دون فكاك ارتباطها، وتحالفاتها هي الأخرى بالغرب.(٧)
ثالثاً: المنظومة العالمية من خلال شبكة المساعدات التي تقدمها للفلسطينيين، والكيان الاستعماري على حدٍّ سواء.

بهذا ينشأ الفضاء الفلسطيني الجديد كمُعطىً ناتج عن تفاعلات داخلية ومحلية منشبكة بعلاقات عالمية عملت على صياغته، وتثبيت إعادة إنتاجه بهذا الشكل المُعطى. قد يرى البعض أننا نُغالي في اعتبارنا السلطة الفلسطينية إحدى القوى الأساسية التي تعمل على إعادة صياغة الفضاء الفلسطيني الجديد، والذي يحصرها بموقع الوسيط المنفذ لرغبات القوى الأخرى الرئيسة الفاعلة، وسياساتها في عملية إعادة الصياغة، نحنُ نقبل هذا التحليل؛ ولكن لا نحصرها فيه، نظراً لأنّ السلطة الفلسطينية من خلال أجهزتها القمعية والأيدولوجيّة، التي صِيغت وفقاً لأجندات القوى الأخرى المؤثرة، تعمل على تثبيت هذه الصياغات الجديدة، وإعادة إنتاجها في الواقع المادي، وعلى نطاق الوعي بهذا، فإنّ لها دوراً مؤثراً في هذا المجال.

أمّا دورُ الوسيط الآخر فنُحيله إلى دَور بعض مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، التي عملت كوسيطٍ ناقل للمفاهيم، والقيم الغربية إلى المجتمع الفلسطيني، والتي فرضتها القوى الخارجية، من خلال منظومة المساعدات التي تقدمها لهذه المؤسسات، (وهذا ما سنعرض له فيما بعد في أجزاء الدراسة القادمة).

٧. نقصد بها: الجماعات الحاكمة التي تريد فرض أفكارها وتصوراتها على بقية أفراد المجتمع، وتبرير الأوضاع الراهنة والدفاع عنها، والتي تختلف عن الجماعات الخاضعة، التي تحاول تغيير هذه الأوضاع لصالحها، وإحداث تغيير في بناء القوة القائم، نسمّيها هنا (جماعات) لأنّ تشكيلة النظام السياسي المنقسم ما بين فتح وحماس تفرض هذه التسمية، نظراً للاختلاف في طبيعة التوجه الأيديولوجي للطرفين، وطبيعة الارتباطات الخارجية ونوعها، فلا نستطيع الحديث هنا عن طبقة حاكمة متجانسة، كما أنّ هناك فئة من أصحاب المصالح تملك قوة ونفوذاً نحو النظام السياسي الفلسطيني، ولا يُشترط أن تكون داخله، والمتمثلة في بعض الجهات من القطاع الخاص، والتي لها دور تؤديه لحماية مصالحها مع الخارج ومع المستعمِر.

لقد غاب الفضاء الفلسطيني الأول أو غُيِّب، ليحضر مكانه فضاءٌ جديدٌ، تتمّ فيه مَوْضَعة الجماعة، وإعادة إنتاجها في عدة مستويات، سواء في الخطاب الرسمي للمؤسسات، أو في الخطاب الثقافي التابع، أو على نطاق المجتمع، أو في الواقع المادي المُعاش، من خلال إنتاج وإعادة إنتاج ذاكرة جَمعية جديدة، تستند إلى معايير ونظرة الجماعات المهيمنة، ومشروعها السياسي، والمتمثلة في السلطة الفلسطينية.

من هنا نستنتج أنّ هوية المجتمع المبنية على ذاكرته الجماعية الخاضعة للحذف والتعديل تتغير وتتعدل حسب مصلحة وأيدولوجية القوى المهيمنة في فترة تاريخية ما، والتي تدّعي تمثيل الأيدولوجيا الوطنية، فَـ «الأيدولوجيا الوطنية هي في نهاية المطاف ليست أكثر من مُنتَج تاريخي، سيزول بزوال شروط إنتاجه»(٨)، وفي هذا السياق يُحاجج (ألتوسير): «**بأنّه ما من طبقة قادرة على الإمساك بالسُّلطة لفترة طويلة دون أن تُمارس في الوقت نفسه هيمنتها على الجهاز الأيديولوجي للدولة، وفيه، وعليه؛ فإنّ بوسع الطبقة أن تمسك بسلطة الدولة، ولكن كي تتمكن من الاحتفاظ بها لا بُدَّ لهذه الطبقة من أن تمارس تأثيرها الأيديولوجي من خلال جهاز الدولة الأيديولوجي**».(٩)

يُميز (ألتوسير) بين نوعين من أجهزة الدولة: أجهزة الدولة القمعية، وأجهزة الدولة الأيديولوجية، أمّا الأجهزة القمعية فهي عتادُ أنظمة السلطة في ممارسة التحكم والهيمنة على الأفراد، بواسطة العنف، والقمع، والقوة المكشوفة من خلال أجهزة الشرطة، والجيش، وقوانين العقوبات، وذلك في مقابل عتاد قمعيٍّ، ولكن من نوع آخر، وهو الأيديولوجيا، أو اللاوعي الاجتماعي، الذي يُعاد إنتاجه في مؤسسات المجتمع المختلفة التابعة برأيه للقطاع الخاص؛ مثل: المؤسسات الدينية، كالكنائس والمساجد..، والمدارس العامة والخاصة، والعائلة، والمؤسسات النقابية، والإعلامية، والمشاريع الثقافية وغيرها ..(١٠)

ومن هنا تكمُن قوة النظام السياسي الفلسطيني وخطورته، إذْ أصبح مكوّناً من مؤسسات تشبه مؤسسات الدولة في ظلّ غيابها، تعمل على إنتاج وإعادة إنتاج أيدولوجيا الجماعات المهيمِنة، من خلال الأجهزة القمعية والأيديولوجية.

التَشكُّل المكَاني لفلسْطين:

تَشكّلَ الحيّز المكاني الفلسطيني الخاص بعدما تعرض له المشروع العربي من تفتيت على أيدي القوى الاستعمارية العُظمى في بداية القرن العشرين، بعد انهيار الدولة العثمانية وقوّتها الإقليمية، إذ ظهرتْ حدود فلسطين المكانية لأول مرة ضمن الحدود الانتدابية البريطانية، وظلّت فلسطين كياناً مستعمَراً ضمن هذه الحدود، بعدما كانت جزءاً من مشروع سوريا الكبرى، فقد جاء الاحتلال البريطاني لفلسطين عام ١٩١٧م في ذروة الأزمة العضوية لمرحلة الليبرالية، والتي تجلّت في الحرب العالمية الأولى، كما دفعت

٨ . إسماعيل، الناشف. «**في اللاتحول في الخطاب الثقافي الفلسطيني**». في مجموعة مؤلفين. ابحاث ومداخلات. (رام الله: مركز منيف البرغوثي الثقافي، ٢٠٠٣).

9 . *Althusser*, Lenin and Philosophy, NLB Publications, 1971, pp 141.

١٠. ألتوسير، لويس. «**الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية: ملاحظات تمهيدية لدراسة**». دراسات لا إنسانوية. (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨١). ص ٨٣–٨٤.

الأزمة المالية – والتي تفجّرت في دول مركز المنظومة الرأسمالية عام ١٩٢٩م – بريطانيا لتشجيع أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود للقدوم الى فلسطين، لمساعدتها في جهودها التصنيعية، استعداداً للخطر النّازي الصاعد في ألمانيا، وكذلك لتُسلَّم لهم لاحقاً(١١)، من خلال إقامة كيان استعماري صهيوني، يعمل على الحفاظ على مصالحهم المستقبلية في المنطقة، ويشكل حلاً «للمسألة اليهودية في أوروبا».

من هنا؛ حَدثتْ تغيّرات جذرية على المكان الفلسطيني، وعلى نطاق وسائل الإنتاج النّاظمة للفضاء الفلسطيني الخاص، إذ فجّر الاستعمار في كل مكانٍ حلّ فيه ومارس نشاطاته نوعاً من الخلاف، وعدم التآلف بين الإنسان والمكان الذي يعيش فيه في قلب تلك التجمعات التقليدية، التي لم تكن قد أُعدّت لتقبّل التغيرات التي أوجدها الاستعمار. ففي الحالة الفلسطينية؛ كانت بذور تهاوي الحيّز المكاني الفلسطيني في عام ١٩٤٨م وانهياره قد زرعتها بريطانيا من خلال إنهاكها للمجتمع الفلسطيني، عبر ممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني إبّان الثورة التي اندلعتْ ما بين أعوام ١٩٣٦–١٩٣٩م(١٢)، وضدّ الفلاحين بشكل أساسي، والذين يملكون وسيلة الإنتاج الرئيسة للمجتمع الفلسطيني؛ وهي الأرض، إذْ «عزّزت سياسة بريطانيا الاقتصادية في فلسطين التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للقطاع اليهودي على حساب العرب، وذلك من خلال سياسات حكومية ساهمت في تعجيل الهجرة اليهودية، كشراء الأراضي الفلسطينية، والاستيطان، والتنمية الرأسمالية، من خلال منح الصهاينة الوقت لتأسيس القاعدة المؤسساتية لبُنية ما قبل الدولة، كذلك شجّعت السياسات البريطانية سيرورة البروليتاريا في صفوف الفلاحين العرب، والتي استمرت بعد الانتداب».(١٣)

وبالسيطرة على الحيّز المكاني، لم يعد الفلسطيني يمتلك شرط إعادة إنتاج نفسه، بعد أن اقتُلع من أرضه التي هي مصدر الإنتاج، وانتُزِع من وطنه ليتحول إلى لاجئ أو مقيم عليها بسبب الاستعمار الإحلالي الصهيوني للأرض عام ١٩٤٨م، واستكمال احتلالها عام ١٩٦٧م، لتُقسَّم بذلك فلسطين مكانياً وفق اللحظة الاستعمارية عليها، وتُفرض لها مسميات جديدة، (الضفة، وغزّة، والأرض المحتلة عام ١٩٤٨م).

واستمرَّ الوضع كذلك إلى أن دخلتْ منظمة التحرير في مفاوضات أسفرت بداية التسعينيّات عن تأسيس «شبه الكيانيّة الفلسطينية الناشئة»، لينتقل جزءٌ من الشعب الفلسطيني (الضفة وغزة) إلى سيادة مؤسسة، تهيمن عليها نُخبة حاكمة محلية، توجّهها ارتباطات مصلحية، في علاقة تبعية مع المركز الاستعماري الغربي المسيطِر، الذي لا يسمح لها بإعادة إنتاج ذاتها خارج شروطه المرتبطة بالحفاظ على الكيان الاستعماري، ويبقى الجزء الآخر من الشعب الفسطيني المحتل عام ١٩٤٨م تحت سيطرة مباشرة من قِبل النظام الاستعماري.

إن استمرار الحالة المجتمعية المؤسساتية، والقيادية، والتنظيمية للفلسطينيين في تسعينيّات القرن

---

١١. مفيد، قسوم. «نظرة تحليلية استشرافية للمشهد الفلسطيني». في مجموعة مؤلفين. **قطاع غزة بعد الانسحاب: دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية**. (جامعة بيرزيت: برنامج دراسات التنمية، ٢٠٠٦). ص٢٢٠. في هذه الدراسة يترجم الكاتب كلمة space الإنجليزية إلى كلمة الحيّز، ولا يستخدم مصطلح الفضاء. ص٢١٧.

١٢. المرجع نفسه. ص٢٢١.

13 . Sara, Roy. **The Gaza strip: the political economy of De-development**. Washington D.C: institute of Palestine studies,1995).

الماضي لما كانت عليه جوهرياً في ثلاثينيّات القرن نفسه، أدّى إلى تكرار السياسات تجاه الفلسطينيين، فالسياسيات التي انتهجتها بريطانيا تجاه المستوطنين اليهود في فلسطين في الثلاثينيّات لا تختلف جوهرياً عن مواقف وسياسات الدول «المانحة» تجاه إسرائيل في تسعينيّات القرن الماضي، والمستمرة حتى يومنا هذا.(١٤)

لقد أصبحت فلسطين تعاني من استعمارٍ مركّب؛ (الاستعمار الصهيوني، الاستعمار الغربي وأداته المتمثلة في التمويل)، والذي يحاول فرض هيمنته على هذا الفضاء بأدواته المختلفة، وهذا التحوّل طرأ على الأدوات وليس على البُنية الاستعمارية، فـ«إسرائيل» كدولة كولونيالية استيطانية تعاملت – ولا زالت – مع المكان الفلسطيني وفق استراتيجيات واعتبارات (أمنية، وسياسية، واقتصادية)، تهدف إلى السيطرة على المكان الفلسطيني من خلال فرض سياسة الحواجز والإغلاقات، وتقسيم الضفة الغربية الى مناطق (أ،ب،ج)، وبناء الجدار العازل، وإعادة إنتاج «الغيتو» كثقافة ومكان.

ويُشكّل الاستعمار الصهيوني التناقض الأساسي الذي تجب مواجهته، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّه الصراع الوحيد، فهناك صراعٌ داخلي على «الحيّز العام» بين السّلطة الفلسطينية والمجتمع المدني، وبين مؤسسات المجتمع المدني نفسها، (بما في ذلك التنظيمات السياسية)، كما يتدخل رأس المال الخاص في تشكيل جغرافيا الحيّز العام (أمكنة عامة، ومقاه، ومطاعم..)، وبالتالي التأثير في استخدامات المكان، إذ تتركز أولوياته على ما توفره الأمكنة من فرصٍ للربح وكسب الرّيع، لا على اعتبارات تنمية الحياة الثقافية والمدنية، ولا جمالية المكان، وما أصاب مدينَتَيْ رام الله والبيرة يثبت صحّة ذلك.(١٥)

ونودّ التنويه في هذا المقام إلى أن الحيّز العام كما هو مستخدم هنا يختلف عن مفهوم الفضاء، فهو كما يسمّيه (هابرماس) بـ Public sphere، أو المجال العام في الترجمة العربية هو مفهوم سياسيٌّ لعلاقته بالممارسة الديمقراطية وحدودها، إذ يُعرّفه بأنه «دائرة التوسط بين المجتمع المدني والدولة، أي دائرة المصالح الخاصة المتعددة والمتناقضة، ودائرة السلطة الواحدة والمجردة، فهو المجال المفتوح الذي يجتمع فيه الأفراد لصَوغ رأيٍّ عام، والتحول بفضله، وعبره إلى مواطنين تجمعهم آراء، وقيم، وغايات واضحة».

إنّ التبادل الحرّ العقلاني لوجهات النظر حول مسائل تخصُّ المصالح العامة هو الذي يتيح فرز رأي عام، ووفق (هابرماس)؛ فإنّ أيّة عوائق تَمنع أو تقيّد هذا النقاش الحُرّ تؤدي إلى أن يُصبح التواصل مشوّهاً، والتّواصل المشوّه distorted communication في المجتمعات الغربية الليبرالية ناتج عن التأثير القمعي الذي تمارسه السلطة على تواصل المواطنين، ولا تمنع الهيمنة الممارَسة على عملية التواصل من الوصول لفهم مشترك، وإجماع؛ بل هي تزيّف هذا الفهم، وتشوّه التواصل، وتصنع منه إجماعاً زائفاً، لا تتوفر فيه الشرعية العقلانية، وهذا ما أدّى إلى اضمحلال المجال العام في رأي (هابرماس)، وتمّ بذلك عزل الجماهير عن عملية النقاش العام، وعملية اتخاذ القرار، وبذلك تنتزع الصفة السياسية عنهم.

١٤ . مرجع سبق ذكره. **نظرة تحليلية استشرافية للمشهد الفلسطيني**. ص٢٢١.

١٥. جميل، هلال. **الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية الثقافية.** (رام الله: مواطن، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٦م). ص٤٧.

وهنا بدأ المواطنون يفقدون الكثير من أهميتهم الاجتماعية، ولم تعُدْ القوانين والتشريعات تصدر نتيجة لحلول وسط يتوصل إليها الأفراد من خلال عملية حوار نقدي، أو نتيجة لإجماع يَصدر عن هذا الحوار؛ بل نتيجة مساومات تحدث بين مصالح خاصة اقتصادية، ولذلك يقول (هابرماس): «**إنّ نزع الصفة السياسية عن الجماهير، واضمحلال المجال العام، باعتباره تنظيماً سياسياً، يُعدُّ أحدُ مكوّنات نظام الهيمنة، الذي ينزع إلى عزل المسائل العلمية عن النقاش العام، وإنّ الممارسة البيروقراطية للسلطة يقابلها مجالٌ عامٌّ مقيّدٌ بأشباح الإعلام والدعاية**».(١٦)

هنا يَأتي دور الخارج في التحكم بهذه الأطراف الثلاث: السلطة الفلسطينية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، إذ يقوم من خلال المساعدات باستقطاب الكفاءات النخبوية من الدول المهمّشة، واستيعابها ظاهرياً، ليقوموا بنشر ثقافة تتوافق مع مصالح القوى الخارجية، ولا ينحصر دور هذه النُّخب في التأثير في هياكل الدولة، أو السلطة الرسمية؛ بل يتعدى ذلك ليشمل القطاع الخاص، والمجتمع المدني، ويتركز بصورة أساسية في إطار المنظمات الأهلية.

وفي المحصّلة؛ تتحكم مراكز العالم الرأسمالي بمناطق الهامش دون إكراه، من خلال هذه النّخب، وهذا ما يسميه (جوزيف ناي) بـ«القوة الناعمة» بدلاً من القوة القسرية، والتي هي «القُدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية، بدلاً من الإرغام»(١٧)، كما أنّ «القوة الناعمة ليست شبيهةً بالتأثير فقط، إذ أن التأثير قد يرتكز على القوة الصلبة للتهديدات والرشاوى، كما أنّ القوة الناعمة أكثر من مجرد «الإقناع»، أو القدرة على استمالة الناس بالحُجّة، ولو أنّ ذلك جزءٌ منها، فالموارد هي الموجودات التي تَنتج منها الجاذبية، فأنت تستطيع أن تأمرني بأن أغيّر تفضيلاتي، وأفعل ما تريده بأن تهدّدني بالقوة، وبالعقوبات الاقتصادية، وتستطيع أن تُغريَني بعمل ما تريده باستخدام قوتك الاقتصادية بدفع المال لي».(١٨)

إنّ عملية نزع السياسة عن الجماهير لا تقوم بها السلطة السياسية فقط بقوتها البيروقراطية، وأجهزتها الأيدولوجية من خلال الإعلام وغيره، فهناك بيروقراطية أخرى مدنية، تقوم بهذا الأمر، وربما بفاعلية أعلى من السلطة السياسية، وهي بعض المنظمات غير الحكومية، المدعومة مالياً من الغرب، فـ«التمويل الأجنبي يمكّن المنظمات غير الحكومية من تعزيز «اللَّبْرَلَة» دون أن تُحدث اضطراباً اجتماعياً، فالتغيير الحقيقي لا يمكن أن يَحصل دون شكل ما من أشكال الوعي السياسي، والنشاط السياسي، وتبعاً لذلك؛ فقد باتت المنظمات غير الحكومية لا تقتصر على تمثيل التجزئة، والتفرقة في القواعد الشعبية العريضة فحسب؛ بل باتت تمثل أيضًا نزع المضمون السياسي (de-politicization)، ونزع التعبئة (de-mobilisation) عن النشاط السياسي، والاجتماعي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وما بعد اتفاقيات

١٦ .أحمد، عطية. **يورجين هابرماس: الأخلاق والتواصل**. (بيروت: دار التنوير، ٢٠٠٩م). ١٩٤-١٩٧.

١٧ . جوزيف، ناي. **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٤م). ص١٢.

١٨ . المرجع نفسه. ص٢٦.

(أوسلو)، والشرق الأوسط النيوليبرالي الجديد».(١٩)

لقد قدّمت المنظمات غير الحكومية نفسها في كثير من الأحيان بديلاً للكلام عن الجماهير وعن حاجاتها، بدلاً من تعبئة هذه الجماهير، أو تمكينها لتكون قادرة على الجهر برأيها، والعمل من تلقاء نفسها، وهذا عمل سياسي في جوهره، ويُسمّي (أسكوبار) هذا الانتقال بـ «تمهين» أو «حَرْفنة» التنمية professionalisation of development، أو نزع السياسة عنها، بحيث غدا ممكناً «إزاحة كل المشاكل من الميدانَين السياسي، والثقافي، وإعادة طرحهما في مجال العِلم الذي يبدو وكأنه أكثر حيادية»(٢٠)، كما أن القطاع الخاص الفلسطيني الساعي للربح بالأساس دون الاعتبارات الأخرى الوطنية والتنموية، أصبح مدخلاً أساسياً لربط السياق الفلسطيني باقتصاد السوق الرأسمالي وثقافته، إضافةً إلى أن السلطة الفلسطينية عزّزت ذلك باعتمادها نمط السوق المفتوح للاقتصاد الفلسطيني، بطلب من القوى الخارجية المانحة.

وترتب على إعادة تشكيل الفضاء في فلسطين بالشكل المذكور آنفاً حدوث تغيير حقيقي في بُنية المجتمع الأصلي، الذي وجد نفسه مقسّماً وموزعاً جغرافياً داخل الوطن وخارجه، مدفوعاً إلى اتخاذ أُسس جديدة قائمة على أساس البُعد الواحد للاقتصاد العالمي، والمتمثل في النموذج الرأسمالي. وهكذا؛ فَقَدَ برمجته التلقائية السابقة، وحُرم من دلالاته الرمزية التي كانت تحتوي نمط الحياة القائم فوق هذا الحيّز المكاني، ولم يعُدْ الإنسان على وفاق وانسجام مع الوسط المحيط به، والذي فُرض عليه من الخارج فرضاً.

إنّ هذه القطيعة بين الإنسان والوسط تقف وراء كل أشكال الاضطراب، والاستلاب، وعدم الشعور بالأمن الذي يعاني منه الإنسان الفلسطيني، فقد حُكم عليه أن يعيش في حيّزٍ حضري مخصص، كي يحقق أقصى ربح مادي، لا ليُلبّي حاجاته في المشاركة، ووحدة المشاعر مع الوسط المحيط به.

والاستلاب في الحالة الفلسطينية مضاعف، فهو استلاب ناتج عن الاستعمار الصهيوني للمكان الفلسطيني، إضافةً إلى كَونه استلاب رأسمالي طبقي، تقوم به الجماعات المهيمنة (أيدولوجياً واقتصادياً)، والمرتبطة مصلحياً مع المشروع الاستعماري الصهيوني، دون فكاك ارتباطها، وتحالفاتها الأخرى بالغرب. فهذه الطبقة، أو «النُّخبة» البرجوازية التي تشكلت منها غالبية الحركات الوطنية – كما يقول (فرانتز فانون) – تعرض لنفسها مهمة تاريخية، وهي أن تكون «وسيطاً» بين المجتمع المستعمَر والمستعمِرين، في سبيل إيجاد تسوية؛ لا لشيء؛ إلاّ لأنهم حرصوا دائماً على أن تبقى الصِّلة قائمة بينهم وبين الاستعمار، وهذا الدّور – دَور وكيل البرجوازية الغربية – لا يقوم على تغيير أحوال الأمة؛ بل يهبُ الربح الضئيل الذي تدرّه هذه العلاقة (٢١)، فالربحُ هو الغاية الأساسية التي يسعى إليها كلا الطرفين.

19 . S. Carapico, «NGOs, INGOs, GO-NGOs and DO-NGOs: Making Sense of Non-Governmental Organisation,» **Middle East Report** 30 (214): 12-15, 2000. http://www.merip.org/mer/mer214/214_carapico.html

20 . Arturo Escobar, Sonia S.E. Alavarez., **The Making of Social Movements in Latin America: Identity**, **Strategy and Democracy** (Colorado: Westview Press, 1992)

٢١. فرانتز، فانون. **معذبو الأرض**. ترجمة: سامي الدروبي وجمال الاتاسي. (بيروت: دار القلم، د.ت). ص٥٣.

ثانياً: في مفهوم المساعدات:

تأتي المساعدات تحت ذرائع كثيرة، منها اعتبارها إحدى الآليات التي تسعى من خلالها الدول الغنية لتحقيق التنمية، والتقدم في البلدان المتخلفة والفقيرة. إلاّ أن هذا لا يتجاوز كونه شعاراً تختفي خلفه أهدافٌ أخرى، تسعى الدول – وخصوصاً الغربية – إلى تحقيقها من خلاله، «فقد استوعبت في تصورها للمساعدة كل التشوهات التي تراكمت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ تعلمتْ أن تكون ماكرة، فالمصلحة الذاتية هي كيف يوصف العامل الحاسم في تقديم المساعدة – التخلص من نكهة الاستغلال القبيحة – بأنه **مستنير وبنّاء**».[٢٢]

بهذ المعنى تكون المساعدة الحديثة مساعدة ذاتية للحداثة، ومرتبطة بدافع الحداثة الأساسي القائم على الهيمنة، والتي تجسّدت من خلال الاستعمار، فالحداثة مرتبطة بالكولونيالية، التي هي ضمنيّاً من أفكار عصر التنوير الأوروبي عن التاريخ، والعقلانية، والمنطق، والحضارة، والعلم، وتتحكم بأدوات المعرفة، لتنتج دومًا الآخر الضدّ، غير العقلاني والمتخلف، الذي لا يمتلك القدرة على إنتاج المعرفة العلمية، فسكّان المستعمرات هم الأقرب إلى حالة الإنسان قبل العِلم، أي قبل التاريخ؛ إنّه البربري بالنسبة إلى أوروبا والغرب، وبهذا قامت بتقسيم العالم كعلاقة «بينهم وبيننا»، من خلال إضفاء صفات حصريّة عن الآخر الناجم عن هذا التقسيم المحروم من العقلانية الغربية، والمتخلّف[٢٣]، نُلاحظ ذلك في كتاب (ديبش تشاكرابارتي) (provincializing Europe) الذي يبيّن كيفية صناعة تفوق فكر التنوير داخل أوروبا وخارجها، لا سيّما من خلال تجربة الاستعمار، التي تُكوّن صُلب تجربة الحداثة.[٢٤]

ومن هنا؛ فكلّ شيء متخلّف، وكل شيء لم يتم سحبه الى دوامة «التعبئة العامة» للحداثة يمثل مقاومةً لها، ولهذا السبب يكون من الواجب الإتيان به إلى الحاضر، كي يصبح ملائماً للمستقبل، وما لا يتوافق مع الزمن سوف يُحال إلى مكان بالمتحف، أو إحدى المحميات، وتتمّ هذه الإحالة بكل حيوية الضمير اللازمة لمسؤولية الجامع التاريخية، واجتهاده، وبالنسبة للمعيار الذي يتمّ بواسطته تحديد مهام التنمية، لا بُدّ أن يكون التنظيم الأكثر تقدماً، وأسلوب الحياة الأكثر سرعةً؛ وهو ما يعني باختصار نموذج الحياة الذي في الدول الصناعية، التي على قدر مرتفع من التقدم. إنّ المساعدة الحديثة مساعدة على الفرار، فهي توفر؛ أو على الأقل تدّعي توفير إمكانية تخلص المرء من قيود ثقافته المحلية، والتوافق مع صخب الثقافة العالمية الموحّدة، المنظم تنظيماً دقيقاً.[٢٥]

وبناءً على هذا الخطاب تنسحب الجماعة المستعمَرة من التاريخ، وتصبح غير قادرة على إنتاج وإعادة

---

٢٢. ماريان، جرونماير. **تقديم المساعدة**. في فولفاجانج، ساكس (محرراً). **قاموس التنمية: دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة.** ترجمة: أحمد محمود (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨م). ص١٢٦.

٢٣. للمزيد حول هذه النظرة انظر / ي: ادوارد سعيد. **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء.** ترجمة: كمال أبو ديب، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٥م).

24 . Dipesh Chakrabarty, **Provincializing Europe: Postcolonial Thought and Historical Difference.** (Princeton: Princeton University Press, 2008)

٢٥. مرجع سبق ذكره. ماريان، جرونماير. **تقديم المساعدة.** ص١٢٦.

إنتاج تاريخها الخاص، وتشكيل مرويّاتها التي تتناسب مع تاريخها، وثقافتها، وطبيعة وعيها الجَمْعي، والوطني، إلاّ بالحدود التي تسمح بها القوى المهيمنة، وأدواتها. فالمنظومة الثقافية التي عمل على نسجها الاستعمار الإمبريالي عبر سنوات طويلة، من خلال مرويّاته الاستعمارية عن الذات المستعمرة، أو الخارجة عن المركز (الهوامش)، رسّخت حالة من «الإفقار الثقافي»[٢٦] للثقافة المحلية، واستبدلتها بالمفاهيم الغربية حول الديمقراطية، والعقلانية، والتنوير، والتي تُطرح كأفكار من موقع متعالٍ ثقافياً، ومادياً، وتاريخياً، وبطرق وآليات تقزّم من مفاهيم ومكونات الثقافة المحلية، وتنسب إليها كل ما هو على الضد من تلك الأفكار، والهدف من ذلك ربط هذه الهوامش بالنموذج الديمقراطي الليبرالي الأوروبي، وبنمط الإنتاج الرأسمالي، مما أنتج دولاً وثقافات رخوة، معتمدة كليّاً على الخارج.[٢٧]

بهذا المعنى نتناول فعل المساعدات هنا كونها «**تدخلاً تحويلياً**»، بمعنى أن مصدر المساعدة هو الذي يُحدد مدى الحاجة ونوعها للمتلقي، وليس ظروفه وحالته، وتكون بذلك مدخلاً لإعادة صياغة، أو تحويل هذا الطرف وفق الغاية المرجوة منه. وصناعة التخلف والفقر هي المدخل الأساسي لعملية «التدخل التحويلي» تلك، إذ يقول (ألبرتيني): «**إنّ الإمبريالية، إذ جعلت نشر المدنية التقنية واستثمار خيرات العالم مطية للسيطرة، إنما تكون قد خلقت ظاهرة التخلف**»[٢٨]. إذ أنّ أُسطورة «محاربة التخلف والفقر» بتحقيق التنمية المستدامة، هي التي ألهمت فكرة المساعدات الخارجية في الخمسينيّات، وهي نفسها التي تؤيد زيادة المساعدات بشكل كبير في الوقت الراهن[٢٩]، حيثُ ارتبطت هذه المساعدات بعلاقات تبعية، وشكّلت استمراراً للاستعمار بشكلٍ جديد، والهيمنة الغربية على مقدرات الشعوب.

تثبت المساعدة بذلك أن لها نتائج عكسية فيما يتعلق بمشروع التنمية، ذلك أنها تؤكد السياق المراوغ المحيط بها؛ من خلال فهم الحاجة حسب القيمة الاسمية والمصلحية للدول المهيمنة. فمن خلال دراسة مقارنة قام بها (وليام أسترلي)؛ بين الدول الفقيرة التي تلقت مساعدات، وأخرى لم تتلقَ من فترة ١٩٥٠م –٢٠٠١م، وجد أن معدل النمو الذي حققته البلاد التي تلقت مساعدات أعلى من المعدل، أقل من معدل النمو الذي حققته البلاد التي تلقت مساعدات أقل، كما أن البلاد الأشد فقراً والتي لم تتلقَ مساعدات؛ لم

---

٢٦. مفهوم لماركوزه حول السياسة التي تتبعها المؤسسات المحافظة في الدول الرأسمالية ضد طبقات الشعب العاملة والفقيرة، لضمان استمرار هيمنتها، وتجنب إمكانية قيام ثورة شعبية تحرّرية لديها، إذ يقول: «كان الإفقار في نظرية ماركس يعني قبل كل شيء الحرمان، وعدم تلبية الحاجات الحيوية، وقبل كل شيء الحاجات المادية. وحين لم يعد هذا التصور يمثل شرط الطبقات العاملة في البلدان الصناعية المتقدمة، أُعيد تأويله بحيث يغدو حرماناً نسبياً، إفقاراً ثقافياً بالنسبة إلى الثروة الاجتماعية المتاحة». هربرت، ماركوزه. **الثورة والثورة المضادة**. ترجمة جورج طرابيشي. (دار الآداب، بيروت، ١٩٧٣م). ص ٢٣.

٢٧. الدولة الرخوة: «مصطلح أطلقه جنار ميردال في أواخر الستينيات من القرن العشرين للإشارة إلى استعداد معظم الحكومات في الدول النامية للفساد، وتجاهل حكم القانون، ولتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة، فالدولة الرخوة دولة تفكك، ولا تبني، وإنما تترك البناء لغيرها، وهي تسلم أهلها للأجنبي ليفعل بهم ما يشاء». كما استعمل هذا المفهوم أيضا جلال أمين في كتابه حول الدولة الرخوة في مصر. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**. (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، د،ت). ص٢٠٨.

٢٨. ألبرتيني ج.م. **التخلف والتنمية في العالم الثالث**. (دار الحقيقة: بيروت، ١٩٨٠م). ص٦٨.

٢٩ .وليام، أسترلي. **مسؤلية الرجل الأبيض: لماذا قادت جهود الغرب لمساعدة الآخرين إلى الكثير من الضرر والقليل من المنفعة**. ترجمة مروان سعد الدين. (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٧م). ص٤٥.

تواجه أية مشاكل في تحقيق نسبة نمو إيجابية[٣٠]، وفي هذا درس يعلمنا أن البلاد عندما تصنع سياساتها الخاصة بها، وبظروفها دون أي تدخل خارجي، تحقق نجاحات أكبر من تلك التي تعتمد على الخارج، وبهذا نرى أن أسطورة «التخلف والفقر»، التي روّج لها الغرب يبددها الواقع الفعلي، وهذا ما سنناقشه في الفصول القادمة من الدراسة بتفنيد هذه الأسطورة، وما احتوته من مسوغات تدخل أخرى.

تطور الأهداف المعلنة للمساعدات:

يمكن القول أنه مع تدفق المساعدات والمعونات، وتعدد المانحين والمساهمين فيها، تغير منطق التنمية الاقتصادية كمبرر للمساعدات الإنمائية أيضاً، فقد كان الهدف الاقتصادي الأساس في الخمسينيّات من القرن الماضي، هو النمو السريع في الإنتاج، والدخل الذي يمكن أن تحققه عن طريق زيادة المدخرات المحلية والأجنبية للاستثمار. وبقدوم الستينيّات أصبحت العملات الأجنبية مهمة كرأس المال، وحظيَ رأس المال البشري باهتمام يفوق المساعدات الفنية، وتوسعت المعونات المقدمة في مجال التعليم، والصحة، والخدمات الإنسانية الأخرى، وبدأت برامج المساعدات والمعونات خلال الستينات والسبعينات تضم أهدافاً أخرى غير النمو الاقتصادي؛ مثل إعادة توزيع الدخل، والحد من الفقر، وتوفير الحاجات الأساسية، ودعم التنمية الريفية.

وخلال عقدَيْ الثمانينيّات والتسعينيّات من القرن العشرين؛ أُضيف إلى المساعدات التقليدية أهداف أخرى تتمثل بالمحافظة على البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة، وتمكين المرأة، ومحاربة الفساد، والحُكم الصالح، وتحقيق ما يُسمى بالتنمية الإنسانية، وغيرها من الأهداف التي تعزز من المُناخ الديمقراطي في قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين تحول المسار إلى ضرورة أن تتجه المساعدات الإنمائية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للألفية.[٣١]

٣٠ المرجع السابق. ص٤٨.

31. http://www.un.org/arabic/documents/GARes/55/A_RES_55_002.pdf

ثالثاً: المساعدات الغربية في السياق الفلسطيني:

يتلقى الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، المساعدات لسببين:

الأول: أنهم يتلقون المساعدات الإنسانية التي تعتبر ضرورية؛ نتيجة لاستمرار الاحتلال العسكري، إذ تؤكد اتفاقية جنيف الرابعة على حق المدنيين في طلب المساعدات، وتلقيها في أوقات النزاع المسلح. ويستند هذا الحق إلى الالتزام الواسع للدول؛ باحترام وضمان احترام الحق في الحياة لجميع الأفراد في مناطق النزاع، بما في ذلك الحق بحياةٍ طبيعية، بأكبر قدر ممكن، وحماية الخدمات، والمرافق الحيوية الخاصة بهم من الأذى.[٣٢]

الثاني: يتلقى الفلسطينيون المساعدات استناداً إلى حقهم في التنمية، وفقاً للمادة الأولى من إعلان الحق في التنمية الصادر عام ١٩٨٦م، والتي تؤكد على أن «**الحق في التنمية، حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان، ولجميع الشعوب المشاركة، الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية، والتمتع بهذه التنمية؛ التي من الممكن فيها تحقيق جميع حقوق الإنسان، والحريات الأساسية تحقيقاً تاماً**».[٣٣]

كما شدّد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد عام ١٩٩٣م على هذه المبادئ في «إعلان فيّينا»، وفي برنامج العمل للمؤتمر، الذي استند إلى فكرة أنّ «**الديمقراطية، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، أمورٌ مترابطة، ويعزز بعضها بعضاً، وتقوم الديمقراطية على إرادة الشعب، الذي يعبر عن هذه الإرادة بحرية، ليقرر نظمه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ومشاركته الكاملة في جميع جوانب حياته**».[٣٤]

ويمنحُ ميثاق الأمم المتحدة كافة الشعوب التي لم تَنَلْ استقلالها بعد الحقَّ في تلقّي المساعدات، والتي «يُقرّ بالمبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول، ويَعتبرون أنّ الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم إلى أقصى حد مستطاع، في نطاق السِّلم والأمن الدوليين الذي رسمه هذا الميثاق أمانة مقدسةٌ في عنقهم»[٣٥]، أما قرار الجمعية العامة رقم ١٨٠٣، والصادر عام ١٩٦٢م، فيورد في ديباجته أن الجمعية العامة ترى «**أن توفير المساعدة الاقتصادية والتقنية، وتقديم القروض، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، يجب أن لا يخضع لشروط تتنافى مع مصالح**

---

٣٢. عادةً ما يتم انتهاك هذا الحق على نطاق واسع وبصورة جماعية، حيث يتم حرمان مجموعة من الأفراد أو المجتمع ككل من الحق في الحصول على المساعدات، مثلما حصل بعد انتخابات ٢٠٠٦م، وحصار غزة.

٣٣. «إعلان الحق في التنمية». قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٢٨ / ٤١، المؤرخ في ٤ كانون الأول من عام ١٩٨٦م.
http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/DeclarationRightDevelopment_ar.pdf

٣٤. المؤتمر الدولي لحقوق الانسان المعقود في فيّينا ١٤-٢٥ حزيران، ١٩٩٨م، البند الثامن.

٣٥. ميثاق الأمم المتحدة. الفصل الحادي عشر، المادة ٧٢: تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحُكم الذاتي.
http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter11.shtml

الدولة المستفيدة».[٣٦]

كما ينصّ في البندين السادس والسابع على أنه «**يُراعى في التعاون الدولي في ميدان التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، سواءً جرى على صورة استثمارات رساميل عامة أو خاصة، أو تبادل سلع أو خدمات، أو مساعدة تقنية أو تبادل معلومات علمية، أن يكون مشجعاً للتنمية القومية المستقلة لتلك البلدان، وأن يقوم على أساس احترام سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية، ويُعتبر انتهاك حقوق الشعوب والأمم في السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، منافياً لروح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومعرقلاً لإنماء التعاون الدولي وصيانة السلم**».[٣٧]

وبالرغم من أهمية الخطاب الحقوقي؛ إلا أنه لا يُنفَّذ على أرض الواقع، ولا يتم الالتزام به من قبل الدول؛ بل يُستغل ويُستخدم كأحد أدوات التدخل والسيطرة، كما أنه يؤدي إلى الوقوع في شرك اللّبرَلة، لذلك ومن أجل أن يُساهم هذا الخطاب في معالجة المشكلات المطروحة، يجب أن يتسم بعدة مقومات ضرورية؛ أولها أن تُفهم الحقوق بمعناها العالمي الذي ينطبق على الجميع، وليس بمعناها النخبوي الذي يحولها إلى جزء من لعبة علاقات القوة، ومبارزة مهنية بين ممثلي مركز القوة. وثانيها أن تكون فاعلة وليست سلبية، وأخيراً؛ أن يكون الهدف منها إحداث تغيير، وإتاحة خيارات فعلية واسعة، وليس الحفاظ على الوضع القائم – الذي يخدم القوى الخارجية والقوة المستعمرة –. والتغيير في دول الجنوب– ومنها فلسطين – لا بد أن يشمل بين أولوياته جانب التخلص من الواقع الكولونيالي، وليس إعادة إنتاجه.[٣٨]

فالأمم المتحدة وأجهزتها وقراراتها، وسياسات التمويل الخاصة بها، خاضعة لتصرفات دول قوية، تُعلن عن رغبتها في الهيمنة والسيطرة على العالم؛ شعوباً ودولاً ومواردا، لا نقول هيمنة أمريكية فقط، ولكنها هيمنة وسيطرة قوى الشمال الغنية؛ ممثلة بمجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى، التي تأسست عام ١٩٧٥م، حيث تُسخِّر الأمم المتحدة وتوظفها لتحقيق أهدافها، سواءً من خلال سيطرتها على الأجهزة الفاعلة كمجلس الأمن، أو من خلال تمويلها لعمل الوكالات، وبالتالي التحكم في سياسات التمويل الخاصة بهذه الوكالات، حيث يجري حالياً استخدام الأمم المتحدة كأداة رئيسة في إعادة صياغة العالم بلون واحد، وتمهيده لاستقبال قواعد سلوك جديدة، مع الحفاظ على علاقة السيد والتابع التي تفرضها هذه القيم. فالميثاق القائم، لا يتناسب مع الواقع الراهن، وخصوصاً ما يتعلق منها بالأمن والسلم الدوليَّين، والتنمية.[٣٩]

ولا تختلف المساعدات الخارجية للفلسطينيين في طبيعتها وأهدافها عن أي سياقٍ آخر – كما أوضحنا

٣٦. قرار الجمعية العامة ١٨٠٤، المؤرخ في ١٤ كانون الاول من عام ١٩٦٢م. «السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية».
http://www.arabhumanrights.org/cbased/ga/colonies-resources62a.html

٣٧. المرجع السابق.

٣٨. مُضر، قسيس. **الترويج لحقوق الإنسان في الظرف الكولنيالي وما بعد الكولنيالي**. جامعة بيرزيت. (دراسة غير منشورة). ص١٢.

٣٩. تييري ميسان. ١١ سبتمبر٢٠٠١م: **الخديعة المرعبة**. ترجمة داليا محمد السيد الطوخي وجيهان حسن عبد الغني. (شركا سف: باريس القاهرة، ٢٠٠١م). ص٩٧–٩٨.

أعلاه – فالهدف منها تحقيق مصالح الغرب في الهيمنة، تحت مسوغات حضارية، ومواجهة الفقر، وتحقيق التنمية. ففي دراسة حول تتبع المساعدات الخارجية للفلسطينيين؛ وُجد أنه وعلى الرغم من أن «**المساعدات الخارجية شكلت دعماً ثابتاً للفلسطينيين منذ حرب ١٩٤٨م، إلاّ أن طريقتها، وأنواعها، وقنواتها اختلفت مع الزمن بشكل واضح..، وأن هذه التحولات تتزامن مع الحقائق السياسية هنا في فلسطين، وحول العالم، بدلاً من الاستجابة لاحتياجات التنمية المحلية**»[٤٠]

لقد كان الدعم الأساسي للضفة الغربية وغزة فترة ما قبل الانتفاضة الأولى، يأتي من الدول العربية عبر منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال الصندوق القومي الفلسطيني، الذي كانت تموله دول الخليج من ضريبة الـ٥٪؛ التي فُرضت على رواتب القوى الفلسطينية العاملة لديها، والتي كانت توزع على الأحزاب السياسية العاملة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال المؤسسات العربية الإقليمية مثل: الصندوق العربي الاجتماعي الاقتصادي للتنمية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، والبنك الإسلامي للتنمية..، أما الدعم الغربي؛ فقد كان محدوداً وضئيلاً جداً مقارنة بالتمويل العربي، إلاّ أن هذه الحقيقة تغيرت خلال سنوات الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ – ١٩٩٩م)؛ فقد بدأت المساعدات الأوروبية تحتل الصدارة بدعمها للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، لتحل بذلك محل التمويل العربي، وجاء الدعم الغربي من خلال القنصليات أولاً ، وبعد ذلك من خلال المنظمات غير الحكومية الغربية ثانياً.[٤١]

إن حجم التمويل الغربي، ونوعه، والمساعدات المقدّمة، مرتبط بغاية أساسية قائمة على الحفاظ على أمن «إسرائيل»، وضمان وجودها، وتحقيق مصالحها، فالكيان الصهيوني هو أداة المشروع الإمبريالي الغربي في المنطقة، لذا تتوجب حمايته بكافة الوسائل «السلمية» و«غير السلمية». [٤٢] فعندما قامت الانتفاضة الفلسطينية المجيدة عام ١٩٨٧م، كان لا بُد لهذه القوى من أن تتحرك لحماية أداتها ومشروعها في المنطقة. فتدخلت من خلال المساعدات المادية، ومن خلال رعاية «عملية السلام»، ودفع منظمة التحرير إلى الدخول فيها بأي ثمن. يُمكن القول هنا أن الحالة التي أفرزتها (أوسلو) بموافقة منظمة التحرير بصفتها ممثلة عن الشعب الفلسطيني، والحصول على مباركة دولية، هي التي فتحت الأبواب على مصراعيها لتبرير «التدخلات» منذ العام ١٩٩٣م، فتحت شعار «تنمية فلسطين»؛ يجري البحث عن تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، والذي هو أمن «إسرائيل» بالدرجة الأولى. [٤٣]

---

٤٠. جوزيف، ديفوير وعلاء الترتير. **تتّبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٩–٢٠٠٨م.** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠١٠م).

41. Benoit, challand. **Palestinian civil society: foreign donors and the power to promote and exclude.** (London: Rutledge studies on the arab-israeli conflict, 2008). P79-80

٤٢. وفي ذات الوقت كان هناك دعم مقدم من حركات التضامن، وتحديداً اليسارية الأوروبية لبعض الأحزاب والمنظمات الفلسطينية، إلاّ أنه غير فاعل أو ذي أثر في الواقع الفلسطيني، مقابل حجم ونوع التمويل ذي طابع التدخل التحويلي.

٤٣. خليل، نخلة. **أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة.** ترجمة ألبرت أغازريان (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٤م). ص٢٤.

المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية:

بدأت الدول المانحة بتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، عقب انعقاد مؤتمر المانحين في واشنطن في شهر تشرين الأول / أكتوبر من عام ١٩٩٣م، بمشاركة ٤٢ دولة ومؤسسة دولية، تعهدت بتقديم الدعم المالي والفني للشعب الفلسطيني، و«لعملية السلام»، من خلال دعم الاقتصاد الفلسطيني ومبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، واحتواء أسباب التوتر، والتهديدات التي تواجه العملية السلمية[٤٤]؛ فقد كانت الركيزة الأساسية للمساعدات هي دعم عملية السلام.، ففي الوقت الذي تنشط فيه المفاوضات، تزداد فيه المساعدات، وفي الوقت الذي تتوقف فيه العملية السلمية؛ تقل هذه المساعدات. وعلى ضوء ذلك قال مدير مكتب المفوضية الأوروبية في الضفة الغربية «جون كير» (John Kiar) في أيلول من عام ٢٠٠٧م: «**إنّ حجم الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني مرتبط بالتقدم في العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي**».[٤٥]

إن الهدف المعلن من هذه المساعدات هو حماية المشروع الاستعماري الصهيوني، تحت مُسمى «عملية السلام»، يعكس عملية التدخل التحويلي التي قامت بها هذه البلدان، والجهات المانحة في السياق الفلسطيني، كما أنه يعكس التناقض في مقولات التدخل التي أطلقتها هذه الجهات، وتطبيقها على أرض الواقع، فعقب فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام ٢٠٠٦م في انتخابات حرة ونزيهة، كما قالت عنها الجهات المراقبة للعملية الانتخابية، سارعت اللجنة الرباعية لإمهالها شهرين للاعتراف بشروط اللجنة الرباعية؛ وهي: الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير، والاعتراف «بإسرائيل»، ونبذ العنف والإرهاب، وقبول الاتفاقات والتعهدات القائمة بما في ذلك خارطة الطريق؛ التي تنص على قيام دولة فلسطينية إلى جانب «إسرائيل»، مقابل الاستمرار في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني[٤٦]، وعندما رفضت حماس شروط اللجنة الرباعية، لم تكتفي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بقطع المعونات والمساعدات التي تقدمها للشعب الفلسطيني؛ بل استخدمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قوانين مكافحة الإرهاب، لفرض المقاطعة على الحكومة الفلسطينية المُشكّلة من قِبَلها. هذه السياسة أدت إلى تعزيز حالة من الانقسام في الداخل الفلسطيني، والتي تجسدت في كل المستويات السياسية والجغرافية والاقتصادية نتيجة لحرمان طرف، وإغداق التمويل على طرف آخر، الأكثر تجاوباً مع السياسات الخارجية.

لقد أفرزَ الانقسام السياسي نظامين؛ لكل منهما رؤيته الخاصة تجاه السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، حيث تطرح حماس الإسلام كأيديولوجيا، في حين تَتَّبِع فتح تراث منظمة التحرير العلماني إلى حد ما، كما

---

٤٤. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). **نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني.** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٥م). ص ٢١.

٤٥. وليد، عبد الحي. «القضية الفلسطينية والوضع الدولي». **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٧م.** (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧م). ص٢٥٣.

٤٦. **«الرباعية» تمنح حماس مهلة لقبول شروطها قبل مواصلة المساعدات للحكومة الحالية.** على الموقع الإلكتروني:
http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?x=2098&cat=4&opt=1

تُعزز التفتت الجغرافي والاجتماعي الذي يفرضه الاحتلال؛ من خلال سياسة العزل التي فرضتها سياسة الاحتلال على الشعب الفلسطيني منذ نكبة عام ١٩٤٨م، والتي حالت دون تواصل جغرافي وديمغرافي بين المناطق الفلسطينية المحتلة، فالضفة الغربية – بما فيها القدس – هي تحت الاحتلال «الإسرائيلي» الاستيطاني المباشر، وقطاع غزة تحت الحصار «الإسرائيلي»، والفلسطينيون في «إسرائيل» عرضة لعنصرية منهجية، مما أدى إلى تقييد حركة السكان والبضائع.

هذه التجزئة الجغرافية والديمغرافية، عززتها المساعدات الخارجية، كما عززت الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق والتجمعات المحلية، في ظل غياب سياسة اجتماعية اقتصادية شاملة للسلطة الفلسطينية، حيث كان لها تأثيرات على فرص العمل، والخدمات الأساسية...، إذ تنامت الفروق في الثروة والدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة عموماً، منذ قيام السلطة الوطنية، والسبب الأساسي في ذلك هو ظهور طبقة وسطى واسعة نسبياً[٤٧]، بفضل توفر العمل لدى مؤسسات السلطة الفلسطينية، ولدى الكثير من المنظمات غير الحكومية التي ازداد عددها بشكل ملحوظ بعد اتفاقات (أوسلو)، ونتيجة بروز دور القطاع الخاص الحديث (بنوك، اتصالات، تأمين...) في داخل الضفة الغربية، تبدو فروق الدخل والثروة ظاهرة بين المنطقة الوسطى والمنطقتين الشمالية والجنوبية، بالإضافة إلى تباينها بين المدن والقرى ومخيمات اللاجئين، والفجوة اللافتة أكثر من سواها هي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فبعد فرض حماس سيطرتها على غزة في حزيران عام ٢٠٠٧م، بلغت نسبة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر في العام ٢٠٠٨م – الذي يُقاس بالاستهلاك الفعلي وليس بالدخل – ٥١،٨ ٪ في القطاع، مقابل ١٩،١ ٪ في الضفة الغربية. ولقد عمل الحصار المتواصل، وخاصةً الدمار الواسع الذي أحدثته حرب «إسرائيل» على غزة في شتاء ٢٠٠٨م–٢٠٠٩م، على تسريع السير في هذه الوجهة تسريعاً شديداً، بل إن الغزيين لا يزالون يعيشون وسط خرائب تلك الحرب، دون أن يُسمح لهم بإدخال أيّة مواد لترميم البنية التحتية والمنازل، ومن دون أي تخفيف للحصار يسمح للاقتصاد بأن يستأنف سيره، بما يكفي للحد من الفقر والبطالة المستشريين.[٤٨]

وكما تتحمل «إسرائيل» المسؤولية الكبرى عن تدهور الاقتصاد والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عامة، تتحمله أيضاً الدول المانحة، فقد ساهمت بدور لا يقل أهمية عن الدور «الإسرائيلي» في عدم استفادة الشعب الفلسطيني من الأموال الضخمة التي مُنحت له، من خلال السياسات التي اتبعتها

٤٧. وهي طبقة وسطى تحمل المسمى فقط دون مضمون، فهذه الطبقة آخذة بالتدهور نتيجة لارتهانها للبنوك، والمديونية العالية، التي تعاني منها، حيث **تبلغ قيمة القروض على الناس اليوم في الضفة الغربية ما يقارب ٣ مليارات دولار، هي في الغالب ديون الطبقة الوسطى في سوق الضفة الغربية. وكل ذلك نتيجة لسياسات السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث قامت سلطة النقد بتخفيض نسبة التوظيفات الخارجية للبنوك نتيجة للأزمة العالمية إلى ٥٥٪ بدلاً من ٦٥٪، وذهبت للناس على شكل قروض بدلاً من استثمارها في مشاريع إنتاجية.** إذ تم الإيعاز للبنوك بفتح باب القروض للأفراد، وتخفيف القيود عليها، حيث بالإمكان اليوم الحصول على تمويل يصل إلى ١٠٠٪ من قيمة العقار، أو السيارة الشخصية، وسحب قرض شخصي يعادل ٣٠ مرة ضعف الراتب. إياد الرياحي. «بعد عامين من خطة التنمية: الفقراء ما زالوا يدفعون الثمن». **بدائل: مركز بيسان للبحوث والإنماء**، عدد ٤، ٢٠١٠م، ص٢.

48 . Jamil, Hilal. "The Polarization of the Palestinian political field", **Journal of Palestine Studies** 155, vol. XXXIX, no. 3 (Spring 2010), PP 24-39.

في طريقة استثمار هذه الأموال، والتي تشترط شراء المعدات والخبرات التقنية التي تنفذ المشاريع من الدول المانحة، فالاتحاد الأوروبي مثلاً؛ يشترط شراء المعدات اللازمة لتنفيذ المشاريع من دول الاتحاد الأوروبي كشرط لتمويلها، وترتفع نسبة المساعدات التقنية حسب اختلاف الدول، ولكنها في الحالة الفلسطينية قد تصل إلى ٨٥٪ أو ٩٠٪ ؛ بل قد يصل راتب الخبير من دول الاتحاد إلى أربعة أضعاف أعلى راتب في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وغالباً ما تصل قيمة هذه المعدات، وأجور الخبراء إلى حوالي ٧٠٪من إجمالي قيمة المساعدات المقدمة، حيث بلغت أتعاب المستشارين والخبراء من مواطني الدول المانحة خُمس هذه المساعدات، ولم يستفد الشعب الفلسطيني من إسهامات هؤلاء الخبراء سوى أطنان الأوراق المحفوظة في المكاتب والخزائن.[٤٩]

أضِفْ إلى ذلك طريقة توزيع الدول المانحة والاتحاد الأوروبي للمساعدات، على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، هذه الطريقة التي لم تخدم بأي شكل من الأشكال بناء اقتصاد فلسطيني قوي، وحسب ما أشارت إليه بيانات وزارة التخطيط الفلسطينية، فقد حصلت القطاعات الاجتماعية على أعلى نسبة دعم في الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٤ – ٢٠٠٥م، إذ بلغت ٤٠,٨٪ من مجمل الدعم المُقدَّم، ويأتي قطاع بناء المؤسسات في المرتبة الثانية مستحوذاً على ٢١٪ من مجمل الدعم، وكان إجمالي ما قدمته الدول المانحة خلال الأعوام الواقعة بين ١٩٩٤ – ٢٠٠٥م، حوالي ٧٠٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى ٤٠٠ مليون دولاراً للأونروا، في حين لم يحصل القطاع الإنتاجي سوى على ١٠٪ من قيمة التعهدات، لكن ما حصل عليه فعلاً من المساعدات لم يتجاوز ٦٪ من إجمالي المساعدات خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٤ – ٢٠٠٠م، فلم تحصل الزراعة إلاّ على ١,٨٤٪ و ٠,٨٧٪ فقط للصناعة، و٣,٨٪ للقطاعات الإنتاجية، مما يعني أن أغلب هذه المساعدات هي مساعدات غير إنتاجية.[٥٠]

وقد انعكست هذه النسب أيضاً في ميزانيات السلطة الفلسطينية للسنوات ما بين ٢٠٠٨ – ٢٠١١م، فيما سُمّي بخطة الإصلاح والتنمية، والتي عرضها رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض على مؤتمر المانحين، إذ يعكس الجدول التالي توزيع الإيرادات العامة، والتمويل الخارجي على قطاعات السلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها ومؤسساتها، التي تضمنتها خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية على مدى السنوات الثلاثة، فقد حظيَ القطاع الاجتماعي بما نسبته ٤٠٪، يليه قطاع الأمن وحكم القانون بنسبة ٣٠٪، ولم يحظَ القطاع الاقتصادي، (الصناعي، والزراعي، والقطاعات الإنتاجية)، إلاّ على ٧٪ في أحسن حالاته.

٤٩ . **نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني**. مرجع سبق ذكره، ص٣٤.

٥٠ . المرجع السابق. ص ٢٦.

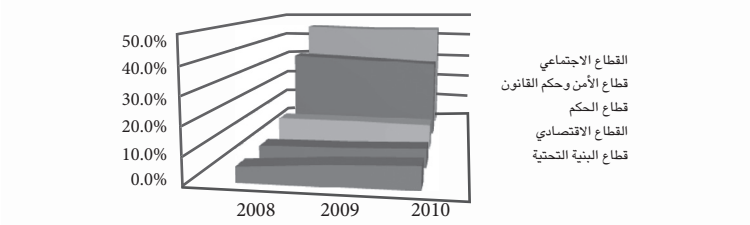

	2008	2009	2010
قطاع البنية التحتية	5.5%	7.4%	8.5%
القطاع الاقتصادي	5.9%	6.2%	7.1%
قطاع الحكم	10.6%	10.4%	9.8%
قطاع الأمن وحكم القانون	33.5%	32.2%	30.7%
القطاع الاجتماعي	44.5%	43.7%	43.9%

المصدر: خطة الإصلاح والتنمية ٢٠٠٨م – ٢٠١٠م. ص١٦١.

إنّ حصول القطاع الاجتماعي على أعلى نسبة تصل إلى ٤٠٪، يؤكد الطابع السياسي للتمويل، وتُشير إلى أن الدول المانحة لم تهتم بتحقيق التنمية، وبناء اقتصاد فلسطيني قوي، وأن الهدف الأساس لها هو تحمُّل أعباء الاحتلال، نيابة عن « إسرائيل»، ودعم عملية التسوية السياسية لا أكثر، كما يؤكد ذلك على سياسة «الهندسة الاجتماعية»؛ التي تسعى الدول المانحة إلى تحقيقها داخل المجتمع الفلسطيني ومؤسساته، من خلال التدخل في السياسات الاجتماعية والإعلامية، والتربوية، والقانونية. فبعد أن خلقت نموذجاً سياسياً تابعاً على نطاق السلطة، تحاول خلق ما يشبهه في الإطار المجتمعي، لتمرير سياساتها وأهدافها.

وبالرغم من حصول القطاع الاجتماعي على أعلى نسبة من التمويل، (والذي يذهب معظمها لدعم المصاريف الجارية وخاصة الرواتب في القطاعات الاجتماعية)، إلاّ أن تنفيذ الخطط والسياسات الخاصة بها، ترتبط دائماً بمدى توافق هذه الخطط، والبرامج والمشاريع التنموية مع رغبات الجهات المانحة، وتوجهاتها التنموية والسياسية.

«في هذا الإطار، لم تنطلق الخطط والسياسات التنموية الاجتماعية الفلسطينية، خلال الفترة الانتقالية بين أعوام ١٩٩٤ - ٢٠٠٠م من فلسفة اجتماعية - تنموية واضحة ومحددة بدقة، ولم تتبنَّ هذه الخطط والاستراتيجيات، أي من الفلسفات المتعارف عليها في تحديد سياساتها الاجتماعية؛ بل انحازت لتبني نموذج الصفوة في رسم السياسات، حيث اتجهت السياسات أو البرامج من أعلى إلى أسفل، فتم إعدادها من قِبل فريق عمل في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، دون اللجوء إلى مشاركة أية مؤسسة حكومية أو غير حكومية أخرى، كما لم يتم عرضها على المجلس التشريعي، إلاّ بعد أن قُدّمت للدول المانحة، وهو ما يؤكد أن إعداد هذه الخطط لم يكن سوى وسيلة للحصول على الدعم والمساعدات من قِبل الدول المانحة، وبما أن الدعم الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية كان وما زال محكوماً بالاعتبارات السياسية أساساً، لم تشترط هذه الدول خططاً تنموية محكمة ومتطورة

وتشاركية، واكتفت «بقوائم تسوق» مع تبريرات لبعض المشاريع والبرامج المجزوءة وغير المتناسقة».[٥١]

فالمول ما زال صاحب الكلمة العليا في مجال التخطيط، بما فيها تحديد أولويات تمويل المشاريع، وهذا يُترَجم إجرائياً من خلال الإشراف المباشر من قِبله على كل مراحل التخطيط، ومن خلال تقريره في المشاريع التي يمكن تمويلها، وحجم هذا التمويل، وشروطه[٥٢]، فهم حاضرون في كل الخطط التنموية التي أعدتها السلطة الفلسطينية (خطة التنمية الثلاثية ١٩٩٨ – ٢٠٠٠م، والخطة الخمسية ١٩٩٩ – ٢٠٠٣م، وخطّتيَ التنمية متوسطة المدى ٢٠٠٥– ٢٠٠٧م و٢٠٠٦ – ٢٠٠٨م)[٥٣]، على مستويين حاسمين: المعونة الفنية المتمثلة في الخبراء، وفي التمويل، وبالنسبة للمعونة الفنية تسمح لهم بمتابعة عملية بناء الخطط، وكذلك البناء المؤسسي، من خلال قيادة هذه العملية بواسطة خبراء الجهات الممولة المتواجدين في مختلف مؤسسات السلطة، والذين تشكل أحكامهم المعيار الفعلي لجودة التخطيط من جهة، ووجاهة تدريج المشاريع من جهة ثانية[٥٤]، وهو ما يحوّل المهمة إلى مجموعة من الإجراءات الفنية، البعيدة عن المشاركة المنظمة والمنهجية للقوى المجتمعية في نقاشها، ومن المنطقي أن يغادر الخبير ومعه خبرته، دون توفر فرصة لمراكمة خبرة العمل في التخطيط لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

والأمر لا يختلف بالنسبة لخطة التنمية للأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٠م، أو ما عُرف بـ «وثيقة بناء الدولة على طريق السّلم والازدهار»، والتي جاءت بعد فكّ الحصار السياسي والاقتصادي عن الشعب الفلسطيني، متزامنةً مع حكومة جديدة، اصطُلح على تسميتها «حكومة طوارئ أو تسيير أعمال»، برئاسة سلام فياض، بديلاً عن حكومة الوحدة الوطنية برئاسة هنية، والتي عرضها على مؤتمر باريس للمانحين عام ٢٠٠٧م.

وبالرّغم من الادعاء أن الخطة تمثل «إنجازاً بعقول فلسطينية»، لم يمضِ وقتٌ طويل حتى ظهرت بصمات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسة البريطانية للتنمية الدولية DFID واضحة في الكثير من جوانبها، والبعض الآخر مما جاء في أجزائها كان رقابة ذاتية من الفلسطينيين، تطوّرت بفعل خبرة سنوات من التعامل مع المانحين. [٥٥]

كلُّ هذه الخطط أثبتت فشلها أمام الواقع الفلسطيني، وزِيف الشعار الذي ترفعه المؤسسات الداعمة، فقد أشارت نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة الفقر ارتفعت بين الأُسر الفلسطينية

٥١. وزارة التخطيط. **التقرير الوطني حول السياسات الاجتماعية في فلسطين** ١٩٩٤–٢٠٠٨م. ص٤٤

٥٢. المرجع السابق، ص٩٥.

٥٣. بالنسبة للبرامج السابقة على الخطة متوسطة المدى ١٩٩٨– ٢٠٠٠م فقد كانت تُعدّ من قبل الجهات المانحة مباشرةً، خاصةً من قبل البنك الدولي، فقد أعد البنك الدولي برنامج المساعدات الطارئة العام١٩٩٤م، وقدمه للدول المانحة، أما في السنة التالية فقد جرى إعداد ورقتين، واحدة من السلطة والثانية من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقُدّمتا لاجتماع المانحين، أمّا برنامج العام ١٩٩٧م فقد أعدته السلطة الوطنية الفلسطينية بالتعاون مع البنك الدولي والدول المانحة، وهو امتداد للبرنامج السابق. برنامج دراسات التنمية. **التخطيط الاقتصادي في فلسطين**. (رام الله.: جامعة بيرزيت، ١٩٩٨م)، ص١٥.

٥٤. مرجع سبق ذكره، **التقرير الوطني حول السياسات الاجتماعية في فلسطين** ١٩٩٤–٢٠٠٨م. ص٧١.

٥٥. إياد، الرياحي. «**المانحون والاحتلال: روافع التنمية الفلسطينية**». بدائل، مركز بيسان للبحوث والإنماء: رام الله، ٢٠٠٨م، ص١.

بنسبة ٣٤,٦٪ خلال الأعوام العشرة ما بين (١٩٩٧– ٢٠٠٧م) بنسبة ٢٢,٤٪ في الضفة و٣٥,٦٪ في غزة[٥٦]، كما بلغت نسبة الفقر في الضفة وغزة سنة ٢٠٠٩م حوالي ٢١,٩٪، (بواقع ١٥,٥٪ في الضفة الغربية و٣٣,٢٪ في قطاع غزة)[٥٧]، وبذلك تُعدّ نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية كبيرة إذا ما قُورنت بنسبة الفقر في دول العالم.

ويَعود ارتفاع نسبة الفقر في الضفة والقطاع إلى الاحتلال، والحصار، ونتيجة للتدمير المتواصل للبُنية التحتية، وهدم المنازل، وتجريف الأراضي، بالإضافة إلى سوء توزيع المساعدات الدولية وطبيعته، فبالرغم من حصول القطاع الاجتماعي على أعلى نسبة من الميزانيات والتمويل؛ إلاّ أنه لا يصبّ في خدمة القضايا والبرامج الاجتماعية، فهذه المعونات لم تخدم خطة حقيقية للتنمية، إذ يغلب على هذه المساعدات الطابع السياسي من حيث وتيرة الصرف، وأولويات الإنفاق، كما أنّ جزءاً هاماً منها يُستنفذ في تغطية الأتعاب الاستشارية للخبراء الأجانب، وللنُّخب المحلية العاملة على هذه المشاريع، وما يؤكد الطابع السياسي لهذه المعونات هو حصول القطاع الأمني على أعلى نسبة تمويل تصل إلى ٣٠٪.

إنّ الهدف من دعم الممولين لقوى الأمن الفلسطينية يكمن في العمل على تعاظمها لحماية أمن «إسرائيل» أساساً، إذ اشتركت القوات الفلسطينية مع قوات الاحتلال «الإسرائيلي» في العام ٢٠٠٩م لوحده في ١٢٩٧ نشاطاً ضد الجماعات الفلسطينية المقاتلة، بزيادة نسبتها ٧٢٪ عن السنة السابقة لها[٥٨]، كما أنّ الدعم المقدم للأجهزة الفلسطينية يحوّلها لقوة أمنية تؤدي وظيفة قمعية داخلية، ووظيفة أمنية لخدمة المحتل، على حساب القضايا التنموية، التي من المفترض أن تضطلع بها لخدمة مجتمعها.

وهكذا؛ يظهر التناقض بين شعار «حقوق الانسان» الذي تنادي به هذه الدول، وبين «العقيدة الأمنية الجديدة»، التي أصبحت تشكل جزءاً مركزياً ومهيمناً من السياسات الليبرالية الجديدة، والتي باتت تحتل مكانة مرموقة في رزمة أهداف المساعدات الدولية لدول الجنوب، وتشكل ناظماً لخططها.

إنّ تزاوج الترويج لحقوق الإنسان مع السياسات الهادفة إلى الإصلاح الأمني في دول الجنوب يجعل من منظومة حقوق الإنسان ورقة التّوت التي يتستر وراءها بطش سياسات الإصلاح الأمني[٥٩]، فعملية إقناع الفقراء، والمرضى، والحركات، والأحزاب التي تهتم بشؤونهم بأولوية الحقوق المدنية والسياسية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ممكن فقط في ظل حالة شديدة من الاغتراب، حين تصبح الأولويات مجردة عن الواقع الذي جرى الاغتراب عنه، ما يسمح بنشوء حالة من الوعي الزائف، تجعل من المستعمَر مدافعاً عن أدوات المستعمِر، متقبّلاً لخطابه، ومتبنّياً لأولوياته، معتقداً بـ «طوباوية» إمكانية تحقيق احتياجاته الآنية في الوقت الراهن، آملاً في تحقّقها بعد تفرغ المستعمِر من إنجاز جدول أولوياته، وصولا إلى احتياجات المستعمَر الآنية!.[٦٠]

٥٦. سمير، صافي و خليل مقداد. **دراسة مقارنة حول الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية (١٩٩٧–٢٠٠٧م)**. الجهاز المركزي للإحصاء: رام الله، ٢٠٠٩م. ص١٠٢.

٥٧. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠م.**

٥٨. نيثان، ثرول. «**رجلنا في فلسطين**». (وجهات نظر، عدد ١٤١، ٢٠١٠م). ص١١.

٥٩. مرجع سبق ذكره. الترويج لحقوق الإنسان. ص٩.

٦٠. المرجع نفسه. ص١٠.

المجتمع المدني:

تتحدث الجهات المانحة عن المجتمع المدني كآلية لتحقيق مجموعة من أهداف السياسة الخارجية والمحلية، وذلك من خلال تجنيد النُّخب والمؤسسات الفاعلة في المجتمع المدني، باعتبارها ممثلة عن الفئات الشعبية والمتحدثة باسمها، لتحقيق هذه السياسات الرامية لتحرير الاقتصاد وخصصته، مما يفتح المجال أمام التدخل الخارجي في هذا الاقتصاد، إذْ يتمّ ذلك عبر خلق تشكيلات اجتماعية استهلاكية جديدة، قائمة على ثقافة الآخر الغربي، ومتبنّية لخطابه حول الحقوق والحريات، بعد أن خَلقت نموذجاً تابعاً على نطاق السلطة / الدولة.

فالتعامل مع الأجزاء الأكثر «فاعلية» في المجتمع، وهي النُّخب العاملة في المنظمات غير الحكومية، يجعل النقاش حول المصالح السياسية وإرادة الشعب أمراً مستبعداً ومستهجناً، إذ تقوم هذه المؤسسات بالترويج لحقوق الإنسان – مثلاً – كما في المجالات الأخرى التي توجَّه إليها المساعدات الخارجية من خلال طابع تقني، يتمثل في حالة حقوق الإنسان، بالخطاب الحقوقي الدارج في الترويج لها، محوِّلا القضايا السياسية إلى قضايا قانونية، ما يؤدي إلى حصرها في نطاق ضيق قابل للسيطرة، حيث يصبح «موضوع حقوق الإنسان» موضوعاً عسيراً على العامة المغتربين عن حقوقهم الطبيعية، ويحتاج إلى دراسة، ومعرفة، ودراية لطرقه، ما يسهل عرضه كخدمة يقدمها المهنيون العاملون في مجال حقوق الإنسان إلى جمهور «المستفيدين»، بدلاً من أن يكون احترام حقوق الإنسان مطلباً فردياً وجماعياً مدركاً، ويشكل أحد أدوات التحرر، ما يؤدي إلى إفراغ المحتوى السياسي لهذه الحقوق depoliticized، والتركيز على الطابع الحقوقي.[٦١]

عَمل المجتمع المدني من خلال بعض المؤسسات غير الحكومية كوسيط ناقل لمفاهيم السلطة، والهيمنة العولمية إلى المجتمع المحلي، فبَعد ما تمّ ترويجه من خلال إقامة السلطة الفلسطينية على أن الحالة في فلسطين دخلت مرحلة «ما بعد الصراع»، والانتقال إلى بناء الدولة الفلسطينية، دأبت المنظمات غير الحكومية على ترسيخ مفاهيم جديدة لبناء الفرد الفلسطيني على أساسها، فَـ«المقولة الاجتماعية التي تحملها المؤسسات غير الحكومية قائمة على أن الفرد والجماعة الفلسطينيين – على الأقل– بحاجة لتغيير مفاهيمهم حول أنفسهم كأفراد وكجماعة بشرية .. التغيير – وهذا المهم – لا يتم حسب أهواء الفلسطيني، وإنما بمعايير خطاب واضح وصريح، من الممكن تسميته الليبرالي الجديد المشوّه، (الذي تمثله الجهات الغربية الداعمة وتسعى إلى ترويجه)... فلحظة الانزياح (لحظة أوسلو) كلحظة اغتراب اجتماعي مزدوج كانت مثالية لدخول هذه المنظمات إلى تلك المنطقة من الفضاء الاجتماعي الفلسطيني، بهدف إعادة إنتاج الفرد، ومفهومه عن ذاته، ومجتمعه باتجاه معيّن، وعلى الفلسطيني، تحديداً، أن يكون عقلانياً، ومتسامحاً، ومتنوّراً، ومتحاوراً، يُحب السلام، غير عنيف، بحيث تؤدي هذه الصفات إلى خلق أجواء تُسهم في حل الصراع الاستعماري بشكل سلمي، ولكنّها تُبقي علاقات التبعية مع الغرب،

٦١. المرجع السابق. ص١٠.

والسيطرة مع «إسرائيل»».[٦٢]

أما الإشكالية الأكثر خطورةً من بين ما ينجم عن عمليات التمويل فتتمثل بتحوّل أصحاب الحق إلى مستفيدين من الحقوق، زبائن لها وللمؤسسات التي تروّج لها، وهو أمر يتجلى في بعض الممارسات التي تستبدل تعريفاً غيبياً ومركزياً للإنسان، بتعريف آخر لا يقل عنه تجريداً، يحوّل الأفراد إلى متلقّين سلبيين لخدمات حقوق الإنسان ومعارفها، إنّها مراتبية جديدة تفصل بين «الإنسان» الواعي، المتملك لمصيره، و«الضحية» الفاقدة لإنسانيتها وكرامتها، والتي تعيش على أمل تحريرها من شرطها القاسي، وتُعيد إنتاج علاقات الهيمنة تحت مسمّيات جديدة خادعة.[٦٣]

إنّ ما يعكس الاهتمام بنقل الخطاب الليبرالي الجديد إلى السياق الفلسطيني هو الاهتمام بالجانب الحقوقي، والترويج له، والذي انعكس في طبيعة التوزيع للمساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية، إذ أنّ هذه المنظمات، والتي تعمل في المجالات الاقتصادية (التنمية الريفية، والمياه، والبيئة، والتدريب المهني وغيرها، والتي تشكل ١٢٪ من مجموع المنظمات الأهلية)، تتلقى ٢١٪ من قيمة المساعدات، فيما حَصلت المنظمات غير الحكومية القائمة على حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية والحُكم الرشيد (والتي تُشكل ١٢٪ من مجموع المنظمات الأهلية هي الأخرى) على ٣٠٪ من قيمة المساعدات الخارجية، في مقابل حصول المنظمات القائمة على الخدمات الاجتماعية (والتي تشكل أكثر من ٣٦٪ من مجموع المنظمات الأهلية) على رُبع هذه المساعدات.[٦٤]

ويبدو أن هذه النسبة آخذةٌ في التراجع لصالح دعم قضايا الديمقراطية والسلام، إذ قال مدير الإغاثة الطبية الفلسطينية، حيدر أبو غوش، لبرنامج «رأي عام»، والذي ينتجه تلفزيون «وطن»: «**هناك مشكلة في تمويل كافة المؤسسات الصحية الأهلية، نتيجة توجّه الممول الأجنبي لدعم مشاريع تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعميم فكرة السلام على حساب المشاريع الصحية..**».[٦٥]

تستهدف الطروحات الجارية على صعيد حل المشكلة الفلسطينية فيما يُسمى بـ«عملية السلام» بشكل جليّ تحويل الكلّ الفلسطيني إلى حالة اغترابية بكل ما يعنيه المفهوم من معنى، بحيث ينفصل هذا الإنسان الفلسطيني عن تاريخه، وواقعه، وقِيمه، ومصالحه الوطنية، ويتحول في أحسن الأحوال إلى مجرد مستهلك للسلع، والمفاهيم الإمبريالية – الصهيونية، وبما أنّ الاغتراب منتجٌ إمبرياليٌّ بامتياز؛ فإنه يتكثف في الحالة الفلسطينية بشكل يستدعي إعادة تشريح الخطابات الموجهة نحو الفلسطيني، الهادفة إلى خلق «الفلسطيني الجديد»، الذي تروّج له الدعاية الأمريكية. فالتمويل الأمريكي اليوم يسعى جاهداً

---

٦٢ . إسماعيل، الناشف. «**في اللاتحول في الخطاب الثقافي الفلسطيني**». في مجموعة مؤلفين. **ابحاث ومداخلات**. (رام الله: مركز منيف البرغوثي الثقافي، ٢٠٠٣م). ص١٨٠-١٨١.

٦٣. باسط بن حسن. «ثقافة حقوق الإنسان وبناء تجارب الحرية». www.alawan.org

٦٤. مرجع سبق ذكره. **تتبع المساعدات**. ص٤٦.

65 . http://www.wattan.tv/hp_details.cfm?id=a1103610a1241227&c_id=1

من خلال دعم الطرفين، (السلطة، والمؤسسات الأهلية)، إلى «خلق الفلسطيني الجديد»[٦٦]، وكانت المحاولة في هذا المضمار ناجحة من خلال جهاز الأمن الفلسطيني، على أن يجري تعميمها على قطاعات أخرى من الحكومة والمجتمع، كما طالب (مايكل أورين)، سفير الكيان إلى الولايات المتحدة.[٦٧]

لقد نشأت منظومة المساعدات الدولية – كما ذكرنا سابقاً – من أجل خدمة المصالح السياسية للمانحين أكثر من كونها خدمة لحقوق واحتياجات المستفيدين منها، ومن هنا فإنّ هذه المنظومة تقوّض بالفعل القيادة المحلية، والأجندات المحلية، ومشاركة القاعدة، وهي تفعل ذلك من خلال وضع القرارات الخاصة باستخدام الموارد في أيدي الأشخاص غير المحلّيين، وتتجاهل الظروف المحلية، (بما في ذلك التحديات الناجمة عن العمل في ظل الاحتلال)، وهذا ما يؤكده الواقع، وخطاب المانحين في الأراضي الفلسطينية، والتي سنتناول بعضها في الجزء القادم من هذه الدراسة.

٦٦. بعد عدة أشهر من انتهاء الحرب على غزة تحدث (دايتون)، المكلف بتدريب وإعادة إنتاج قوات الأمن الفلسطيني، أمام مجموعة من السياسيين في «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، حيث افتخر بإنجازات بُعثت: «بناء قوة عملت ضد حماس وتعاونت مع «إسرائيل» أثناء الحرب، وخلق «رجال جُدد» من خلال تدريب البعثة للقوات الفلسطينية، وقال إنّ القادة العسكريين «الإسرائيليين» يسألونه ما هي السرعة الممكنة التي يستطيع بها إنتاج المزيد من هؤلاء الرجال». نيثان، ثرول. «رجلنا في فلسطين». (**وجهات نظر**، عدد ١٤١، ٢٠١٠م). ص١٣.

٦٧. المرجع نفسه. ص١٢.

الفصلُ الثّاني:
خطابُ المانِحينَ في الأَراضِي الفلسطينيّة

أولاً: التمويل الأمريكي:

يُعتبر الدعم الأمريكي ثاني أكبر جهة تمول الشعب الفلسطيني بعد الاتحاد الأوروبي، حيث أنّ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قدمت منذ عام ١٩٩٤م أكثر من ٣,٣ مليار دولار أمريكي على شكل مساعدات اقتصادية أمريكية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لمشاريع استهدفت الحدّ من الفقر، وتحسين الأوضاع الصحية والتعليمية، وبناء البُنية التحتية، وخلق فرص عمل، وتعزيز مفاهيم الديمقراطية والحُكم الرشيد.

ويُقدَّم الدعم الأمريكي للشعب الفلسطيني إمّا للسلطة الوطنية مباشرةً، أو من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية، والتي تصنف المساعدات المقدَّمة من قبلها ضمن التمويل المشروط، والتي وضعت «شهادة الإرهاب» كوثيقة يوقّع عليها كل من يتلقى دعماً من هذه الجهة. وتنفذ الوكالة مشاريع التنمية الخاصة بها من خلال مؤسسات وشركات أمريكية غير حكومية، عاملة في الأراضي الفلسطينية، كلٌّ حسب القطاع الذي يشغله، ومن بين هذه المؤسسات:

١. مؤسسة الـ IRD:

وهي مؤسسة أمريكية غير ربحية، وغير حكومية، مقرّها في فرجينيا بالولايات المتحدة، لها حوالي ٣٥ مكتباً في العالم، تتركّز خدماتها في أفريقيا، والشرق الأوسط، وأوروبا الشرقية.[٦٨]. ومن الملاحظ هنا أنها تعمل – وبشكل أساسي – في مناطق الصراع، وما بعد الصراع، مثل: فلسطين، والعراق، وأفغانستان..[٦٩]، إذ تقوم هذه المؤسسة بتنفيذ المشاريع لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية في مجالات: الديمقراطية، والتغذية والزراعة، والصحة، والإغاثة، والبُنية التحتية. لكنّها في فلسطين تعمل فقط في مجال البُنية التحتية من خلال شقّ الطُّرق وتعبيدها، ونظام الريّ، وبناء المدارس[٧٠]، حيث قامت بإعادة تأهيل حوالي ٧٠ كم من الطرق في العام ٢٠٠٩م في الضفة الغربية.

تقوم رؤية هذه المؤسسة على اعتبار أنّ «نجاح التنمية أساساً يجب أن يمر عبر مشاركة المجتمع فيها، وهكذا تكون التنمية الحقيقية التي تخلق استمراريةً لأيّ مشروع، وما نقوم به في الـ IRD هو أنّنا نؤمن بهذه الفكرة بشكل جوهري، لذلك نخلق شراكةً مع المؤسسات المحلية بشكل أساسي، حيث نقوم بتحسين قدرات الشركاء من خلال الـ capacity building حتى يقوموا بالعمل بأفضل طريقة ممكنة. ومن الأمثلة على ذلك في مجال الـ infrastructure يوجد لدينا local contractors مقاولون محليّون، لكن مهاراتهم كانت ضعيفة نسبياً، لذلك قمنا بتحسين قدراتهم، ورفعنا من قدرتهم على إعداد التقارير، وحسّنّا من قدرتهم على الـ communication معنا، ومع المجتمع، وأيضاً عملنا على تحسين قدرات الكتابة لديهم، وتحسين قدرات الـ reporting والـ quality of work».[٧١]

وتُدلّل هذه الرؤية على وجهة عمل هذه المؤسسات، التي تحصر التنمية في مجال تقديم الخدمات، وتأهيل

٦٨ . مقابلة مع لبنى غنام ممثلة IRD في فلسطين–رام الله. ٣١ / ٠٨ / ٢٠١٠م.

69. Celebrating 10 year of international relief and development (1999-2008)

70. IRD annual report, 2008. page11

٧١. مقابلة مع لبنى غنام ممثلة الـ IRD.

البُنية التحتية، والتي بالرغم من أهميتها إلاّ أنّها لا تشكل مدخولاً أساسياً للاقتصاد. كما أنّ حصر التنمية في بعض المهارات الإدارية؛ ككتابة التقارير، ومهارات التواصل يفرغها من معناها، ما يؤكد على أن هذه المؤسسات لا تسعى إلى خلق أثرٍ فعليٍّ ومستدام للتنمية على الأرض، وبالتالي صرف المبالغ المقدرة للمشروع في أمور لا تخلق تأثيراً واقعياً وتنموياً حقيقياً، لتبقى هي المستفيدة من هذه الأموال، وتعود إليها من خلال استخدام خبرائها لإجراء هذه التدريبات، ومن ثمّ يكون عائد المشروع المادي أغلبه لهم، مع حصر الفلسطيني في دَور المقاول الوسيط، وليس المخطط.

كما أنّ رؤية هذه المؤسسة قائمة على خطة التنمية والإصلاح، وإقامة الدولة الفلسطينية، لذلك تقوم بما هو مفيد لتحقيق هذا الغرض، والذي هو في الأساس استهداف البُنية التحتية[٧٢]، لكنّ البُنية التحتية التي تسعى المؤسسة لبنائها هي تثبيت الحدود الحالية للسلطة الفلسطينية ومناطق سيطرتها، وخلق نوع من التواصل بين هذه المناطق، وتثبيتها كأمر واقع، وكدولة مستقبلية، (في الفصل القادم حول أثر المساعدات سنناقش هذه النقطة ببعض التفصيل، بالإضافة إلى الطُّرق البديلة التي تموّلها الولايات المتحدة)، كما تسعى إلى تثبيت واقع الانقسام السياسي والجغرافي، فلهذه المؤسسة موقفٌ سياسيٌّ من سلطة حماس في غزة، حيث تحصر عملها في غزة في الطابع الإغاثي، دون العمل في المجالات الأخرى، وهذا الموقف هو نفسه الذي اتخذته كافّة المؤسسات الأمريكية العاملة في فلسطين، والذي يتبع الموقف السياسي للدولة الأم. [٧٣]

٢. مشروع نِظام:

بدأ هذا المشروع في العام ٢٠٠٠م، وانتهت المرحلة الأولى منه في أيلول عام ٢٠١٠م، وبلغت تكلفته في الفترة ما بين أعوام ٢٠٠٥–٢٠١٠م حوالي ١٤ مليون دولار أمريكي[٧٤]. تنفّذ هذا المشروع مؤسسة الـ DPK الأمريكية، والتي تقوم بالأمور الفنية والتقنية، فمن الناحية الفنية تقوم بصياغة وتنفيذ المشروع، وإعداد الخطة الإستراتيجية.[٧٥]

«يهدف هذا المشروع إلى مساعدة مؤسسات العدالة، والتي هي إحدى مكوّنات قطاع العدالة، والتي تشمل: مجلس القضاء الأعلى، والمحاكم التي تخضع لإدارة مجلس القضاء الأعلى، ووزارة العدل، كما أن هناك جانباً خاصاً بالـ Legal educations، «التعليم القانوني»، والذي نفّذنا من خلاله الكثير من النشاطات مع جامعه القدس عبر كلية القانون هناك، كما نفذنا أنشطة لها علاقة بالـ civic education، «التربية المدنية»، مع وزارة التربية والتعليم، وكانت هناك عدة أنشطة في هذا الموضوع، شملت تقييماً لمناهج التربية المدنية من الصف الأول وحتى الصف التاسع، وإعداد دليل تدريس تربية مدنية للمعلمين، وتدريب مجموعة من المدراء والمشرفين من كافة المحافظات في الضفة الغربية ليصبحوا مدرِّبين، ليدربوا

---

٧٢. المرجع نفسه.

٧٣ . المرجع نفسه.

74. Rule of Law, Justice and Enforcement. *Netham* fact sheet, page2

٧٥ . مقابلة مع بسام ياسين، رئيس طاقم المشروع. مشروع نظام، رام الله. ١٩ / ٠٨ / ٢٠١٠م.

بدورهم المعلمين الذين يعلّمون التربية المدنية».[٧٦]

والهدف الأساسي للمشروع «هو تعزيز مبدأ سيادة القانون في فلسطين، حتى يتعزّز نظام القانون بين الناس»، كما أنّ عمل هذه المؤسسة ملتزم بالقرار الأمريكي في مقاطعة العمل في غزة. ومن الواضح أنّ هذا المشروع يسعى إلى تعزيز سيادة القانون على كافة المستويات الرسمية (قطاع العدالة)، والاجتماعية (المنهاج الفلسطيني، والمجتمع المدني).. حتى يُحكِم السيطرة على المستويات التي تكوّن الهوية الوطنية لدى الفرد، وتطبع رؤيته حول نفسه وحول الآخرين، بذلك لا يكون له منفذٌ آخر لتكوين رؤية مغايرة، فلم تكتفي هذه المؤسسة بأجهزة السلطة الرسمية؛ بل تناولت أيضاً المناهج في المدارس والجامعات الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني، حيث قامت بما يلي[٧٧]:

١. تقديم ١٢ منحة لمؤسسات المجتمع المدني، التي تساعد في تعزيز فهم الجمهور، واحترام سيادة القانون.
٢. تطوير أربعة مساقات في كلية الحقوق بجامعة القدس، تتضمن الأخلاق القانونية، والتكنولوجيا القانونية، والكتابة القانونية، والمحكمة الصورية، وتوفير مختبر حاسوب، وتجديد مكتبة القانون، وقاعة المحكمة الصورية، وإنشاء أربع غرف تدريس.
٣. أتمّت مع وزارة التربية والتعليم مراجعة وتقييم كتب التربية المدنية للصوف من الصف الأول حتى التاسع، كما أكملت إعداد دليل تدريب معلمي التربية المدنية، لتعزيز المناهج وطُرق التدريس.

لقد تمّ التركيز على التعليم بناءً على الدّور الذي يؤديه، فالتعليم يعيد إنتاج أيدولوجيا السلطة الضامنة بدورها لإعادة إنتاج شرعيتها، (سواءً كانت هذه السلطة داخلية أو خارجية)، فمن خلال النظام التعليمي يتمّ إعادة إنتاج المؤسسة، وإنتاج النموذج الثقافي للجماعات المهيمنة، وإعادة إنتاج المجتمع وفقاً لها كما يقول (بورديو): «**يعود ما لأي نظام تعليمي مؤسسي من ميزات بُنيوية ووظيفية مخصوصة إلى كَونه يقوم بإنتاج ومعاودة إنتاج، بما للمؤسسة من وسائل خاصة، اللوازم، والشروط المؤسسية التي لا بُدّ من وجودها واستمرارها، (معاودة إنتاج المؤسسة لنفسها)، سواءً لاضطلاعه بوظيفة الترسيخ الخاصة به، أو بوظيفة معاودة إنتاج نموذج ثقافي لا يكون من إنتاجه، (معاودة إنتاج ثقافية)، تُسهم بمعاودة إنتاج العلاقات القائمة بين الجماعات، أو الطبقات، (معاودة إنتاج اجتماعية)**».[٧٨]

إذنْ، الهدف الرئيس من المنهاج هو تطبيع ثقافة النظام، أو الطبقة المسيطرة في المجتمع، والتي هي عملية تطبيع (Habitus) اجتماعي – سياسي، لأنها تمرر القيم والأعراف الاجتماعية (وظيفة اجتماعية)، ولأن المعارف التي تقدّمها موجهة ومسكونة بأيديولوجية الفئات المهيمنة، من أجل تشكيل مواطن وفق نموذج اجتماعي – سياسي معيّن، (وظيفة سياسية).

---

٧٦. المرجع السابق.

77. Rule of Law, Justice and Enforcement. *Netham* fact sheet, page2

٧٨. بيير، بورديو. **العنف الرمزي**. ترجمة نظير جاهيل (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤م). ص٧٥.

وهكذا تلجأ المدرسة لتحقيق وظيفتها إلى استعمال مفاهيم عدّة حسب الظروف والمواقف في الواقع، مفاهيم تحيلنا إلى هدف واحد هو التأثير بعمق في حياة الفرد، من أجل تحقيق توافقه أو تطبيعه الاجتماعي – السياسي، وفقاً للرؤية التي تعكسها الجهات المانحة في هذه المناهج. لذلك سنتطرق في الفصل القادم إلى المنهاج الفلسطيني، وصورة الفلسطيني وفلسطين التي عكستها فيه.

٣. مؤسسة ANERA:

تعمل مؤسسة «أنيرا» في الأراضي الفلسطينية منذ العام ١٩٦٨م، ويتركّز مجال عملها في أربعة مجالات أساسية هي: الصحة، والتعليم، والزراعة، والبُنية التحتية، وتسعى المؤسسة من خلال هذه القطاعات إلى «تحسين الأوضاع الحياتية للفلسطينيين، ورفع مستوى معيشتهم»[٧٩]، وتعمل هذه المؤسسة لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية، وخصوصاً في مجال صحة الأم، والتغذية.[٨٠]

إضافةً إلى ما ذُكر، فإن «مؤسسة أنيرا» تعمل في مجال الزراعة، من خلال تطوير صغار المزارعين، ووصول منتجاتهم إلى الأسواق الرئيسة. أمّا في مجال التعليم فتدعم مرحلة ما قبل المدرسة، (رياض الأطفال)، في كل من نابلس وبيت لحم، كما تقوم بإعداد تدريبات لمعلمي المدارس، وتخطط لتوسيع نطاق المستفيدين من هذه البرامج، ومن الممكن أن تشمل غزّة أيضاً، إذ يتركز العمل هناك في مجال المساعدات الإنسانية فقط.

وترى «أنيرا» أن من «أهم وأخطر المشاريع التي من الممكن العمل عليها هي المشاريع التي تتعلق بتعليم الطفولة، نظراً لأنّ رياض الأطفال هي المكان الذي تنشأ فيه مشاكل الأطفال»[٨١]، وتكمُن خطورة هذه المرحلة في أنها تصقل شخصية الطفل، وهي بداية تكوينه الثقافي. أما في مجال البُنية التحتية فتعمل هذه المؤسسة في مجال بناء المستشفيات، والمدارس، وتمديد خطوط المياه.

وإلى جانب الوكالة الأمريكية للتنمية تحصل هذه المؤسسة على دعم من الفلسطينيين الأغنياء، وبالتحديد الفلسطينيين الأمريكان، وفي بعض الأحيان من الأرامل المتقدمات في السنّ، كما أنها حصلت على مليون دولار من الكويت عام ٢٠٠٢م لدعم تعليم مرحلة ما قبل المدرسة، من خلال تقديم الحليب، والبسكويت للأطفال من أعمار ٣ – ٥ سنوات. وتعتمد طبيعة المستفيدين من هذه البرامج على نوع البرنامج المقدَّم، وفي الغالب فإنّ الأطفال هم الشريحة الأكثر استفادة من هذه المشاريع، عبر برامج المدارس، وتغذية الأطفال التي تحتل النصيب الأكبر.[٨٢]

وفي المحصِّلة، فإننا نلاحظ أن هذه البرامج لا تخلق تنمية مستدامة؛ وإنما هي ذات طبيعة إغاثية، الهدف منها تخفيف وطأة الاحتلال، والقيام بمسؤولياته، وتحقيق المكاسب الذاتية لهذه المؤسسات، سواءً على المستوى المادي أو السياسي، فشروط عمل هذه المؤسسة هي شروط سياسية من الدرجة الأولى،

79 . Interview with Ken Lizzio director of ANERA at Jerusalem - jerusalem. 25/10/2010.

٨٠ . المرجع السابق.

٨١. المرجع نفسه.

٨٢. المرجع نفسه.

إذ تشترط للعمل مع المؤسسات الفلسطينية «أنْ تكون لهذه المؤسسات القدرة على إدارة الأموال، وأن تتمتع بوضع جيد مع السلطات «الإسرائيلية»، وأن تكون خالية من أي مكوّن سياسي، وبالتحديد المؤسسات العاملة في غزة، للتأكّد من عدم وجود أي إطار عمل «غير شرعي» مع جهات خارجية، كما أنّهم ممنوعون من إقامة أي تواصل أو اتصال مع الحكومة الفلسطينية في غزة».[٨٣]

وترى هذه المؤسسة أنها «تجلب التغيير عن طريق التغيير»، وفي المقام الأول من خلال التدريب، أو من خلال المساعدة التقنية[٨٤]، والتي تُدرّ ربحاً عالياً على المؤسسة نفسها التي تقدم خبراء التدريب والأدوات التقنية.

أمّا رؤية «مؤسسة أنيرا» للتنمية فتكمن في أن «الهدف من ورائها هو استقلال الدول، واعتمادها على ذاتها، والتي تبدو جيداً من خلال المشاريع الفردية، التي تنمو وتنمو وتعيش».[٨٥] وهذه الرؤية تعكس طبيعة عمل هذه المؤسسات، التي تعمل من خلال المشاريع الفردية، والتي لا تخلق تنمية متكاملة ودائمة، ويتمّ الترويج لها على أنها المشاريع القادرة على الاستدامة أكثر من غيرها.

ويعود مدير المؤسسة ويلخّص المسألة في المَثل القائل: «تستطيع أن تجلب الحصان للماء، ولكنك لا تستطيع أن تجعله يشرب»، وأضاف: إنّ «على الفلسطينيين أن يكونوا فاعلين على المستوى المدني، ومنظَّمين أكثر من ذلك»، مما يعكس الموقف المتعالي، والاستشراقي له، ولطبيعة المساعدات، والمتمثل في رؤيته للعرب الفلسطينيين، وطبيعتهم التي تمنعهم من أن يكونوا متحضّرين، حتى لو توفرت لهم الإمكانيات المادية لتحقيق ذلك، لذلك، ولكي يرتقوا إلى سُلّم الحضارة المدنية الأوروبية، عليهم اتباع قواعدها، والاستفادة من خبراتها.

ثانياً: التمويل الفرنسي «وكالة التنمية الفرنسية AFD»:

أُنشئَت الوكالة الفرنسية للتنمية في الأراضي الفلسطينية في القدس عام ١٩٩٨م، وتمّ افتتاحها عام ١٩٩٩م، حيث جاءت ضمن العمليات الأولية في إطار اتفاقات (أوسلو)، التي تهدف إلى حلّ النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.[٨٦]

وتَعتبر الوكالة حالة الأراضي الفلسطينية وشرق القدس منطقة فريدة من نوعها للتمويل لعدّة أسباب، منها:

– هشاشة وضع هذه المنطقة من الناحية السياسية والجغرافية، والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من ثلاثة ملايين نسمة، ولا يتم تشغيل السكان من قبل الدولة.

---

٨٣ . المرجع السابق.

٨٤. المرجع نفسه.

٨٥ .المرجع نفسه.

86. AFD AND THE PALESTINIAN AUTONOMOUS TERRITORIES: Between urgency and dvelopment 2010. http://www.afd.fr/jahia/webdav/site/afd/shared/PORTAILS/PUBLICATIONS/PLAQUETTES/AFD-Territoires-palestiniens_GB_pages.pdf

– عزل قطاع غزة، ومعاناة سكانه من قسوة ظروف المعيشة، إذ وصل الفقر إلى مستويات قياسية.
– بناء «الجدار الفاصل» في الضفة الغربية، والقيود الصارمة التي تُفرض على حركة البضائع، والناس، ما يضعف الاقتصاد، والنمو الاقتصادي، ويُضيف المزيد من اعتماد السكان على المساعدات الدولية.

نلاحظ هنا غياب الإشارة إلى الاحتلال، ومسؤوليته عن هذه الظروف وخلقها، وكأنها أسباب بُنيوية في طبيعة وتركيبة السياق الفلسطيني، مما يُجنّب الاحتلال أية مسؤولية أخلاقية او قانونية، على الأقل من وجهة نظرهم، وعلى العكس تماماً؛ فقد جاءت هذه المساعدات متناغمة مع اللهجة «الإسرائيلية» ورؤيتها للحل السياسي، اذ تستند هذه المساعدات برأيهم على قضيّتين أساسيتين، هما: الاستمرارية في دعم عملية السلام، على الرغم من السياق الصعب والخطير الذي تمر فيه، وخلق الظروف الملائمة للتنمية المستدامة[٨٧]، والتي تتجسد في ظهور دولة فلسطينية قابلة للحياة من خلال تعزيز المؤسسات، وخلق الظروف الملائمة للتنمية المستدامة، والإسهام في الحفاظ على التماسك والسلام الاجتماعي، عبر التركيز على ثلاثة قطاعات من أجل تحقيق هذه الأهداف:

الأول: المياه، والصرف الصحي.
الثاني: البلديات، والمجتمع المحلي، وتطوير البُنية التحتية.
الثالث: دعم القطاع الخاص الفلسطيني، بحيث يشكّل cross-cutting لجميع المشاريع.[٨٨]

وتتمثل رؤية وكالة التنمية الفرنسية للدولة الفلسطينية في كَونها «دولة قابلة للحياة»، أو الدولة الفلسطينية المتاحة[٨٩]«available Palestinian state»، وهذه الرؤية تحمل في مضمونها المعنى السياسي لهذا الدعم، إذ أنّه يشمل المؤسسات القائمة، والتي تمثل الوضع الحالي للسلطة الفلسطينية، ومناطق نفوذها. كما تكمن رؤيتهم للدولة «**كمؤسسة فرنسية حكومية تمتثل بقرار دولتها بحل الدولتين، القائم على دولة فلسطينية في الضفة، وغزة، والقدس الشرقية عاصمة لها**»[٩٠]، فحدود هذه الدولة «في الضفة وغزة»، وليست «على» الضفة الغربية، وغزة، وما يؤكد ذلك مصطلح «قابلة للحياة»، ما يعني تثبيت الوضع القائم والحل المؤقت، الذي قامت على أساسه السلطة الفلسطينية، والتحول به إلى دولة، وليست على حدود ١٩٦٧م، وهو الموقف الذي تنادي به «الحكومات الإسرائيلية»، كما أنّ طبيعة هذه الدولة تتركز في الطابع الخدماتي الذي توفره لسكانها، وبالتالي قيامها بالتخفيف من أعباء الاحتلال المسؤول مسؤولية قانونية عنهم.

ويتم ذلك من خلال الهدف الثاني في تحقيق التنمية المستدامة، أو تحسين حياة الفلسطينيين، من خلال توفير بُنية مؤسساتية وتحتيّة للدولة المستقبلية، وتستهدف في عملها دعم الحكومة قطاعات البُنية

87. AFD AND THE PALESTINIAN AUTONOMOUS TERRITORIES: Between urgency and development2010.http://www.afd.fr/jahia/webdav/site/afd/shared/PORTAILS/PUBLICATIONS/PLAQUETTES/AFD-Territoires-palestiniens_GB_pages.pdf

٨٨ . المرجع السابق.

٨٩.مقابلة مع Simon Goutner مدير برامج في الوكالة الفرسية للتنمية في القدس، ١٩ / ١١ / ٢٠١٠م . (أُجريت المقابلة باللغة الإنجليزية).

٩٠ . المرجع نفسه.

التحتية، وتوفير الخدمات العامة، (ماء، وكهرباء، وخطط استراتيجية للبلديات)، حيث تعمل مع «وزارة الحُكم المحلي، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الصحة، وسُلطة المياه الفلسطينية، وهؤلاء هم الشركاء الرئيسيّون».[٩١]

وتموّل وكالة التنمية الفرنسية كذلك «صندوق البلديات» في وزارة الحكم المحلي، الذي أُنشئَ من قبل الوزارة بهدف «تحسين عمل البلديات، وتطوير أدائها، وتعزيز الحُكم الرشيد، ولتشجيع البلديات على اعتماد استراتيجيات عمل بشكل أساسي».[٩٢]

وتوقع الوكالة الاتفاقيات مع وزارة التخطيط من خلال منهجية عقود «إطار العمل»، حيثُ تناقش المشاريع مع الوزارة، وإن كانت هذه المشاريع تخدم الأولويات الوطنية يتم دعمها، ولكن بشكل أساسيّ يتم التوقيع مع وزارة التخطيط، التي تعرض خطة العمل الكاملة لكافة الوزارات، من خلال خطط التنمية التي تضعها، ومؤخراً من خلال خطة «الإصلاح والتنمية»، التي أصبحت مرجعيةً لكافة الجهات المانحة، ومنها الوكالة الفرنسية للتنمية، وتُعتبر «سياسات التمويل للوكالة متماشية مع خطّة التنمية الوطنية التي وضعتها الحكومة الفلسطينية، فهي تشكل المرجع الأساسي لنا، ونحن ننتظر خطة التنمية الجديدة، والتي ستكون الأساس في عملنا المستقبلي أيضاً».[٩٣]

غزّة والمجتمع المدني خارج المشروع:

يتضح مما تقدّم أن كافة المؤسسات الغربية المانحة استبعدت غزّة من هذه المساعدات، ومن عملية دعم المؤسسات التي ستنبني على أساسها الدولة، إذ يتبيّن أن مشروع تحقيق السلام والدولة القابلة للحياة أصبح صعباً «على نحو متزايد في أعقاب الانتفاضة الثانية في عامَي ٢٠٠٠م و٢٠٠١م، ثم مع الأزمة السياسية التي أعقبت انتخابات عام ٢٠٠٦م، وأخيراً عندما سيطرتْ حماس على السلطة في غزة في منتصف عام ٢٠٠٧م، ونتيجة لهذه الأحداث ساءت بشدة الحالة الاجتماعية والاقتصادية، لذلك تمّ إعادة توجيه هذه المساعدات جزئياً نحو المزيد من العمليات الميدانية، لخلق العمالة المحلية، نتيجةً لهذه الظروف، كما واصلت الوكالة تمويل البُنية التحتية الثقيلة التي لا غنىً عنها لتحقيق التنمية المستدامة، وأصبح الحفاظ على مستويات عالية من التمويل في قطاع غزة، والذي تضرر بشدة من الوضع السياسي المتدهور، يشكلّ مصدر قلق كبير للـ AFD ، فأصبح محور التركيز لتنفيذ المشروع يتّجه نحو إشراك المجتمع المدني، والذي تجسّد في العمل الإغاثي من «خلال العمل مع الهلال الأحمر الفلسطيني، وكذلك مع فروعه في الضفة»[٩٤]، ما يعني عدم تقديم مساعدة حقيقية وتنموية لأهالي غزة، واستثناءَه من خطة البناء والتنمية.

---

٩١ . المرجع السابق.

٩٢ . المرجع نفسه.

٩٣ . المرجع نفسه.

94. Between urgency and development .

أمّا على نطاق المجتمع المدني؛ فتعمل المؤسسة الفرنسية بشكل بسيط نسبياً في المناطق التي لا تستطيع التدخل فيها؛ مثل القدس، وغزة.. ففي غزة – مثلاً – تعمل المؤسسة من خلال الهلال الأحمر، وكذلك مع فروعه في الضفة، كما أنّ لديها مشروعاً مع «مركز تطوير» لدعم المؤسسات الأهلية، وذلك لاستكمال الخدمات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، من خلال تقديم الدعم المالي والتقني لهذه المؤسسات عبر «مركز تطوير».

ويُرجِع مدير برامج الوكالة الفرنسية في القدس أسباب تركيز الدعم على القطاع الحكومي دون المجتمع المدني إلى أسبابٍ عدّة من بينها: «**تلقّي المؤسسات غير الحكومية حجم كبير من التمويل من جهات أخرى، كما أنها ليست قريبة من الشعب، وربما تركز أكثر على مناطق يسهل الوصول إليها، مثل الحياة في رام الله مثلاً، وذلك ما يجعلها مختلفة عن القطاعات الأخرى، كما أنّ المنظمات غير الحكومية كثيرة جداً في فلسطين، حيثُ نستطيع الحديث عن ٢٠٠٠ مؤسسة، وهي مختلفة (في طبيعة العمل) فيما بينها، كما أنّه من الممكن أن تجد مؤسسة واحدة لديها ضعف موازنة وزارة، ويجب أن لا يكون هناك تداخل في العمل، وأن لا نكرّر ما يُقدم على مستوى الخدمات العامة**».[٩٥]

لكنّ هذه الذرائع تؤكد الطابع السياسي لهذه المساعدات، إذ أنّها تركز على بناء مؤسسات الدولة القابلة للحياة، لتخفف من أعباء الاحتلال، وتحلّ مشكلته الأمنية مع الفلسطينيين، فالمفترض أنّ مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية هي ممثلة، وأكثر قُرباً من الطبقات الاجتماعية، لأنها نابعة من احتياجاتهم، كما أنّ هناك الكثير من البرامج التي من الممكن أن تموّلها على نطاق المجتمع المدني في جوانب أخرى غير الخدمات العامة، ولكن تركيزها عليها يؤكد الطابع السياسي لها .. كما قلنا.

يتبيّن لنا مما تقدّم أنّ هذه التنمية، والدولة الجاري الحديث عنها لن تدوم، ولن تحقق تنمية، نتيجةً لإغفال الواقع الاستعماري على الأرض، وما يفرضه من إغلاقات على هذه المناطق، التي ستُسمّى «دولة».

أما بخصوص وضع التنمية في فلسطين فيقول مدير برامج الوكالة الفرنسية: «أعتقد أنّنا بحاجة إلى مزيدٍ من التنسيق، للوصول إلى مستوىً جيّد من الملكية للفلسطينيين، كما أنّ الوكالة متوافقة مع «إعلان باريس»، وحقائق هذا الدعم من الجهات المانحة، التي من المفترض أن تتماشى مع الأولويات الوطنية، والمشاريع الفلسطينية، وإلاّ لن يكون لها أيّ أثر مستدام».

هنا يظهر التناقض ما بين القول النظري والواقع التطبيقي، فالمساعدات لا تخدم الأولويات الوطنية للشعب الفلسطيني، بقدر ما تخدم المشروع السياسي للدولة فاقدة السيادة، وفاقدة المشروع الوطني، من خلال «الدولة القابلة للحياة»، أو«المسموح بوجودها»، المُراد تنفيذه على أرض الواقع الفلسطيني كآليةٍ لحل القضية الفلسطينية، وتحقيق الهدف الاقتصادي كمدخل لربط السياق الفلسطيني بالسوق المفتوح، كسوق استهلاكي جديد، وبقاء تبعيته للاحتلال.

---

٩٥ . مقابلة مع Simon Goutner.

دعم القطاع الخاص في فلسطين:

تدعم الـ AFD القطاع الخاص، الذي تعيقه القيود المفروضة على التنقّل، والتي فرضها الاحتلال، ويُعدّ أحد أولويات خطة التنمية، ولكن لا يمكن إحياء هذا القطاع دون تخفيف القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية، والحصار المفروض على غزة، إذ تشارك فرنسا في إعداد ومتابعة مؤتمر القطاع الخاص في بيت لحم، (مؤتمر فلسطين للاستثمار)، كما أنّها تنفذ مشاريع البُنية التحتية من خلال شركات القطاع الخاص، وتحاول توفير فرص عمل في هذا المجال، من خلال إنشاء برامج خاصة، وتشارك الوكالة كذلك في برنامج لدعم الصادرات الفلسطينية، عبر مشروع تطوير صناعة زيت الزيتون، التي تنفذها الوكالة المحلية لمركز التجارة الفلسطيني (بال تريد).[٩٦]

لكنّ السبب الرئيس وراء دعم القطاع الخاص والاهتمام به هو محاولة ربط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد السوق، وهذا ما عبّرت عنه الوكالة في أهدافها في المنطقة، إذ أنّ أحد هذه الأهداف يرمي إلى «تقوية نمو وتقارب الاقتصاديات المتوسطية في الجنوب مع الشمال، كما بلغ حجم القروض التي تُمنح إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة أكثر من نصف التزاماتها من المساعدات، ووصل مبلغ الالتزامات إلى ١٦٠ مليون يورو في عام ٢٠٠٢م، ووصل إلى ٦٥٠ مليون يورو عام ٢٠٠٧م، ويُضاف إلى هذا التمويل مساهمة الفرع «بروباركو» لصالح القطاع الخاص، والتي بلغت عام ٢٠٠٧م ما يقرب من ١٠٨ ملايين يورو».[٩٧]

ويظهر أن الهدف من هذا التقارب هو «التبعية»، فاقتصاديات الجنوب – وبالتحديد الاقتصاد الفلسطيني – لن يكون منافساً لاقتصاديات الشمال؛ بل سيكون مستهلِكا لفائض إنتاجها، ما يعني الإبقاء على حالة التبعية السياسية، والاقتصادية لهذه الدول.[٩٨]

ثالثاً: التمويل البريطانيّ «وكالة التنمية البريطانية DFID»:

أُنشئَت هذه المؤسسة في فلسطين في العام ١٩٩٧م، بهدف دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال دعم مؤسسات السلطة الفلسطينية، ومحاربة الفقر.[٩٩]

وفي مقابلة أُجريتْ مع Jeffrey Tudor، نائب رئيس وكالة التنمية البريطانية، في القدس، في أواخر العام ٢٠١٠م، قال: «نحنُ نقوم بدعم السلطة الفلسطينية من خلال الدعم المباشر للميزانية، حتى تتمكّن من دفع الرواتب، وتوفير الخدمات الأساسية للصحة والتعليم، وما إلى ذلك، حيث يتركز دعمنا على القطاع الاجتماعي، بهدف جعل الناس أكثر قدرة على الحصول على الخدمات، والوصول إلى العدالة،

---

96. Between urgency and development.

٩٧ . الوكالة الفرنسية للتنمية ومنطقة البحر المتوسط ـ الشرق الاوسط. (مطوية خاصة بالـ AFD).

٩٨. لمزيد من التفاصيل حول القطاع الخاص المدعوم غربياً انظر / ي: فراس، جابر. «خصخصة فلسطين: في نقد مفاهيم القطاع الخاص». في إيلين كتّاب وآخرون. **وَهْمُ التنمية.** (مركز بيسان للبحوث والإنماء: رام الله، ٢٠١٠م). ص٩٩– ١٤٩.

٩٩. مقابلة مع Jeffrey Tudor نائب رئيس وكالة التنمية البريطانية في القدس – القدس، ٩ / ١١ / ٢٠١٠م. (أُجريت المقابلة باللغة الإنجليزية).

كما نعمل مع النساء، وفي مجال مواجهة العنف ضد المرأة، ونتطلع للعمل مع مخيمات اللاجئين، ونعمل في القطاع الأمني، وكذلك في قطاع الحُكم؛ من خلال مساعدة المؤسسات الفلسطينية على العمل بشكل أفضل مع الناس، والتي تقع مسؤليتهم عليها، وفي غزة نقود بدعم العمل الإنساني، كما نعمل أيضاً مع القطاع الخاص، حيث نقدّم الدعم لشركات القطاع الخاص، لتجديد أعمالها بنسبة تمويل تصل إلى ٥٠٪ في الضفة الغربية، و٣٠٪ في قطاع غزة»[١٠٠]، وأضاف: «نحنُ ندعم بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، وقطاع الأمن، ونعمل على تعزيز قيم الديمقراطية، كما نوفر الدعم لميزانية السّلطة، أمّا كيفية استخدام المال في القطاع الاجتماعي، كالتعليم، والصحة فتعود بلورة آلياته إلى السلطة الفلسطينية نفسها».[١٠١]

ولا يَخفى هنا التناقض مع إبراز الهدف الرئيس للمساعدات، فكيف يُمكن الجَمع بين دعم الديمقراطية، والتركيز الأساسي على دعم القطاع الأمني، والذي تستهدفه بشكل مركزي، وعدم الاهتمام بالقطاع الاجتماعي، وترك كيفية التعاطي معه للسلطة الفلسطينية، فغالبية الدعم لهذا القطاع تذهب في المصاريف الجارية، من رواتب، وأتعاب استشاريين لوضع خطط العمل، والموازنات، وما يؤكد هذه السياسة أيضاً هو نظرتهم وتعريفهم للتنمية، إذ عرّفها نائب رئيس الـ DFID بقوله: «نريد أن نرى بأننا نتّبع أنظمة أجهزة البلد، فنحن لا نؤمن بمئات المشاريع التي تخلق الكثير من المشاكل، نريد من الحكومة أن تقود السياسات، وبعد ذلك نتبعها، لذلك هناك حاجة لإدارة مالية جيدة، ونظام جيد، فالتنمية وفق رؤيتي هي محاولتنا دعم برامج وطنية بقدر الإمكان».[١٠٢]

نلاحظ هنا أن تعريف التنمية يرتكز على الجانب الإداري لها، وذلك مرتبط بطبيعة البرامج التي تمولها المؤسسة، فهي تموّل بناء المؤسسات، فتُركز على الإدارة الجيّدة، والنظام الجيد بمفهومها، وقضية أن تقود الحكومة السياسات هي مبدأ مؤجّل؛ نظراً لأنها في مرحلة البناء ولم تصل إلى مستوى أخذ المبادرة بعد، وقيادة عملية وضع السياسات، كما أنّ هناك محاولات لدعم البرامج الوطنية «قدر الإمكان»، نظراً لأن هناك أجندات أخرى تحتاج إلى دعم، والتي تشكل أولوية بالنسبة للمؤسسة البريطانية، وتتجسّد أهدافها في المَجالات التالية[١٠٣]:

أ). بناء الدولة والنموّ الاقتصادي:

تساعد الـ DFID في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقبلية من خلال:

– المساعدة المالية للسلطة الفلسطينية: حتى تتمكن من توفير الخدمات الأساسية، ودفع رواتب العاملين في القطاع العام في غزة والضفة الغربية، وقد بلغت قيمة هذه المساعدات في أوائل عام ٢٠١٠م حوالي ٣٠ مليون يورو.

– دعم وزارات السلطة الفلسطينية: لمساعدتها على وضع الخطط والموازنة على نحو أكثر فعالية، بقيمة

١٠٠ . المرجع السابق.

١٠١. المرجع نفسه.

١٠٢. المرجع نفسه.

١٠٣ . المرجع نفسه.

٢٠,٤٣ مليون يورو، في الفترة الواقعة بين عامَي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠م.
– تدريب الشرطة المدنية الفلسطينية وتوفير المعدات لها: إذ بلغت قيمة الدعم في هذا المجال ١٥٥,٠٠٠ يورو، في الفترة الواقعة بين عامَي ٢٠٠٩ –٢٠١٠م.

كما تعمل على تعزيز نمو الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال[١٠٤]:

– توفير الدعم المالي للشركات الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لتمكينها من المنافسة في أسواق جديدة، وتطوير منتجات جديدة، إذ دخلت هذه الشركات ٢٨ سوقاً جديدةً، وطوّرت ١٧ منتجاً جديداً، مما أدى إلى توليد ٩ ملايين دولار في التصدير، والمبيعات المحلية المتزايدة . أمّا قيمة الدعم لهذا القطاع فبلغت ٣ ملايين يورو خلال أكثر من ٣ سنوات.
– تمويل برنامج متعدد للمانحين، لتحفيز قطاع البناء السكني، من خلال زيادة توافر القروض العقارية، حيث يجب خلق ٣٥,٠٠٠ فرصة عمل في مجال البناء، بقيمة ١٣ مليون يورو، تمّ التخطيط لها في الفترة الواقعة بين عامَي ٢٠١٠ – ٢٠١١م.

ب) مَنع نشوب الصراعات والتقدم نحو السلام:

تقوم الـ DFID بالمساعدة في منع نشوب الصراعات، ودعم التقدم نحو حل الدولتين عن طريق التفاوض من خلال[١٠٥] :

– تقديم المساعدة التقنية لوزارة شؤون المفاوضات، حتى تتمكن من توفير خبراء السياسة، والمشورة القانونية للمفاوضين، وذلك بقيمة ٤٧٣,٠٠٠ يورو، في الفترة الواقعة بين عامَي ٢٠٠٩ –٢٠١٠م.
– تدريب قوات الأمن الفلسطينية من قِبل الجيش البريطاني، بتمويل من تجمّع منع نشوب الصراعات، الـ (CPP)؛ بقيمة مليونَيْ يورو، في الفترة الواقعة بين عامَي ٢٠٠٩ –٢٠١٠م.
– تمويل منظمات المجتمع المدني «الإسرائيلية»، لتعزيز المساواة، وحقوق الإنسان، وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية، والحدّ من العنف داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، (تُدار هذه المشاريع من قبل وزارة الخارجية).

ج) المساعدة الإنسانية:[١٠٦]

عَلينا أن نستجيب للاحتياجات الإنسانية، وأن نُسهم بدعم الفلسطينيين المهمّشين من خلال: توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين عبر تمويل (الأونروا) ، حيث كانت المملكة المتحدة ثاني أكبر جهة مانحة، في الفترة الواقعة بين عامَي ٢٠٠٩ –٢٠١٠م، كما ساهمت الـ DFID في تأمين التعليم لأكثر من ٤٨٢,٠٠٠ طفلاً من أطفال المدارس، وتوفير مرافق الرعاية الصحية، وتقديم المساعدة للحالات الاجتماعية الصعبة، حيث بلغت قيمة التمويل لهذه المجالات ١٩ مليون يورو، في الفترة الواقعة بين عامَي ٢٠١٠–٢٠١١م.

١٠٤. المرجع السابق.
١٠٥. المرجع نفسه.
١٠٦. المرجع نفسه.

نلاحظ أنه في جانب بناء الدولة، والنمو الاقتصادي يغلب على نوعية الدعم لهذه لقطاعات الطابع الخدماتي، الذي لا يخلق برامج تنموية على الأرض، فهذه المؤسسة تحصر دعمها في الجوانب الإدارية، والنفقات الجارية، والخدمات الاستشارية في مجال إعداد الموازنات، والتي في الغالب ينفّذها خبراء أجانب من قِبل الجهة الداعمة نفسها، وبالتالي تعُود هذه الأموال مرةً أخرى إليها، كما أنّ دعم الشرطة الفلسطينية بالمعدّات لا يخدم التنمية، والديمقراطية؛ بل يُعزّز من قبضة الأمن، ويزيد من كفاءَته، إذ يُشير تقريرٌ أعدّه مركز الشرق الأوسط للدراسات حول انتهاكات أمن السلطة لحقوق الإنسان في الضفة الغربية، إلى أنّ السّلطة الفلسطينية في الضفة الغربية كانت تعتقل معارضيها السياسيين بدون توجيه تُهم قانونية، أو جنائية، أو أمنية لهم أمام الهيئات القضائية، حيث تمّ اعتقال المئات منهم منذ بداية شهر تموز من عام ٢٠٠٨م، كما استهدفت الأجهزة الأمنية الفلسطينية مؤسسات حقوقية، وصحافية، واجتماعية، وخيرية، ودينية، وثقافية، من خلال إغلاق عدد من هذه المؤسسات، أو منعها من ممارسة أنشتطها، حيث قامت بإغلاق ١٠٧ جمعيات من الجمعيات الخيرية، وشمل هذا العدد جمعيات تمارس أنشطة اجتماعية، وتربوية، وصحية، وثقافية متعددة، يستفيد منها عشرات الآلاف من المواطنين المحتاجين ممّن لا يتلقون عناية كافية من قبل السلطة، كما استخدمت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة العنف ضد المتظاهرين المحتجين، والصحفيين، والتجمعات الشعبية، ولا زالت الأجهزة الأمنية في الضفة تمارس التعذيب ضد معارضيها السياسيين المعتقلين لديها؛ إذ يشير تقرير المجلس التشريعي الفلسطيني الصادر في ٢٢ / ١١ / ٢٠٠٨م إلى أنّ جميع المعتقلين تعرضوا لتعذيب نفسي، وأنّ ٩٠٪ منهم تعرضوا لتعذيب شديد، و٧٠٪ من المعتقلين تعرضوا لتعذيب شديد جداً، و٨٥٪ كانوا يعانون من أمراض، أو إصاباتٍ، أو خرجوا من السجون وهم يعانون منها.[١٠٧]

أمّا فيما يخص النمو الاقتصادي، وفتح أسواقٍ جديدة للتصدير، فهو في نهاية المطاف خدمةً للأسواق الأوروبية، من خلال حصر المنتج الفلسطيني في طبيعة ونوعية الطلب الخارجي عليه، وليس السوق المحلي، من خلال توفير بضاعة رخيصة لهذه الأسواق الجديدة، كما أن توفير فرص عمل في مجال البناء والخدمات لا يخدم تنميةً مستدامة؛ بل يحلّ مشكلة البطالة بشكل مؤقت، مما يجعلها بطالةً مقنعة.

أمّا جانب منع نشوب الصراعات، والتقدم نحو السلام، فيعكس السبب الحقيقي الذي يقف خلف هذه المساعدات، وهو الجانب السياسي القائم على حل القضية الفلسطينية، باتجاهٍ يحافظ على الكيان الصهيوني، ويضمن أمنه، ويعزّز من قوّته، ووجوده في المنطقة العربية، ولخلق حليفٍ أمنيّ فلسطيني، يساعد على تحقيق هذه المهمة، من خلال استمرار القمع على المستوى الداخلي، بالشكل الذي يضمن بقاء هذه المعادلة. هذا من جهه، ومن جهة أخرى فإن هذه المساعدات تقوم بدعم مؤسسات «إسرائيلية» في مجال المساواة وحقوق الإنسان، ما يسمح لها التدخل في المجتمع الفلسطيني ومؤسساته، تحت هذا الشعار، لخلق ثقافة موازية، تعزز هذا الجانب، وتروّج لفكرة «التعايش السلمي»، وتقمع إيجاد ثقافة معادية. أمّا جانب المساعدات الإنسانية؛ فهو مرتبطٌ بواجبات هذه الدول تجاه المؤسسة الدولية، وأجهزتها، وبالتحديد (الأونروا).

١٠٧.عبيدة، فارس. «انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أمن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية». **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد ٤٦–٤٧، ٢٠٠٩م.

لقد انعسكت هذه المساعدات من خلال التوزيع على القطاعات المختلفة في النّسب التالية:

(المساعدات وفق القطاع: ٠٩ / ٢٠٠٨) (١٠٨)	
قطاع الحُكم	٪٦٧
المساعدات الإنسانية	٪٣٠
النموّ	٪٢
أُخرى	٪١

مما يؤكد الطابع السياسي لهذه المساعدات، التي تقوم على حماية مشروع (أوسلو)، وتثبيته كأساس للحلّ والسلام في المنطقة.

رابعاً: التمويل السويسري:

الوكالة السويسرية للمساعدة في الأرض الفلسطينية المحتلة (SDC) هي جزءٌ من وزارة الخارجية السويسرية، وأنشأتْ مكتباً لها في الأراضي المحتلة منذ حزيران عام ١٩٩٤م عقب توقيع إعلان المبادئ في أيلول عام ١٩٩٣م في واشنطن، ومنذ ذلك الحين تمّ دعم عدة برامج مختلفة مع شركاء متعددين؛ حكوميين وغير حكوميين؛ من خلال تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف.

ويتمّ التخطيط للبرنامج وتنفيذه بشكل عام بالتنسيق مع جميع الشركاء الرئيسيين، مثل السلطة الفلسطينية، والمنظمات المجتمعية المدنية، ووكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وكذلك بالتعاون مع المانحين ذوي الرؤية المشابهة، كما أنّ الحكومة السويسرية وفّرت الدعم للاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨م، وخاصةً عبر تمويل برامج الإغاثة، وبرامج المساعدات الإنسانية التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وللجنة الصليب الأحمر الدولية [١٠٩]، ويتمثل الهدف العام للوكالة في «دعم الشعب الفلسطيني في جهوده من أجل التطور، وإقامة الدولة، وبالتالي المساهمة في تعزيز التطلعات إلى السلام». [١١٠]

«**لقد أتى التواجد السويسري في المنطقة، والمساعدة المباشرة للشعب الفلسطيني إثر توقيع إعلان المبادئ في شهر أيلول عام ١٩٩٣م في واشنطن، إذْ حثّت طلائع الفجر الجديد للسلام في المنطقة الحكومة السويسرية مع باقي الأسرة الدولية على دعم التنمية الفلسطينية، وجهود إقامة الدولة، كالتزام لبناء السلام في المنطقة**»[١١١]، وهذا ما يؤكد الهدف الرئيس لهذه المساعدات، التي تَستخدم التنمية كأداة لدعم مشروع (أوسلو) الحامي والمثبّت للكيان الاستعماري، تحت شعار «السلام».

---

١٠٨. موقع الوكالة البريطانيةhttp://www.dfid.gov.uk/Where-we-work/Middle-East--North-Africa/OPT

١٠٩ مقابلة مع السيدة تيري بلاطة، موظفة البرنامج الوطني في الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. القدس، ١٤ / ١٠ / ٢٠١٠م.

١١٠. المرجع نفسه.

١١١. موقع الوكالة السويسرية الالكتروني:

http://www.swiss-cooperation.admin.ch/gazaandwestbank/ar/Home

في الهدف الأول والأساسي: «تعزيز التطلعات نحو السلام»:

والغاية منه «تحسين احترام حقوق الإنسان» بحيث: «يَعرف السكان حقوقهم وواجباتهم؛ وتقوم منظمات المجتمع المدني بتقديم المساعدات القانونية، وتوعية الناس بالحقوق الإنسانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وترويج ثقافة السلام والتحمل في المجتمع؛ وتوجيه عمليّتَيْ التشبيك، وبناء قدرات الشباب والنساء»[١١٢]، كما تدعم الوكالة مؤسسات «إسرائيلية» تعمل في مجال حقوق الإنسان[١١٣]، لتخدم هذا الهدف داخل المجتمع الفلسطيني، فالهدف من الترويج لحقوق الإنسان هو تحويلها إلى ثقافة وليس هو الهدف السياسي، فالهدف منها تطبيع العقلية الفلسطينية لتصبح متقبلة للواقع والوجود الاستعماري الصهيوني، فـ«ثقافة السلام» المقصودة هي ثقافة تخدم المصالح الاستعمارية، وتعزّزها، وتعمل على تذويب الذات الفلسطينية وثقافتها الوطنية وحقوقها السياسية المشروعة لصالح المشروع الاستعماري، والدليل على ذلك «مشروع الأسرى المحررين»؛ إذ يهدف هذا البرنامج – والمندرج تحت شعار تعزيز «ثقافة السلام» – إلى الدمج الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين الذين قضوا مدة طويلة في السجون «الإسرائيلية»، وقد نجح هذ البرنامج في الجمع بين السلطة الفلسطينية، والقطاع الخاص، والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، من أجل توفير التعليم، والتدريب المهني، ودعم الأسرة، وكذلك تقديم خدمات القروض للعمل الحرّ، إلى جانب الخدمات المساعِدة؛ مثل الاستشارة النفسية، والتأمين الصحي.

جاء هذا البرنامج كمساهمة في بناء السلام، من خلال دمج السكان المهمّشين في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للدولة «المستقبلية»[١١٤]، فالهدف هو إذن القضاء على ثقافة المواجهة والمقاومة للمشروع الاستعماري، وبثّ ثقافة السلام مكانها، من خلال أدوات مادية وثقافية مندرجة تحت مسميات «حقوق الانسان»، و«التنمية»، فبدلاً من تثقيف الأسرى المحرّرين، كان عليهم مواجهة جذر المشكلة، وهو تفعيل مبادئ حقوق الإنسان، وحماية الفلسطينيين من الانتهاكات المستمرة لحقوقهم من قبل الاحتلال الصهيوني، والذي يَطال كافة شرائح المجتمع الفلسطيني وفئاته، وفي جميع المستويات.

وما يؤكد الطابع السياسي لهذا الدعم، والأهداف السياسية التي يحاول تحقيقها، هو عمل الوكالة على تعزيز وجودها وجهودها بعد انتخابات ٢٠٠٦م، وفوز حماس فيها، إذْ شكّل هذا الفوز عقبةً لهذه الأهداف في «بناء السلام»، فكان لا بُدّ من تعزيز الجهود للتغلب عليها، «لقد كان تصور برنامج الوكالة السويسرية في الأصل يقوم على أنه أحد أدوات السياسة الخارجية السويسرية لتعزيز بناء السلام، وبالتالي أصبح من الضروري التنسيق مع القسم السياسي الثاني والرابع، وبعد الفوز الكاسح لحماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م، فإنّ هذا التعاون أصبح يحتاج الى تعزيز أكبر»[١١٥]، وبناءً على

---

١١٢. المرجع السابق.

١١٣ مرجع سبق ذكره، مقابلة مع السيدة تيري بلاطة.

١١٤. تقرير **استراتيجية التعاون (٢٠٠٦– ٢٠١٠م) للأرض الفلسطينية المحتلة**.(برن: الوكالة السوسيرية للتنمية والتعاون، ٢٠٠٩). ص٩.

١١٥. المرجع نفسه. ص٩.

ذلك فقد استندت استراتيجية التعاون للوكالة للأعوام ما بين ٢٠٠٦–٢٠١٠م في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أربعة مبادئ أساسية، هي:[١١٦]

- من إدارة الأزمات إلى بناء السلام.
- من الدعم الطارئ إلى التنمية المستدامة.
- الالتزام ببناء الدولة.
- تنسيق الدعم.

في الشراكة مع القطاع الخاص:

تعمل الوكالة السويسرية على تحقيق التنمية المستدامة عبر شراكتها مع القطاع الخاص بشكل أساسي، ومن «المتوقع من الشراكة مع القطاع الخاص الفلسطيني تطبيق برنامج يهدف إلى خلق فرص عمل وتدريب فورية وقصيرة الأمد للشباب، من خلال إقامة العلاقات، وتعزيز التواصل بين القطاع الخاص (الأعمال والصناعات) من جهة، وجهاز التعليم / التدريب من جهة أخرى، كما أنّ استخدام الخريجين في برنامج كسب الخبرات في مجالات التجارة، والصناعة المحلية، والإقليمية، والدولية، يُعدّ طريقة رائدة لخلق فرص عمل فورية، وتحويل الدّخل للشباب الفلسطينيين، ما يعطيهم الأمل والكفاءات والروابط للاستخدام المستقبلي طويل الأمد. وستفسح هذه الشراكة المجال للأعمال والصناعات الفلسطينية، بإتمام مسؤوليتها الاجتماعية، خصوصاً تجاه الشباب، وتعزيز مشاركتهم الفعالة في تنمية الموارد البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما تفسح المجال أيضاً لهيكلية تجارية أفضل، وتقديم ومتابعة برامج التدريب الداخلي في مؤسساتها، علاوةً على ذلك، فقد تعرّضهم لتجارب مماثلة لأعمال أخرى لها سجلّ جيد في هذا المجال، كذلك تمنحهم الفرصة للعمل مع مؤسسات التعليم والتدريب، سواءً من قبل الجامعات، والكليات، أو من خلال مؤسسات التدريب المهني».[١١٧]

إنّ توفير فرص العمل قصيرة الأمد لا تخلق تنميةً مستدامة، ولكنها تخلق طبقةً من التكنوقراط الطيّعين، القادرين على اللحاق بركب التكنولوجيا والعولمة، وإدراجهم في السوق المفتوح كأصحاب خبرات، وخصوصاً إذا ترافق ذلك مع جهاز تعليم يعمل على خلق هذا التوجه ويعززه لدى فئة الشباب، ويضخّهم في السوق كقوى عاملة مجهزة لخدمة هذا الغرض، والهدف من ذلك – كما عبّرت عنه الوكالة – بقولها: «إنّ مفاتيح السيناريو الإيجابي هي استقرار العلاقة التجارية مع بقية العالم، وإزالة الحواجز الداخلية للتجارة، وإيجاد سلطة فلسطينية قادرة على توفير أمنٍ داخليّ، ومُناخ تجاري وديّ».[١١٨]

---

١١٦. موقع الوكالة السويسرية الإلكتروني:
http://www.swisscooperation.admin.ch/gazaandwestbank/ar/Home/SDC_s_Strategy_for_the_Occupied_Palestinian_territory_OPT

١١٧ . مرجع سبق ذكره. **استراتيجية التعاون (٢٠٠٦– ٢٠١٠م) للأرض الفلسطينية المحتلة**. ص١١.

١١٨ . المرجع نفسه. ص٣.

تعريف التنمية:

«في الجانب التنموي نعتمد على خطة وزارة التخطيط، والأهداف الموضوعة من خلالها، وبالتالي يتم تنسيق المساعدات وفق الأهداف الوطنية العامة، والخطط الوطنية على أساس حقوق الإنسان، والقانون الدولي، وعدم الإيذاء no harm، ونضمن أن تكون هناك ملكية فلسطينية في هذه الخطط التي يتم تنفيذها، وفي تبنّي النتائج الخارجة عن المشاريع»[١١٩]، «فالتنمية هي مصادر طبيعية وبشرية، وقدرات يجب تشغيلها ليكون هناك ناتج في البلد. في الوضع الفلسطيني هناك زيادة داخلة على الوضع الذي من المفترض أن يكون طبيعياً، ولكنّه أصبح غير طبيعي، لوجود الاحتلال، وبالتالي فإننا نفكر في التنمية، ونخطط للتنمية وللمشاريع التنموية لمساعدة الشعب في بناء دولته».[١٢٠]

من هنا يتبين لنا أنّ الرؤية التنموية، وسياسات التدخل التنموي مرتبطة بالأهداف التي تسعى الوكالة لتحقيقها في السياق الفلسطيني، تحت شعار «الملكية الفلسطينية والخطط الوطنية»، والتي تتجسد في تحقيق «فُرص السلام»، وربط الاقتصاد الفلسطيني بالسياق العولمي، من خلال مداخل حقوق الإنسان، وحق تقرير المصير، والتنمية.

خامساً: التمويل الإسباني:

وهو ممثلٌ بمؤسسة التعاون التقني الإسباني، التابعة للقنصلية الإسبانية، وهي «مؤسسة حكومية، تعمل على تقديم الدعم للمجتمع المدني الفلسطيني بشكل عام، كما أنها تعمل على دعم إقامة الدولة الفلسطينية في مجال الديمقراطية، وبناء السلام، وسيادة القانون، ويترافق مع ذلك مساعدة تقنية للسلطة الفلسطينية في مجال الإدارة.[١٢١]

هناك ثلاثة خطوط رئيسة لعمل المؤسسة في السياق الفلسطيني، والتي تمزج ما بين التنموي والإغاثي، وهي[١٢٢]:

١. الحُكم: والذي يشمل سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والصحة والتعليم.
٢. بناء السلام: والذي يشمل مجال حقوق الإنسان، والثقافة، والصحة، والتعليم.
٣. المسائل الاقتصادية: والتي تتركز في الزراعة، المياه ...

وتبرز هنا مجالات الصحة، والتعليم، متضمَّنة كخطوط فرعية في الخطوط الثلاث الرئيسة السابقة. «أمّا

---

١١٩. المرجع السابق.

١٢٠. المرجع نفسه.

١٢١. مقابلة مع Eva Suarez Leonardo مديرة مشروع حقوق الانسان وبناء السلام في القنصلية الإسبانية في القدس. ١٤ / ١٢ / ٢٠١٠م. (تمت المقابلة باللغة الإنجليزية).

١٢٢ . المرجع نفسه.

المساعدات الإنسانية والطارئة فتقدَّم من خلال دعم المؤسسة للـ (أونروا)، فنحن - إضافةً إلى المفوضية الأوروبية - نشكل المولين الأساسيين لها، إذ يصل حجم دعمنا ما بين ١٣ إلى ١٥ مليون يورو سنوياً»[١٢٣]

وإلى جانب القطاعات الثلاث الرئيسة، تقدم المؤسسة الدعم للسلطة الفلسطينية من خلال النفقات العادية من خلال (بيغاس)، والتي تُدار من قبل المفوضية الأوروبية، حيث تشكل إسبانيا واحدة من الجهات المانحة الرئيسة لها، وهناك حوالي ٣٠ مليون يورو سنوياً تُقدم من خلال (بيغاس)، تغطّي أساساً رواتب الخدمة المدنية في الضفة الغربية وغزة.[١٢٤]

ولا تختلف مؤسسة التعاون الإسباني عن غيرها من المؤسسات الأوروبية الأخرى التي استعرضناها من حيث الهدف والاستراتيجية، فالهدف الأساسي لهذه المساعدات هو «بناء السلام»، وتعزيز «ثقافة السلام» داخل المجتمع الفلسطيني، من خلال دعم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال التعليم وغيره، لتعزيز هذا الهدف، وهذه الثقافة عبر مداخل عدة، منها حقوق الإنسان. فهدفها الأساسي من العمل على المستوى الثقافي هو في كونه «وسيلة لبناء السلام في المنطقة، وتطوير الثقافة الإسبانية في فلسطين»[١٢٥]، كما تدعم أيضاً؛ وبشكل موازٍ؛ مؤسسات «المجتمع المدني الإسرائيلي»، التي تعمل في مجال بناء السلام في المجتمع الفلسطيني لنفس الهدف.

إن تمويل مؤسسة التعاون التقني الإسباني لمشاريع مؤسسات المجتمع المدني مرتبطٌ بمدى ملاءَمة هذه المشاريع لأهدافها وأولوياتها، وبشكل رئيس الهدف الأساسي الساعي «لبناء ثقافة السلام»، فـ«المعيار في اختيار المستفيدين من الدعم قائم على أساس أولويات مؤسسة التعاون الإسباني، واستناداً إلى نوعية المشاريع، فطبيعة الدعم بالأساس مادية، إضافةً إلى تقديم القليل من الدعم التقني للمنظمات الفلسطينية»[١٢٦]، مما يجعل هذا الدعم موجهاً، ولهدفٍ وغرضٍ محددّين.

سادساً: تمويل الاتحاد الأوروبي:

كان الاتحاد الأوروبي أبرزَ المانحين للسلطة الفلسطينية منذ قيامها، وأشار الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي (خافيير سولانا) في مقال له إلى أنه؛ ومنذ توقيع اتفاق (أوسلو)، دخل الاتحاد الأوروبي «**في شراكة مع الفلسطينيين، من أجل بناء مؤسسات دولتهم، وتمّ صَوغ المساعدة المالية، والتقنية إلى حدٍّ كبير وفق تصورنا لهذا الهدف**».[١٢٧]

وفي دراسة أعدّها «مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية» بالتعاون مع «معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس»، أظهرت أنّ المفوضية الأوروبية هي الأكبر بين مجموع المانحين للضفة الغربية وقطاع غزة، وعلاوةً على هذا فإنّه عند تضمين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فإنّ مساعدات

١٢٣ . المرجع السابق.

١٢٤. المرجع نفسه.

١٢٥. المرجع نفسه.

١٢٦. المرجع نفسه.

١٢٧. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: بيروت، ٢٠١٠م). ص٣٥.

الاتحاد الأوروبي للضفة الغربية وقطاع غزة تشكل ما يقارب من ٥٤٪ من التمويل المقدم من أكبر عشرين جهة مانحة منذ (أوسلو).[١٢٨]

إلاّ أنّ هذه السياسة تغيرت بعد انتخابات عام ٢٠٠٦م؛ عندما شرعت حركة حماس بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، إذ سارعت اللجنة الرباعية لإمهالها شهرين للاعتراف بشروطها، وهي: الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير، والاعتراف بإسرائيل، ونبذ «العنف والإرهاب»، مقابل الاستمرار في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني. وعندما رفضت حماس شروط اللجنة الرباعية لم تكتفِ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بقطع المعونات والمساعدات التي تقدمها للشعب الفلسطيني؛ بل استخدم الطرفان قوانين مكافحة الإرهاب لفرض المقاطعة على الحكومة الفلسطينية، ولأنّ حركة حماس (وغيرها من الأحزاب الفلسطينية التي تُمنع ومؤسساتها من التمويل لنفس السبب) مُدرجة على قائمة «المنظمات الإرهابية»؛ فقد سَهُلَ فرض هذه المقاطعة، ونتيجة ذلك امتنعت البنوك عن تحويل أي مبلغ مالي إلى حساب الحكومة الفلسطينية الجديدة، لأنّ أيّ بنك يتعامل معها يفقد القدرة على التعامل بالدولار واليورو بموجب قوانين مكافحة الإرهاب، فأصبحت الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس عاجزة عن دفع رواتب الموظفين.

أدرك الاتحاد الأوروبي بعدها أن السلطة الفلسطينية بحاجه لدعم مالي مباشر كي تتمكن من دفع رواتب موظفيها، وتغطية نفقاتها التشغيلية، ولهذا قرر تقديم دعم عبر آلية جديدة، حتى تتمكن السلطة من الوفاء بالتزاماتها، والمحافظة على بقائها، ولولا هذا الدعم لما تمكنت من البقاء، ولانهارت العملية السلمية التي يسعى الاتحاد إلى دعمها، (وذلك عبر المحافظة على حدٍّ أدنى من المستوى المعيشي للسكان، للحيلولة دون ثورتهم من ناحية، وعقابهم على اختيار بعضهم لحماس).

أنشأ الاتحاد الأوروبي في أعقاب انتخابات عام ٢٠٠٦م «الآلية الدولية المؤقتة للمساعدات»، والتي حاولت تلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين، دون المرور عبر خزَانات السلطة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس، وفي شباط من عام ٢٠٠٨م، وبعد ستة أشهر من تشكيل حكومة الطوارئ، تمّ استبدال الآلية الدولية المؤقتة للمساعدات بآلية «بيغاس»، وهي الآلية الفلسطينية – الأوروبية لإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية، وهي «آلية جديدة لتمرير المساعدات بما يتماشى مع الأولويات الأساسية لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، إذ تُوجّه «بيغاس» المساعدات عبر خمسة أنظمة مدفوعات مختلفة، ومفصلة حسب طبيعة النشاط، ويمكن للمانحين المساهمة في أي منها، كلٌّ حسب أولوياته ومتطلباته المحددة».[١٢٩]

كما جاء على لسان المفوضية الأوروبية «**أنّ الاتحاد الأوروبي ملتزم بقوة بدعم أولويات السلطة الفلسطينية في الإصلاح، والتنمية، بهدف دعم الاقتصاد، وتحسين حياة جميع الفلسطينيين. وستوفر آلية «بيغاس» مزيداً من الاستقرار لعملنا، ومزيداً من القدرة على**

١٢٨. مصدر سبق ذكره. **تتبع المساعدات الخارجية**. ص٢١.

١٢٩ . المرجع نفسه. ص١٥.

التنبؤ، باعتبارها الجهة المانحة الكبرى للفلسطينيين، وستؤكد على الملكية الفلسطينية لعملية التنمية والإصلاح»[١٣٠]، ويتم تقديم معظم مساعدات الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية «عبر آلية بيغاس»، والتي أُطلقت لدعم خطة الإصلاح والتنمية التي تبنّتها السلطة الفلسطينية، إضافةً إلى مساعدة السلطة الفلسطينية في تغطية جزء هام من المصاريف الجارية، كما تدعم الأموال الأوروبية برامج إصلاح وتنمية هامة في وزارات رئيسة، وتساعد السلطة الفلسطينية في الإعداد لإقامة الدولة، بما يتماشى مع الخطة المقترحة في شهر آب من عام ٢٠٠٩م من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني، برئاسة الدكتور سلام فياض.

و«منذ شباط من عام ٢٠٠٨م، وفّر الاتحاد الأوروبي عبر آلية «بيغاس» أكثر من مليار يورو لصالح برنامج الدعم المالي المباشر، إضافةً إلى ما ذُكر فإنّ الاتحاد الأوروبي يقدّم مساعدات للشعب الفلسطيني من خلال (الأونروا)، ومؤسسات المجتمع المدني».[١٣١]

على نطاق المجتمع المدني؛ قدّم الاتحاد الأوروبي دعماً بشكل أساسي للمنظمات غير الحكومية العاملة على دعم «ثقافة السلام» داخل المجتمع الفلسطيني، كما عمل على دعم المؤسسات العاملة تحت قطاع الديمقراطية، حيثُ «شهد العام ٢٠٠٥م خطوةً كبيرةً في دعم الاتحاد الأوروبي اتّجاه تعليم السلام ومنتدياته، حيث بلغت نسبة الدعم لهذا التوجه ٦٧٪ من القيمة الإجمالية للمساعدات، تحت تصنيف العلوم الإنسانية، والنشاطات الثقافية، كما شهد العام ٢٠٠٦م أكبر نسبة من التمويل للأنشطة التي تُصنَّف تحت بند الديمقراطية».[١٣٢]

من هنا؛ فإنّ الطابع التحويلي للمساعدات الأوروبية التي تعمل على خلق ثقافة داخل المجتمع الفلسطيني تتناسب مع المشروع السياسي الهزيل، والتي تحاول تثبيته كدولة في السياق الفلسطيني، والذي أقل ما ينقصه السيادة، إذ تتحول فيها صورة المستعمِر إلى صورة الجار والشريك، تحت مبادئ الديمقراطية والسلام، وقد شكّل العام ٢٠٠٦م تحدّياً باختيار الناخبين الفلسطينيين لحركة حماس كممثل سياسي، والتي تمثل نهجاً مختلفاً عن نهج التسوية، لذلك كان لا بُدّ من العمل على تغيير هذه الثقافة، وتحويلها باتجاه التخلي عن المشروع الوطني الفلسطيني، ومواجهة المستعمِر، تحت مسمّى الديمقراطية، إذ أنّ الهدف من المجتمع المدني هو «توجيه الحُكم، ومراقبة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، فقبل (أُوسلو) كان المجتمع المدني مسؤولاً عن تقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسة، لكن الآن لدينا السلطة الفلسطينية، التي يجب أن تتولى هذه الخدمات»[١٣٣]، مما يعني إفراغ المجتمع المدني من مضمونه، فبدلاً من أن يكون معبِّراً عن المجتمع، وأداةً توعوية سياسية للجماهير من خلال انخراطه في العمل معهم، يجب أن يقوم بدور المراقب وليس الفاعل، ما يعني نزع الصفة السياسية عن الجماهير، وعن المنظمات غير

١٣٠ . المرجع السابق. ص١٥.

١٣١. موقع المفوضية الأوروبية الخاص بالأراضي بالضفة الغربية وغزة.
http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/

١٣٢. مصدر سبق ذكره. **تتبع المساعدات الخارجية**. ص٧٢.

١٣٣. مقابلة مع Fabienne Bessonne رئيس القطاع الاجتماعي في المفوضية الأوروبية في القدس. ٢٥ / ١٢ / ٢٠١٠م. (أُجريت المقابلة باللغة الإنجليزية).

الحكومية، وحصر مجالها في أن تشكّل أداةً لمراقبة حقوق الإنسان، والنظام السياسي. (رغم ما تمثّله هذه المؤسسات من قدرة على تشكيل حماية اجتماعية وقت الأزمات)

المساعدات الإنسانية (الأونروا):

«إنّ الهدف الأساسي من دعم الاتحاد الأوروبي للاجئين الفلسطينيين هو دعم الوصول إلى حلٍّ عادل لقضيتهم؛ كجزءٍ من التسوية الشاملة لقضايا الحل النهائي، ولذلك يسعى الاتحاد الأوروبي لضمان تلبية الاحتياجات التنموية، والبشرية للاجئين الفلسطينيين، ويقوم بتوصيل تلك المساعدات من خلال الشراكة مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). ويُعدّ الاتحاد الأوروبي أكبر ممول للأونروا منذ عام ١٩٧٠م، وتخصَّص غالبية المساعدات المالية التي يقدمها للميزانية العامة للأونروا لتمكينها من تزويد اللاجئين الفلسطينيين بالخدمات الضرورية، بما فيها التعليم، والصحة، وخدمات الإغاثة، والشؤون الاجتماعية».[١٣٤]

وهنا يَبرز موقف الاتحاد الأوروبي من قضية اللاجئين، والتي تتمثل بـ«الحل العادل ضمن التسوية الشاملة»، وليست على أساس حق العودة، وقرار ١٩٤ الذي ضمنته الشرائع الدولية، وهذا يندرج في إطار مشروع التسوية القائم على تصفية قضية أكثر من ٤ ملايين لاجئ فلسطيني في الوطن والشتات، والتي تتمثل إحدى سيناريوهاتها في التوطين، والتعويض، ما يعنى إنهاء جوهر القضية الفلسطينية، والغُبن التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين باقتلاعهم من أرضهم، وتشريدهم في أنحاء العالم، واحتلال أرضهم، والمساعدات في هذا الجانب لا تساعد الفلسطينيين في تحقيق مشروعهم الوطني؛ بل تساعد المشروع الاستعماري في تثبيت وجوده؛ وفرض إرادته على أرض الواقع.

القطاع الخاص:

تَرَكّز دعم الاتحاد الأوروبي للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة على دعم هذا القطاع في غزة، وخصوصاً بعد الحرب الأخيرة التي جرتْ في مطلع عام ٢٠٠٩م، «**إذ رصد الاتحاد الأوروبي لبرنامج «إعادة بناء القطاع الخاص في غزة» ٢٢ مليون يورو، ويُعتبر هذا البرنامج أول مبادرة واسعة النطاق لدعم القطاع الخاص في قطاع غزة، والذي أطلقته السلطة الفلسطينية عقب الحرب على غزة، بهدف توفير الدعم المالي لمنشآت القطاع الخاص، التي كانت قد دُمّرت، أو تضررت خلال الحرب. ويستهدف البرنامج الشركات التي تحتاج إلى استعادة أي أصول مدمَّرة لديها، والتي تلزم لمواصلة الإنتاج، حيث تشمل البنود المموَّلة الآلات، والأثاث المكتبي، والمعدّات، ومواد البناء، ويتمثل الهدف الأعلى من البرنامج في إعادة الحياة إلى النشاط الاقتصادي في غزة،**

---

١٣٤ . موقع المفوضية الأوروبية الخاص بالضفة الغربية وغزة:
http://ec.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/20110321_euunrwawalaja_ar.pdf

وتوفير أساليب معيشية مستدامة لسكان القطاع». [١٣٥]

إلاّ أنّ المعونات والمساعدات التي تلقاها القطاع الخاص تُعتبر ضئيلة جداً إذا ما قُورنت بقيمة المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو إلى الآن، كما أنّ طبيعة تمويل القطاع الخاص في غزة قائمة على تمويل البُنية التحتية لبعض المؤسسات، ولا تخلق فرص عمل، أو مشاريع تنموية مستدامة في القطاع، الذي يُعاني من نسبة بطالة وفقر تُعتبر من أعلى المستويات العالمية، ورؤية الاتحاد الأوروبي للتنمية قائمة أساساً على وجود المؤسسات التي تضع الخطط وفق الأجندات الوطنية، والحاجة الداخلية، فالحديث هنا يتم عن ملكية هذه الخطط من قبل البلدان نفسها.

وقد وصف (فابييني بيسوني)، رئيس القطاع الاجتماعي في المفوضية الأوروبية في القدس، التنميّة بأنها: «يجب أن تكون مستدامة، وأن تقودها السلطة المحلية لكل بلد، وأن يتمّ الاعتماد على الخطط التي قام البلد بتطويرها، وأن تقوم المساعدات على أساسها». ويُضيف: «**أعتقد أنّنا لا يجب أن ننتظر الحل السياسي حتى نحقق التنمية تحت الاحتلال، نظراً لوجود حاجة إلى دعم الشعب الفلسطيني، كما أنّ السلطة الفلسطينية حققت إنجازات عظيمة في مجالات التنمية، وبناء المؤسسات، كما أنّ الاتحاد الأوروبي يُشاطر البنك الدولي رأيه في أنّ السلطة الفلسطينية مستعدة لإقامة دولة كاملة، نظراً للوضع الجيّد الذي وصلت إليه على الصعيد المالي، والجانب التخطيطي**». [١٣٦]

لكنّ السياق الفلسطيني مختلفٌ تماماً عن هذا الواقع، فخطط التنمية المحلية جميعها وُضعت بإشراف خبراء أجانب، ووفقاً لأجندات الدول المموِّلة، والتي تختار القطاعات التي تلبّي أهدافها، فتقوم بتركيز دعمها عليه، دون وجود آلية تنسيق فلسطينية تنسق هذه المساعدات، وتوزعها بشكل يضمن تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في السياق الفلسطيني، إذ تمّ إيجاد آلية أوروبية، تُعرف باسم «آلية بيغاس»، التي تنظم المساعدات وفقاً للقطاعات التي تختارها الدول المانحة، وليس حسب الأجندات المحلية، والتي تخدم هدفاً وحيداً هو استمرار «العملية السلمية»، وإقامة دولة هزيلة في حدود السلطة الفلسطينية الحالية، فيما يُسمى بـ«مشروع الدولة وإنهاء الاحتلال».

أمّا بخصوص الملكية المحلية لعملية التنمية التي يتحدث عنها الاتحاد الأوروبي فتحدّدها ممارسات الاتحاد نفسه، وغيرها من الجهات المانحة التي تتحدث في النهج نفسه، إذ يشترط الاتحاد الأوروبي لمقدِّم طلب المنحة أن تكون لديه الخبرة في تقديم الطلب وفي تنفيذه[١٣٧]، وهذا الشرط نادر التحقيق في السياق الفلسطيني، نظراً لاعتماد المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية على خبراء أجانب ليقوموا بوضع الخطط والاستراتيجيات، هذه الاعتمادية خلقتها طبيعة المساعدات نفسها، والتي كانت تترافق مع خبراء أجانب في مجال التخطيط والتنفيذ، سواءً كانوا أفراداً أو مؤسسات.

١٣٥. موقع المفوضية الأوروبية الخاص بالضفة الغربية وغزة:
http://ec.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/20110213_pressrelease_thirdbatchpayment_ar.pdf

١٣٦. مقابلة مع Fabienne Bessonne.

١٣٧. مصدر سبق ذكره. **تتبع المساعدات الخارجية**. ص٧٣.

كما تكمن العقبة الأخرى في إعادة التدوير، و«**بالرغم من أن هذا لا يتم الاعتراف به على الإطلاق، إلاّ أن استخدام شراكات غير مباشرة عبر منظمات غير حكومية دولية من البلد المانح تُعتبر طريقة مفيدة للدول المانحة، لإعادة تدوير المساعدات الدولية إلى اقتصادياتها، حيث تدعم التكاليف الإدارية لأُولئك الوسطاء عدداً من رواتب الوافدين من تلك الدول المانحة**»[١٣٨]، وبذلك تحقق الدول أهدافها في البلدان التي تستهدفها بالمساعدات، كما أنها تحقق ربحاً مادياً إلى جانب ذلك، وبهذا تدفع الدول المحتاجة ثمن هذه المساعدات على الصعيدين المادي والمعنوي.

في المحصّلة نجد أن تأسيس غالبية المؤسسات المانحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعود إلى مرحلة (أوسلو) وما بعدها، حيث شكّلت (أوسلو) مدخلاً لوجودها، وبداية مرحلة التدخل المباشر، والعمل على إحلال «ثقافة السلام»، والعولمة، من خلال التدخل التحويلي المباشر داخل المجتمع الفلسطيني.

ويتفق كلٌّ من التمويل الأوروبي، كاتحاد أو دول، والتمويل الأمريكي في أهداف أساسية من خلال المساعدات، ومن أبرز هذه الأهداف: دعم «ثقافة السلام»، وبناء الدولة الفلسطينية وفقاً لرؤية فياض لمشروع الدولة، بالرغم من أنّ هذه الدولة بوليسية الطابع، نظراً للدّور الأمني المراد منها الاضطلاع به، من خلال حماية «الأمن الإسرائيلي»، وتعزيز قمعها للمجتمع الداخلي الفلسطيني، حتى لا يُنتج ثقافة معادية لهذا المشروع، كما أنها تسعى إلى خلق اقتصاد فلسطيني منفتح على اقتصاد السوق، ذي طبيعة تابعة لاقتصاد الاحتلال من جهة، والعولمة من جهة أخرى.

إن غالبية المساعدات الأمريكية للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتوجه نحو برامج إصلاح القطاع الأمني، وتتوجه معظم المساعدات المتبقية عبر منظمات دولية، أو منظمات حكومية وغير حكومية، ويصل جزءٌ أصغر إلى المنظمات الفلسطينية غير الحكومية عبر شراكات مباشرة، مثل أنيرا، وIRD، وغيرها من المؤسسات غير الحكومية الأمريكية. بالمقارنة مع المانحين الأوروبيين.

وتتجاهل المساعدات الغربية أموراً مهمة في تمويل التنمية الفلسطينية، وخصوصاً عند إصرارها على دعم القطاع الخاص، مثل ارتفاع معدل البطالة، وتوفّر الموارد البشرية المؤهلة وغير المستغلة، كما تتجاهل ممارسات الاحتلال القمعية والتعسفية بحق الاقتصاد الفلسطيني، مثل إعاقة التصدير، ومحاصرة السوق الفلسطينية بالإغلاق المتكرر، وإنْ ذَكَرتها فلا يكون ذلك من خلال موقف أصيل، المُراد منه إنهاء هذه السياسات؛ بل التخفيف من حدّتها، مع الإبقاء عليها أحياناً، أو دعمها وزيادة فاشيّتها بتزويدها بالتقنيات الجديدة، مثلما حدث من خلال تخصيص التمويل الأمريكي مبلغ ٥٠ مليون دولار من قيمة المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، والنهوض باقتصاده إلى الخطة «الإسرائيلية» لتحديث الحواجز والمعابر على طول خط جدار الفصل، بحُجّة تسهيل مرور الفلسطينيين، والبضائع الفلسطينية.

كما أنّ هذه المساعدات لم تكن وفقاً لخطة تنموية شاملة، شاركت السلطة الوطنية في وضعها؛ بل كانت تتمّ

١٣٨. المرجع السابق. ص٧٣.

حسب رؤية المانحين، والدراسات التي أعدّها خبراؤها وفق قائمة من المشاريع أعدتها وزارة التخطيط الفلسطينية، والتي غالباً ما تتعارض هذه الرؤية مع حاجات الشعب الفلسطيني، فمثلاً إنّ توجيه ٤٠٪ من قيمة المساعدات للقطاعات الاجتماعية لم يحقق منافع ذات قيمة للاقتصاد الفلسطيني كما لاحظنا، إذ تُخصص غالبيتها لدعم النفقات الجارية من رواتب موظفين وخبراء.

ويكمُن هدف الأطراف المانحة من استمرار دفع الرواتب، وتقديم الخدمات الإنسانية الإغاثية في الضفة وغزة بعد عزلها سياسياً عن المشروع الفلسطيني، تفتيت هذا المشروع الوطني، وبالتالي غياب الأُفق السياسي، والرؤية السياسية الوطنية، من خلال تثبيت واقع الانقسام السياسي بخلق كيانين قادرين على البقاء نسبياً، وما يعزز ذلك أن الدعم الأساسي موجّه إلى خطة «بناء الدولة وإنهاء الاحتلال»، والتي لم تتطرق إلى قطاع غزة في إطار دعم المشاريع التنموية؛ بل تتركز في الضفة الغربية، على اعتبار أن غزة «خارج الشرعية»، بسبب «الانقلاب»، على حدّ تعبير رئيس الوزراء سلام فياض.

إنّ المساعدات الإغاثية التي يختص بها قطاع غزة لا تخلق أثراً في الاقتصاد؛ بل تخلق نوعاً من الاعتمادية على هذه المساعدات، التي لا تدخل إلى دورة الاقتصاد؛ بل تخلق نوعاً من البطالة المقنعة، كما أنّ هناك إشكالية كبيرة في كيفية توظيف المساعدات، إذ أنّ قسماً كبيراً منها يذهب إلى المكاتب الاستشارية، والخبراء، الذين ترسلهم الجهات المانحة للإشراف على المشروع وتنفيذه، فغالبية المساعدات تأخذ طابعاً استهلاكياً، وإغاثياً، ولا تهتم بخلق بُنية اقتصادية إنتاجية تحقق تنمية مستدامة، وقد انعكس ذلك داخل المجتمع الفلسطيني، من خلال سياسات التمويل التي عملت على التركيز على القطاع الخاص، نتيجةً لسهولة تعاطي الأخير مع الأجندات الليبرالية، والإندراج في اقتصاد السوق.

الفصل الثالث:
أثرُ المُساعداتِ علَى الواقعِ الفلسْطينيّ

في هذا الفصل؛ سيتمّ التطرّق إلى نماذج من التدخلات في إعادة تشكيل الفضاء الفلسطيني على المستويين المكاني والثقافي، بعدما تناولنا في الفصول السابقة المستويات السياسية والاجتماعية، حيث سيتم الحديث عن الطرق البديلة، وإعادة صياغة المكان الفلسطيني «المسموح به»، والمُعدّ لإقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية عليه، والثقافة المرافقة التي تُمَوضِع الفلسطينيين داخل هذا الفضاء الجديد في كافة مستوياته الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعمل على تنفيذها من خلال أدوات المنهاج، والنُّخب الثقافية، والوظيفية في المجتمع الفلسطيني.

١. الطُّرق البديلة:

كثيراً ما يعمَد الاستعمار إلى إجراء التخطيط اللازم للحيّز المكاني المستلَب؛ لكي يصبح أكثر ملاءَمة لسكنه واستيطانه، ففي الجزائر – مثلاً – عمل الاستعمار الفرنسي على نشر أعداد من القُرى على شكل مجموعات خُماسية الشكل فوق مواقع دفاعية حصينة، بهدف إيقاف زحف العناصر العربية، وتسرّبها باتجاه الجزائر العاصمة. ولا يختلف الوضع الاستعماري في فلسطين عن هذا الوضع، حيث سعى المخططون «الإسرائيليون» إلى تقسيم الحيّز المكاني الفلسطيني في الضفة الغربية، من خلال تجميع مكانَين جغرافيّين منفصلين ومتداخلين، وفق مبادئ تمنع التقاطع المباشر، أو التقاء المستعمرين والفلسطينيين مباشرة، مناطق للمستعمرين في الأعلى، منتشرة على التلال المطلة، المنتقاة بعناية، والموصولة بطرق حديثة جيدة، ومناطق أخرى للفلسطينيين، مزدحمة، تتكون من المدن والبلدات والقرى أسفل التلال، وفي سفوح الجبال، والوديان، والمنخفضات.

لاحقاً؛ وضمن خطة فك الارتباط التي طوّرها شارون عن خطة خارطة الطريق، وَضعت المؤسسة «الأمنية الإسرائيلية» عام ٢٠٠٤م مشروعَ بناءِ شبكة من الأنفاق والجسور، تزيد عن السبعين، تقع كلها تحت الرقابة الإسرائيلية الكاملة، وقامت بعرضها على الدول المانحة لتمويلها، وتمّ البدء بإنشاء ٣٥ طريقاً تتضمن بناء أنفاق، وجسور عند نقاط تقاطع الطرق الفلسطينية مع طرق المستوطنين، وقد تمّ إلى الآن بناء ٢٦ نفقاً وجسراً عند نقاط التقاطع هذه، ويتم الآن أو في طَور التخطيط بناء وتجهيز ١٩ نقطة أخرى، وبطريقة تؤكد الفصل بين الجهتين، وتقللّ – كما يقول «الإسرائيليون» – «المخاطر» الناجمة عن الاحتكاك بين المستوطنين والسكان الفلسطينيين، وتمكّن المستوطنين من جهة، الدخول إلى مناطقهم، والفلسطينيين إلى مناطقهم من الجهة الأخرى، دون احتكاك أو انتظار.[١٣٩]

ومع أنّ هذه الخطة ستضْمن للفلسطينيين بالفعل تواصل مواصلاتي في المناطق المحاذية لمنطقتي (A وB) على أقل من نصف مساحة الضفة، وبدون غور الأردن، والتي تفصلها الكتل الاستيطانية، إلاّ أن شبكة مواصلاتهم سيعوزها منطق اقتصادي، فضلاً عن انعدام المنطق المواصلاتي والبيئي في بناء شبكتَيْ طرق متوازية ومنفصلة، فالطرق الرئيسة التي ربطت بشكل طبيعي مدن الضفة الغربية منذ عشرات السنين، ستصبح جزءاً من شبكة طرق المستوطنات، والتي ستربط حتى أصغرها بإسرائيل، وتستدعي

١٣٩. المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان.
http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=kharta40

بناء أو تطوير طرق فلسطينية التفافية وطويلة.

ترجمَ الجغرافي الهولندي (يان دي يونغ)، وهو مستشارٌ في وحدة دعم المفاوضات الفلسطينية، خريطة التحويلات الإسرائيلية إلى خريطة قال فيها إنّ «التحويلات التي تقترحها إسرائيل ستضمن أن تكون كل المستوطنات في الضفة في إطار خطة فك الارتباط، بما فيها أصغرها، قابلة للديمومة على حساب آمال الدولة الفلسطينية»، بمعنى أن الفصل المواصلاتي المقترح سيسمح «لإسرائيل» بمواصلة تطوير كل المستوطنات، وخلق تواصل إقليمي «إسرائيلي» في الضفة الغربية، وفي نفس الوقت الادعاء بأنّه توجد ضمانة لمنح الفلسطينيين تواصلاً إقليمياً.

وحسب تحليل (دي يونغ)، ورؤية وزارة التخطيط الفلسطينية، فإنّ إجمالي التحويلات المقترحة ستحرف المواصلات الفلسطينية عن الطرق الرئيسة القائمة – والتي ستخلّد كطرق للإسرائيليين فقط – إلى طرق فرعية، موجودة أو جديدة، وهذه ستكون أقل نجاعة، ملتوية وذات سعة محدودة، والسفر في الطرق الفلسطينية سيكون أطول وأصعب، وفي حسابات أولية أجراها؛ وجد (دي يونغ) أنّ زمن الرحلة بين طولكرم ونابلس– مثلاً – سيتضاعف ثلاث مرات تقريباً، بسبب حرف المواصلات الفلسطينية إلى طُرق فرعية التفافية، فبدلاً من ٢٧ كيلومتراً في الطريق القائمة، والذي تستغرق فيه الرحلة نحو ٤٠ دقيقة، ستستغرق الرحلة ٧٣ دقيقة في طريق ملتوٍ وجَبلي، طوله ٤٠ كيلومتراً. وفي الوضع الطبيعي كان يمكن تطوير طريق مباشر بين المدينتين بطول ٢٨ كيلومتراً، وتستغرق الرحلة فيه ٢٢ دقيقة. [١٤٠]

وبتقدير (دي يونغ) فإنّ جُملة التحويلات ستُتيح رفع جزءٍ مهمٍّ من الحواجز المأهولة اليوم بجنود الجيش الإسرائيلي، والسدود في القرى. والمكانة السياسية للحواجز ليست واضحة بعد، إلاّ أنّ (دي يونغ) مقتنعٌ بأن «إسرائيل» سيكون بوسعها في كل لحظة إغلاقها أمام الحركة الفلسطينية، ويقول أنّ هذا تواصل إقليمي بواسطة «فتيل»، يمكن «لإسرائيل» أن تقطعه في كل لحظة، وكمثال على ذلك فإن تحويلة قرية (حبلة) الجاهزة تثبت ذلك، حيث يمكن إغلاق كل حركة عبرها بواسطة بوابة. [١٤١]

لقد تبلورت خطة التحويلات والطُّرق البديلة التي تقترح «إسرائيل» على الدول المانحة تمويلها، كردٍّ على مطلب رفع الإغلاق، والذي يُعتبر العائق الأساس أمام انتعاش الاقتصاد الفلسطيني، ويقول (دي يونغ) في معرض تعليقه على الأثر الاقتصادي لهذه الخطة: «لعلّه في المدى القصير جداً سيتيح التواصل المواصلاتي الذي سيَنشأ انتعاشاً اقتصادياً ما، وذلك بعد سنوات من انقطاع مناطق كاملة بعضها عن البعض الآخر، ولكنّ شبكة الطُّرق البديلة المقترَحة على الفلسطينيين سترفع كلفة المواصلات الفلسطينية عند تسويق المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية، وهكذا ستؤثر سلباً على آمال انتعاش الاقتصاد الفلسطيني، وتنميته. ففي الطرق الموازية «لليهود فقط» يمكن للتجّار الإسرائيليين أن ينقلوا بسهولة بضاعة إسرائيلية إلى المدن والقرى الفلسطينية، على حساب المنافسة مع الصناعة الفلسطينية». [١٤٢]

---

١٤٠. المرجع السابق.

١٤١ . المرجع نفسه.

١٤٢. المرجع السابق.

أمّا بخصوص تمويل هذه الطُّرق؛ فيقول معهد الأبحاث التطبيقية (أريج): إن الـ USAID موّلت بناء ٢٣٪ من شبكة الطرق الالتفافية «البديلة» التي أعدّتها حكومة دولة الاحتلال في سنة ٢٠٠٤م، وهي في معظمها تقع في المنطقتين «ب» و«ج»، اللتين تمثلان أكثر من ٨٠٪ من مساحة الضفة الخاضعة للسيطرة الأمنية للاحتلال، الذي يُشرف على كل مشاريع الطرق فيها، وهذه الطّرق التي تتسلل «ملتفة» كالأفاعي في عمق وديان الضفة الغربية، وتنزلق فوق منحدرات تلالها الوعرة، هي من مفاخر «التنمية» التي تعتز بها حكومة سلام فياض في رام الله، باعتبارها من «إنجازاتها»، لا بل إنّ فياض نفسه يفتخر باختراق هذه الطرق لمنطقتَيْ «ب» و«ج» عبر مشاريع فلسطينية «تتحدى» التقسيم الأمني للضفة بموجب اتفاقيات (أوسلو). وبدورها؛ تروّج الوكالة الأمريكية لهذه الطُّرق باعتبارها من أهم منجزات «التسهيل» الأمريكي لحركة الفلسطينيين تحت الاحتلال، بينما هي في الواقع من أهم منجزات دولة الاحتلال في مخططها لتثبيت المستعمرات، وتهويد القدس بأموال أمريكية[١٤٣]، وهذا الخطاب يسعى إلى تحويل الفلسطيني إلى إنسان لا وجود له، يجرّده من وطنه ووجوده المادي، وحقه في الوجود والتواجد في وطنه، ليضعه خارج المجال البصري والوجداني، تماماً كما أراد المستعمِر الذي أقام المستعمرات الصهيونية، والجدران الإسمنتية والأنفاق ...

ولسياسة الحواجز والأنفاق إسقاطاتها الخطيرة؛ ليس على المستوى المادي فقط؛ وإنّما على المستوى الزمني أيضاً، فمنذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨م، جرى تقسيمها زمانياً ومكانياً، إذ منع الفلسطينيون من التنقل الحّر في المكان والزمان، وأصبحت حركتهم مرهونة بالتصاريح التي يصدرها المحتل، في مقابل التواصل الحُر للمجموعات اليهودية زمانياً ومكانياً، فعملية إهدار زمن الفلسطيني على الحواجز والطرق البديلة لا قيمة له مقابل الزمن الكولونيالي، ولا يُؤخذ بالحسبان تسبّبها المباشر في تأخُّر تطور المجتمع والاقتصاد، كما أن تضييع الوقت على الحواجز والطرق البديلة يُفضي إلى مصادرة قيمة الوقت لدى المستعمَرين، ما يؤدي إلى نفي قيمة حياتهم، وتحوّلها في نهاية المطاف إلى حياة مُستباحة.

ومن خلال تطوير الحواجز وتحويلها إلى «معابر» – كما تُسمّى بلغة الاحتلال – والتي تُشبه نقاط العبور الدولية الواقعة على الحدود بين دول مجاورة، تعزّز خطاب مؤقتية الاحتلال، بذريعة الرغبة «الإسرائيلية» في الوصول إلى فصل حقيقي بين «إسرائيل» وفلسطين. وبسبب الاحتكاك الفعلي المباشر بين الفلسطينيين والجنود على الحاجز العادي، تُقام في المعابر مجالات واقية تفصل بين الجنود والفلسطينيين، كذلك فإنّ المعابر مجهّزة بوسائل ضبط إلكترونية متطورة، حيثُ يضطر الفلسطينيون إلى المرور في أنفاق، بينما الجنود يراقبونهم من غُرف زجاجية مكيّفة.

إن استبدال الحواجز بمعابر يخلق انطباعاً يوحي بإلغاء حالة الطوارئ من خلال جعل شروط العبور «إنسانية»، وتتسم بمزيد من المراعاة، فهي تبدو كمواقع تخضع لقوانين عادية، إلاّ أنّ الأمر بشأن «طبيعية المعابر» ظاهرية، إذ أنّ المعابر تكرّس «مؤقتية» الاحتلال، وتكشف خصوصية حياة الفلسطينيين، لأنها في الأساس موقع حرب نظيفة، كما هو متبع في حروب ما بعد الحداثة، التي يحصل

١٤٣ .نقولا، نصر. «**القدس تهوّد بأموال أمريكية**». مركز الزيتونة للدراسات».
http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=121336

القتل فيها من بعيد، ودون تأنيب ضمير.[١٤٤]

تكشف هذه الأعمال تواطؤ الدعم الخارجي مع الاحتلال ومشروعه السياسي، وتؤكد طابعه السياسي والتحويلي؛ الذي يقوم به في الفضاء الفلسطيني لصالح المشروع الاستعماري، ففي العام ٢٠٠٦م سحبت أمريكا ٥٠ مليون دولار من ميزانية السلطة الفلسطينية عقب نجاح حماس في الانتخابات، والتي كان من المفترض أن تذهب لوزارة التربية والتعليم، وحوّلتها لبناء حاجز قلنديا.[١٤٥]

إنّ محاولة تصنيع المكان الفلسطيني التي يجريها الاستعمار، مدعوماً مادياً ومعنوياً من القوى الخارجية، تؤكد زيف الشعارات التي ترفعها هذه الجهات حول رغبتها في دعم الشعب الفلسطيني، وبناء دولته ومؤسساته، فالدولة المنتظَرة هي الدولة التي صنعها الاحتلال للفلسطينيين، وحاصرهم بها، ويحاول فرضها كأمر واقع على الفلسطينيين، مدعوماً بالسياسات الخارجية للدول الداعمة.

وتفرض عملية تصنيع المكان هذه حالةً اغترابية على الفلسطيني بعد عزله وإقصائه عن المكان، ومن المفترض أن يكون الحيّز الجغرافي إنتاجاً اجتماعياً بكل ما لهذه العبارة من معنى، ذلك لأنه يمثل نتاج العمل الذي ينظمه المجتمع ويتبناه، في سبيل بلوغ أهدافه ومراميه، فعملية «**تنظيم الحيّز وإعداده من المفترض أن تستمد أساسها وجذورها من إرادة الإنسان الرامية إلى تحقيق مخطط الحياة وهدفها؛ مخطط جماعي هادف، تقف وراءَه كل من الجماعة أو الدولة، اللّتين تتحكمان بمصيرها بموجب أساليب اختبارية تجريبية، أو نظرية توقّعية، إنّه مخطط تُمسك بزمامه الجماعة التي تملك وسائل الإنتاج، وتفرضه بالتالي على المجتمع بأسره**».[١٤٦]

وفي ظلّ غياب السيادة، والدولة، والتحكم بوسائل الإنتاج من قبل المستعمِر، والقوى الخارجية الداعمة، تقوم النُّخبة السياسية المحلية التابعة بدور الوكيل المنفذ لهذه السياساتِ على الأرض، وتكون مهمتها تثبيت هذا الحيّز الذي خلّفه الاستعمار، وحَمْل المجتمع المحلي الذي يشغله الآن على التكيّف والتلاؤم مع متطلباته الوظيفية، فعليها – والحالة هذه – أن تُدخِل بعض التغيير على منظماته، وسلوكه ومنظومة القيم السائدة لديه، فالجهات المانحة قامت بالدورين على أكمل وجه، فقد عملت على إعادة صياغة الحيّز المكاني، وعملت على تغيير المنظومة المرافقة له أيضاً، لتناسب هذا الوضع الجديد، وما يعرضه المنهاج الفلسطيني يؤكد ذلك.

---

١٤٤. أمل، جمال. «الصراع على الزمن وقوة المؤقت: الفلسطينيون واليهود في متاهة التاريخ».
http://www.men-in-the-sun.com/AR/amal-jamal-part-1

١٤٥. مركز أبحاث الأراضي:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=582

١٤٦ . هيدلبرت، أزنار. **الحيّز الجغرافي**. ترجمة: محمد إسماعيل الشيخ. (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤م). ص٤٦.

٢. المنهاجُ الفلسطينيّ:

يَعتبر (ألتوسير) المدرسة بمثابة الجهاز الأيديولوجي الأول الذي يعمل على إعادة إنتاج وسائل الإنتاج، والذي حلّ في وظيفته مكان جهاز الدولة الأيديولوجي القديم المسيطر في أوروبا، والمتمثل في الكنيسة، فقد حلّت وحدة «المدرسة – العائلة» مكان «الكنيسة – العائلة»، والسبب في رأيه يعود إلى أن المدرسة تستقطبُ أولاداً منذ الروضة من كل الطبقات الاجتماعية، وتلقّنهم منذ سنيّ عمرهم الأولى – سواءً بالطرق الحديثة أو التقليدية – أصول التصرف الملتصقة بالأيدولوجيا المهيمنة، وذلك خلال سنوات يكون فيها الطفل محاصراً بين جهاز «الدولة – العائلة» وبين جهاز «الدولة – المدرسة»، وأكثر طواعية للمواد الملتصقة بالأيدولوجيا المهيمنة، (التربية المدنية، الفلسفة، الأدب، التاريخ..)، كما أنّها تُعتبر الجهاز الوحيد الذي يتمتع بمستمعين مكرَهين، من خمسة إلى ستة أيام أسبوعياً، وثماني ساعات يومياً.(١٤٧)

ومن خلال النظام التعليمي يتمّ إعادة إنتاج المؤسسة، وإنتاج النموذج الثقافي للطبقة المهيمنة، وإعادة إنتاج المجتمع وفقا لها، إضافةً إلى توفير الموارد البشرية من الكوادر، والموظفين، وحتى من المنظّرين، ويمكن القول هنا إنّ دور التعليم على هذا المستوى يتمثل في إنتاج وإعادة إنتاج الثقافة السائدة، ومن خلال ذلك إعادة إنتاج علاقات الجماعات مع المكان الذي يعيشون فيه.

إنّ الإشكالية التي تواجهنا في دراسة المنهاج هي نفسها الإشكالية التي أفرزت النظام الفلسطيني برمّته، فهو منتج لقوى داخلية وخارجية منشبكة بعلاقات مصلحية، تنطلق من التزام أساسي لهذه القوى، هو حماية المشروع الصهيوني في المنطقة من أيّ خطر يمكن أن يهدّده، دون النظر إلى بناء منهاج فلسطيني يعبّر عن احتياجات الطلبة الفلسطينيين، ومتطلبات مجتمعهم، ومشروعهم الوطني، فلم يسبق أن كانت المناهج المدرسية لأيّة دولة عرضة للتدخل وللتدقيق الشديد مثلما حدث مع المناهج المدرسية الفلسطينية.

لقد جرى تحليل مفصّل للمنهاج الفلسطيني من قِبل العديد من معاهد الأبحاث العالمية والصهيونية، فمن جهتها طالبت القنصلية الأمريكية العامة في القدس إجراء دراسات عليه من قبل مركز «فلسطين / إسرائيل» للبحث والمعلومات (IPCRI)، وفي أوروبا قام معهد (جورج إيكوت) بتقديم تسهيلات لهذا البحث، وقد نُشرت أوراق البحث من قبل جهات دولية مثل معهد (هاري ترومان لأبحاث تعزيز السلام) التابع للجامعة العبرية، ومجلة Palestine-Israel Journal of Politics Economics and Culture، وعُرضت من قبل تحالف (أوسلو) لحرية الدين والاعتقاد.

وعلى المستوى السياسي؛ فقد عقدت لجنة فرعية حول التعليم الفلسطيني تابعة لمجلس النواب الأمريكي، ولجنة سياسية تابعة للبرلمان الأوروبي جلسات استماع حول المسألة، وفي المحصّلة أصدر الاتحاد الأوروبي بياناً أكّد فيه أن الكتب المدرسية الجديدة خالية من أي محتوى تحريضي ضد «إسرائيل»، كما أشار تقرير (IPCRI) لعام ٢٠٠٣م إلى أن التوجه الشامل للمنهاج هو سِلميّ، ولا يُحرّض على الكراهية أو العنف ضد «إسرائيل»، أو اليهودية، أو الصهيونية، ولا حتى ضد القيم والتقاليد الغربية

---

١٤٧. مرجع سبق ذكره. **الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية**. ص٩٣-٩٦.

المسيحية – اليهودية.[١٤٨]

وقد جاءت هذه التوصيات نتيجةً لإشراف الجهات المموّلة على إعداد المنهاج، وإخراجه إلى حيّز الوجود، وخصوصاً المواد التي تتعلق ببناء الهوية والذاكرة الجَمْعية مثل: التربية المدنية، والتربية الوطنية، والتاريخ..، وقد كان هذا الإشراف أمريكياً بامتياز– كما ذكرنا سابقاً – من خلال إشراف «مشروع نظام» المموَّل أمريكياً على إعداد منهاجَيْ التربية المدنية والوطنية.

وتَعتبر الأطراف الممولة أنّ الحفاظ على الكيان الصهيوني، وعدم خلق «ثقافة معادية» له هو الهدف الأساس من التدقيق والتمحيص للمنهاج، كما أنّ هناك رغبة أخرى تكمن في ربط الفلسطيني بالنظام العولمي، من خلال التركيز على القيم الليبرالية كالتسامح، واللاعنف، والحريات الفردية، والمساواة..، كما تمّ التركيز في المناهج المعتمدة في التدريس على تشجيع الاهتمام بالمواد العلمية والتقنية أكثر فأكثر، إذ وَرَدَ في العناصر الرئيسة للخطة الخَمْسية الثانية لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية على أن الهدف العام منها هو: «**تهيئة إنسان فلسطيني يعتزّ بدينه، وقوميته، ووطنه، وثقافته العربية والإسلامية، ويُسهم في نهضة مجتمعه، ويسعى للمعرفة والإبداع، ويتفاعل بإيجابية مع متطلبات التطور العلمي والتكنولوجي، ويكون قادراً على المنافسة في المجالات العلمية والعملية**».[١٤٩]

ولهذا التوجّه ما يبرره بطبيعة الحال، أي ضمان حيّزٍ من المعرفة، وكمٍّ من الخرّيجين القادرين على تطبيق توجهات النظام التنموية، باستطاعتهم اللّحاق بركب التكنولوجيا والعولمة، أي تكوين طبقة من التكنوقراط الطيّعين، القادرين على ضمان فاعلية قصوى للنظام القائم، أما قضية «تهيئة إنسان فلسطيني يعتز بدينه، وقوميته، ووطنه، وثقافته العربية والإسلامية»، فما هي إلاّ شعارٌ، الهدف منه إنتاج أفراد قابلين للسياق الذي نشأوا فيه، وبُنيةٍ ذهنيةٍ موروثةٍ تحت شعار الأصالة، وتحقيق ذات زائفة.

وانطلاقاً من ذلك، فقد أصبح المنهاج الفلسطيني نموذجاً يدعو البعض إلى تطبيقه في سياقات استعمارية أخرى؛ كالعراق، وأفغانستان، حيث قال (روجر أفينستروب): «**إذا كان البيت الأبيض، في إطار سياسته لإعادة إعمار العراق وأفغانستان، يبحث عن تعليم حديث ضمن قيم إسلامية إيجابية، يروّج للسلام وحل النزاع، فعليه أن ينظر إلى الكتب الدراسية الفلسطينية باعتبارها النموذج لذلك**».[١٥٠]

يُعيدُ التعليم مَوضعة الجماعة وفقاً للواقع الذي تفرضه السلطة المهيمنة، ونلاحظ هذا بكل وضوح في

١٤٨. **صحيفة القدس**،٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٤. ص١٤.

١٤٩. موقع وزارة التربية والتعليم العالي:

http://www.mohe.gov.ps/(S(lopsaqikfftgqv45srjbtr55)A(EH7qKhiuywEkAAAANDQ1NDAxYzAtO-DgzMi00YjA5LTg5YTQtZDdkZTNlNzk5NTQ30_q-XUuw4z35WJOITt2f7P1eiis1))/ShowArticle.aspx?ID=166&AspxAutoDetectCookieSupport=1

١٥٠. روجر أفينستروب. «أين هو كل ذلك «التحريض». صحيفة القدس، ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٤. ص١٤. نقلا عن الهيرالد تريبيون.

برامج مادة التاريخ، والتربية المدنية، والتربية والوطنية، حيث يتمّ إعادة صياغة التاريخ كمعرفة لإعطاء دعم للثقافة الرسمية القائمة، وترسخها عن صورة الوطن والمواطن، ففي دراسة أعدّت عن منهاج مادة التاريخ للمراحل الابتدائية والإعدادية[١٥١]، تَبيّن غياب تاريخ فلسطين لصالح التركيز على تاريخ الحضارات المختلفة؛ كالإغريقية، والكنعانية، والمصرية (الفرعونية)، والحضارة العربية قبل الإسلام، والفترة الإسلامية، إضافةً إلى تاريخ العصور الوسطى، وعلاقة العرب بأوروبا، حتى نصل إلى منهاج الصف التاسع، الذي يتناول تاريخ العرب الحديث والمعاصر في الفترة العثمانية، وانهيارها، وما تلا ذلك من حقب استعمارية للوطن العربي، ثم تأتي القضية الفلسطينية في إطار ما أسماه الكتاب « قضايا عربية معاصرة»، ولكن بشكل عابر ومقتضب.

ثمّ يعود تاريخ فلسطين للظهور في منهاج الصف الحادي عشر، تاريخ «فلسطين الحديث»، إذ تستمر عمليات الغياب والتغييب التي تعرضت لها فلسطين، ولكن هذه المرة كمكان وكذاكرة وأحداث، حيث تُحدَّد الحدود الجغرافية لفلسطين بخطوط حدود الضفة الغربية وقطاع غزة، ويظهر ذلك جليّاً في صورة غلاف المنهاج للفصلين الأول والثاني، إذ توضّح الصورة الظاهرة على غلافَيْ المنهاج (الفصل الأول والثاني) خارطة فلسطين التاريخية، محدِّدةً بداخلها – وبشكل بارز ولون مختلف – حدود الضفة الغربية وقطاع غزة، وتَغيب أو تختفي البقية الباقية من فلسطين التاريخية تحت صورة للعُهدة العمرية في الفصل الأول، وأرقام موضوعة عليها القرارات الدولية: ١٨١، ١٩٤، ٢٤٢، ٣٣٨ في الفصل الثاني، (العُهدة العمرية كأساس تاريخي لفكر التسامح وقبول الآخر، والقرارات الدولية كإشارة إلى المصدر الذي تُبنى عليه شرعية فلسطين المغيَّبة، بين هذين الشكلين تظهر فلسطين المغيّبة بين فكر التسامح وأساسه التاريخي؛ الذي يُقحم في هذه المسألة، بالرغم من اختلاف الحالة، والظروف، وموازين القوى، فضلاً عن السياق التاريخي، للتأكيد على فكرة قبول الآخر – الشريك، بمعنى «اليهودي الإسرائيلي»، صاحب الحق والشريك).

كما تُبرز هذه الحدود (الضفة وغزة) في تمارين رسم خارطة فلسطين، ويغيب مصطلح «النكبة» عن المنهاج، ففي معالجته للفترة التاريخية ما بين ١٩٤٩ – ١٩٦٧م، وهي فترة احتلال فلسطين، واستكمال احتلالها على أيدي العصابات الصهيونية، ليحلّ محله مصطلح «لاجئين»، و«حروب عربية إسرائيلية»، وكأنّ نكبة عام ١٩٤٨م كانت حرباً بين جيوش، والنتيجة الطبيعية لها هجرة السكان القسرية، وأسندت هذه المناهج النكبة إلى «مجهول!»، كما تمّ التركيز على الهدنة التي وُقّعت حينها، أما صورة اللاجئ الفلسطيني فتَظهر من خلال دَور الدول المانحة في تقديم المساعدات للاجئين، والتي تمثلت في المواد الغذائية والخيم ..

أما حرب حزيران «النكسة»، فقد تم تسويق فكرتها وكأنها حرب اندلعتْ نتيجة لصراع حدودي، ولا علاقة لها باحتلال فلسطين وتحريرها، إضافةً إلى غياب مصطلح «النكسة»، والذي هو أيضاً من المفاهيم المؤسّسة في الذاكرة الجمعية للفلسطينيين، بل نزع الحديث نحو سياسات الاستيطان، والطرق

١٥١. حنان غالب ورباب جمعة. «مناهج العلوم الاجتماعية». في عبد الرحيم الشيخ (محرراً). **المنهاج الفلسطيني: إشكالات الهوية والمواطنة.** (مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله: ٢٠٠٨م.). ٢٧٦–٢٨٥.

الالتفافية، ومصادرة الأرض، إلى غير ذلك من اشتغالات السياسة التي حولت قضية استعمار فلسطين، ودوام احتلالها من قبل الصهاينة، إلى قضية خلافات تفاوضية بين طرفين متنازعين، وبهذا جاء الحديث فيما بعد عن ما يُسمّى بـ «مسيرة السلام»، حيث ذكرت الوثيقة التي تم بموجبها الاعتراف بـ «إسرائيل»، ووثيقة إعلان المبادئ في (أوسلو)، وتم عرض بعض بنودها التي تسوّق للاتفاق، وبأنه العصا السحرية التي «ستُنجّي المنطقة من كارثة غير معلومة».

وفي دراسة أخرى لنماذج من مناهج الصفوف في مادة التربية، شملت الصفوف من الأول وحتى الحادي عشر[١٥٢]، تبيّن أنها لا تختلف من حيث المضامين عنها في مادة التاريخ، ففي منهاج الصف الأول تُوضح الدراسة غياب الوطن، واختزاله ببعض المدن، إذ يتناسى المنهاج فلسطين التاريخية، ويستبدلها بفلسطين ما بعد (أوسلو)، كما أنه لا يُشير إلى مَن اللاجئ، وما هي قضيته، وما هو الاحتلال، ولا يُظهر «إسرائيل» كدولة استعمارية... أما في منهاج الصف الثاني فهناك تغطية محدودة لفلسطين، وتاريخها، وهويتها، ومدنها، وجغرافيتها، حيث يتمّ التركيز على مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل واضح، مثل الحديث عن سهل جنين، وسهل غزة، في حين تمّ تجاهل المدن الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨م، وعرّف الساحل الفلسطيني على أنّه ساحل غزة، دون ذكر حيفا، وعكا، يافا..

أما منهاج الصف الثالث فقد عزّز مفهوم الوطن والانتماء له، طبعاً الوطن هنا هو الضفة وغزة، إذ تمّ التركيز على المحافظات الفلسطينية التابعة للسلطة، وقطاعات الزراعة، والصناعة، والصحة، والسياحة، والمواصلات، والبيئة، مع ربطها بأدوار بعض الوزارات في هذا المجال.

واستمرت عملية محو الذاكرة الفلسطينية في الصفوف اللاحقة، ففي منهاج الصف السادس تمّ تعزيز مفهوم المواطنة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتسامح، والمساواة، وسيادة القانون.. لدرجة تهدف إلى الاعتقاد إلى أن فلسطين أصبحت دولة قائمة وديمقراطية.

أما منهاج الصف التاسع فيتحدث عن فلسطينيّي الشتات، وأماكن وجودهم، وحق العودة؛ الذي يضمنه القانون الدولي، والقرى الفلسطينية المدمرة، ليختم بالحديث عن القرارات الدولية، وخاصةً قرارَيْ ٢٤٢، و٣٣٨، التي تعني القبول بالأمر الواقع، والنظر إلى الكيان الصهيوني كشريك يتم التفاوض معه على حصص وحقوق ونِسَب، وليس التطرق إلى إشكالية وجوده بالأساس.

وهذه الرؤية تتكرر في منهاج الصف العاشر أيضاً، إذ يعالج هذا المنهاج «الصراع» مع «إسرائيل» وفق أجندة تسعى لتقبّل فكرة وجودها ذهنياً، إذْ تمّ محو كلمات مثل: «النكبة»، و«النكسة»، وتمّ استبدالها بدراسة «معاهدات واتفاقيات السلام».

كما «يتم الحديث عن القضايا الفكرية والثقافية والعلمية بكثير من «الانضباع» بالحضارة الغربية، ومنجزاتها، وبما يمكن وصفه بـ «الكلاشيهات» غير المبرّرة»[١٥٣]، الهدف منها في نهاية المطاف خلق فرد

١٥٢. عصمت عبد الخالق ورامي سلامة. «مناهج التربية الوطنية». في عبد الرحيم الشيخ (محرراً). **المنهاج الفلسطيني: إشكالات الهوية والمواطنة.** (مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله: ٢٠٠٨م). ٢٩٤-٢٩٨.

١٥٣ . نفس المرجع. ص٢٩٤.

مغترب عن ثقافته الذاتية، ليفتتن بثقافة الغرب ونموذجه المتقدم، ويبقى في خانة العلاقات التابعة، التي يُهيّأ له أنه لا فكاك منها، فهي الثقافة النموذج، والأقوى، والمسيطرة.

وقد اتضح ذلك جليّاً في منهاج التربية المدنية، الذي قيّمه صلاح الصوباني، وهو خبير وباحث في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، بأنّ تعليم التربية في المدارس الفلسطينية يفتقر إلى غايات وطنية، مع عدم وضوح هذه الغايات إن وُجدت، وأدّى عدم الاهتمام بتنفيذها إلى استنساخ غايات من الخارج، وزرعها في رحم المجتمع الفلسطيني، دون مراعاة الواقع الملموس، أمّا فيما يخص برامج تدريب المعلمين حول إدماج مفاهيم التربية المدنية الحديثة في الإرشاد التربوي، فقد أشار إلى أن التدريب لم يحقق أهدافه، سواءً في تحسين الجانب المعرفي، أو تطوير توجهات المتدربين، أو تحسين مستوى ممارستهم اليومية داخل الصف، والمدرسة، وخارجها، وإنّ الأمر ليس له علاقة بالمتدربين، وإنّما بالمضمون المقدَّم، والذي هو خارج الواقع الذي يعيشونه(١٥٤)، فالأمر برمّته متعلق بالفلسفة التربوية التي وضعتها الجهات المانحة و«إسرائيل»، وأشرفت عليها، والتي جاءت تلبيةً لنزعة التفوق الغربي، وتماشياً مع منطق العولمة، دون النظر إلى الخصوصية الوطنية والحضارية لفلسطين.

وفي المحصِّلة؛ يظهرُ جليّاً للعيان كيف أنّ فلسطين غُيّبت في المنهاج الفلسطيني، كما غُيّبت الهوية، والوطنية، لتحل محلها ثقافة جديدة، تختزل فلسطين في الواقع المصنع؛ أجزاء من الضفة وغزة، والفلسطيني في هذا المنهاج هو من يسكن فيها، ويخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية، ما أدّى إلى انتقال الذاكرة الجمعية من ذاكرة وطن إلى اللاّذاكرة، أو إحلال ذاكرة جديدة منطلِقة من قيم المركزانية الأوروبية: التسامح، والمواطنة، والعيش المشترك..

١٥٤ . جبريل سعادة. «منهاج التربية المدنية في فلسطين بين البُعد التدريبي والقيمي». في عبد الرحيم الشيخ (محرراً). **المنهاج الفلسطيني: إشكالات الهوية والمواطنة.** (مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله: ٢٠٠٨م). ص٤٢١.

٣. النُّخَب الفلسطينيّة:

لقد أدّت عملية (أوسلو) السياسية، وما رافقها من دعم سياسي، ومادي خارجي، إلى تحول في البُنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني، وطبيعة هذه البُنية، فقد تحول المجتمع الفلسطيني من مجتمع زراعي، يعتمد على بعض الحرف والصناعات، إلى مجتمع يعيش قطاعٌ كبير منه كتكنوقراط في وزارات السلطة، والمؤسسات الأهلية، إذْ هُجرت الأرض، وتحولت الهجرة إلى مركز السلطة الوطنية للعمل في مؤسساتها، أو في مؤسسات المجتمع المدني.

يَحصر جوزيف مسعد هذا التحول في خمس طبقات أنتجتها (أوسلو) وما رافقها، وهي:(١٥٥)

– الطبقة السياسية: وهي موزّعة بين من انتُخبوا لخدمة عملية (أوسلو)، سواءً في المجلس التشريعي، أو في السلطة التنفيذية، (وبشكل أساسي منصب رئيس السلطة الفلسطينية)، ومن عُيِّنوا لخدمة من تمّ انتخابهم، سواءً كوزراء، أو كمسؤولين في مكتب الرئيس الفلسطيني.

– طبقة بوليسية أو أمنية: يبلغ تعدادها عشرات الآلاف، ومهمتها الدفاع عن عملية (أوسلو) في مواجهة الفلسطينيين الذين يحاولون إضعافها.

– طبقة بيروقراطية ملتصقة بالطبقتين السياسية والأمنية: وتشكل جهازاً إدارياً قوامه عشرات الآلاف من العاملين، الذين ينفّذون أوامر المنتَخبين، والمعيّنين لخدمة «العملية».

– طبقة جمعيات أهلية غير حكومية: وهي طبقة أخرى بيروقراطية تقنية، يعتمد تمويلها بشكل كلّيٍّ على مدى خدمتها لعملية (أوسلو)، والسهر على نجاحها من خلال التخطيط والخدمات.

– طبقة رجال أعمال: وهي مكوّنة من رجال أعمال فلسطينيين مغتربين ومقيمين، (وخصوصاً أعضاء في الطبقات السياسية والبوليسية والبيروقراطية)، ممن يجْنُون مداخيلهم من الاستثمار الاقتصادي في عملية (أوسلو)، ومن الصفقات النفعية التي تسهّلها السلطة الفلسطينية.

ونودّ هنا التذكير بأن مفهوم الطبقة الذي يستخدمه جوزيف مسعد ليس بالمعنى السوسيولوجي المعاصر، أي أنّها تتشابه وظيفياً واجتماعياً، فهم ليسوا جماعة واحدة متشابهة؛ بل هم شرائح، ولكل شريحة مصالحها، وموقعها في السلطة والإنتاج المعرفي والمادي، ومكانتها، والقوة التي تتمتع بها، فلكل واحدة منها خطابها، وأدواتها في إنتاج القيم، والأفكار داخل المجتمع، لكن ما يميزها هو الدخل «الرَيعي»، أي أنهم يستمدون مكانتهم عن طريق استغلال الفرص المتاحة لهم، وقربهم من مصدر السلطة، أي الدور الوظيفي الذي يقومون به.

وتتلقى هذه الشرائح، أو الطبقات، تمويلاً خارجياً لضمان بقاء وجودها، معتمدةً بالكامل على هذا الدعم، وهذا الدعم مشروط بمدى خدمة هذه الطبقات وتوافق توجهاتها مع المصالح الغربية و«الإسرائيلية»، وموقف الجهات الغربية الداعمة من انتخابات ٢٠٠٦م، وفوز حماس فيها أكبر دليل على ذلك.

بلغ عدد الموظفين المدنيين لدى السلطة الوطنية في العام ٢٠١٠م حوالي ٨١,٠٠٠ مستَخدَم، منهم حوالي

١٥٥. جوزيف، مسعد. «**السلطة المناهضة للفلسطينيين**». الأهرام ويكلي، عدد ٧٩٩، ترجمة: مركز الزيتونة.

٥٠,٠٠٠ موظف في الضفة الغربية، يشكّلون ما نسبته ٦١٪ من المجموع العام، ويصل إجمالي عدد موظفي قطاع غزة إلى حوالي ٣١,٠٠٠ موظف، يشكلون ما نسبته ٣٩٪(١٥٦)، وتضم الأجهزة الأمنية في صفوفها زهاء ٦٠,٠٠٠ فلسطيني، يعملون ضمن أجهزة أمن الرئاسة، والمخابرات، والشرطة، والأمن الوقائي، والاستخبارات العسكرية، والأمن الوطني(١٥٧)، بينما بلغ عدد العاملين في القطاع الأهلي الفلسطيني عام ٢٠٠٩م حوالي ٣١,٧٣٥ موظفاً، موزعين على الضفة وغزة. (١٥٨)

هذا التضخم الكبير للجهاز البيروقراطي للدولة رافقه توسّع في حجم الطبقة الوسطى، وهي طبقة تحمل المسمّى فقط دون المضمون، إذ أن الطبقة الوسطى آخذةٌ بالتدهور نتيجة لارتهانها للبنوك، والمديونية العالية التي تُعاني منها، حيث تبلغ قيمة القروض على الناس اليوم في الضفة الغربية ما يقارب ٣ مليارات دولار، هي في الغالب ديون الطبقة الوسطى في سوق الضفة الغربية، وكلُّ ذلك نتيجةً لسياسات السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث قامت سلطة النقد بتخفيض نسبة التوظيفات الخارجية للبنوك، نتيجةً للأزمة العالمية إلى ٥٥٪ بدلاً من ٦٥٪، وذهبت للناس على شكل قروض بدلاً من استثمارها في مشاريع إنتاجية، حيثُ تمّ الإيعاز للبنوك بفتح باب القروض للأفراد، وتخفيف القيود عليها، وبالإمكان اليوم الحصول على تمويل يصل إلى نسبة ١٠٠٪من قيمة العقار، أو السيارة الشخصية، وسحب قرض شخصي يعادل ٣٠ مرة ضعف الراتب.(١٥٩)

لهذه الطبقة البيروقراطية (على نطاق السلطة والمجتمع المدني) أهميها الوظيفية، والمستقبلية، لمشروع النيوليبرالية في المنطقة، في مقابل تهميش الطبقة العاملة، أو الفلاحين، نظراً للأدوار المناطة بهذه الطبقة، التي عليها أن تقوم بها في هذه المرحلة من توسع رأس المال الأُفقي على صعيد عالمي، في ظل المنظومة النيوليبرالية، وأهمها ضبط الطبقات الشعبية من أسفل، لفسح المجال للاستيلاء على فائضها الاقتصادي، أو الاقتصاد منه، ونقله إلى مركز المنظومة العالمي، إضافةً إلى عزل القيادات، والمثقفين العضويين عن القاعدة الشعبية، لتجنّب قيامها بدورها، وتقويض راديكاليّتها.

لقد أمستْ هذه الطبقة بعيدةً عن المشروع الوطني، فموظفو السلطة أصبحوا مرتبطين بمشروع السلطة و(أوسلو)، ومحصورين بتوجهات القيادة السياسية في هذا المجال. أمّا على نطاق المجتمع المدني فقد أصبحت هذه النخبة في غالبيتها تنظر لمفاهيم عولمية، محاوِلةً ربط السياق الفلسطيني بها، وهي ما

---

١٥٦. النقابة الوطنية العامة للموظفين الحكوميين. دراسة حول توزيعات وأوضاع الموظفين المدنيين في السلطة الوطنية الفلسطينية http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2010/12/01/160174.html

157 . http://www.elshora.com/news.php?action=view&id=3666

١٥٨. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، ٢٠١٠. التعداد العام للمنشآت الاقتصادية ٢٠٠٧م، وتحديثاته لغاية ٣١/١٢/٢٠٠٩م. رام الله– فلسطين.

١٥٩. إياد الرياحي. «**بعد عامين من خطة التنمية .. الفقراء ما زالوا يدفعون الثمن**». بدائل: مركز بيسان للبحوث والإنماء، عدد ٤، ٢٠١٠م، ص٢.

اصطَلح ساري حنفي ولیندا طبر على تسميتها بـ «النُّخبة الفلسطينية المعولمة»(١٦٠)، نتيجةً لهذا الدور الذي تقوم به، ويمكن تعريف هذه النُّخبة بأنّها تكوينٌ محليّ، متأثر بشكل وثيق بالمناقشات والأجندات العالمية، تحصل على معلومات من المحيط العالمي ولها علاقات معها، ولكن لا تلعب بالضرورة دوراً في وضع أجندته.

إنّ زيادة المساعدات التنموية للمنظمات الأهلية الفلسطينية، ونقصان المساعدات القادمة من الأطراف العربية، أو الأطراف التضامنية، قد خلق هرمية جديدة بين المنظمات، وتشكلت هذه النُّخبة في سياق تنافسها على التمويل، واستطاعت أن تتفوق على النُّخبة القديمة المكوَّنة من فاعلين، مثل الجمعيات الخيرية التطوعية، وفي بعض الحالات على نُخبة المناطق الريفية. وتعكس هذه النُّخبة المعولمة المرحلة الجديدة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية في سياق عملية السلام، والمعونة الأجنبية المقدمة من أجل المساعدة على الانتقال إلى نظام «ما بعد الصراع».(١٦١)

ومن جانب آخر، فإن هذه النُّخبة – ضمن تفاوتات بسيطة – مرتبطةٌ بشكل عضوي مع «عملية السلام» الفلسطينية – الإسرائيلية، وفي حالة تناقض مع الصراع المسلح، كما أنها تمتاز بالـ «مهنية»، وتدّعي «الخبرة» في المجال الذي تهتم به، وهي حَضَرية المسكن، بمعنى تمركزها في المدن الكبيرة كرام الله، والقدس، وغزة(١٦٢)، وانطلاقاً من ذلك؛ فقد قدمت نفسها في كثير من الأحيان بديلاً للكلام عن الجماهير، وعن حاجاتها، بدلاً من تعبئة هذه الجماهير، أو تمكينها، لتكون قادرةً على الجهر برأيها، والعمل من تلقاء نفسها، وهذا عملٌ سياسيٌّ في جوهره.

---

١٦٠. المقصود بالنُّخبة: هي فئة تقوم بدور الوسيط في عملية التكوين والتفكير، وتنوب عن الباقين في ذلك؛ بل و بلغ بها الحد أحياناً حتى مصادرة حقهم الثقافي، والمعرفي في مختلف مجالات وأنشطة الحياة. ويرتبط مفهوم النَخبة أيضاً بالمجال المعرفي الذي تمثله، وبتعدد المجالات المعرفية تتعدد النُّخب. هذا فضلاً عن العلاقات التي يمكن أن تسود أفراد النخبة الواحدة؛ أو النخبة مع غيرها من النُّخب، أو مع الجمهور، إيجابيةً كانت تلك العلاقات أو سلبية، وتتمثل الجوانب السلبية في أشكال من النفوذ، والسيطرة، والهيمنة، التي تُلغي واجب الآخر في المشاركة والتغيير، وتجعل من ذاتها محوراً ومركزاً، والبقية هوامشَ وأطرافاً تابعة، كنوع من ترسيخ سلطتها داخل المجتمع. سعيد شبار. «في مفهوم «النخبة» ودور الوسيط أو المصادر الثقافي» . فكر ونقد.

http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n27_02chbar.(2).htm

١٦١ . ساري حنفي، ولیندا طبر. **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية**. (رام الله: مؤسسة الدراسات المقدسية، رام الله: مؤسسة مواطن، ٢٠٠٦م). ٢٥٢.

١٦٢. المرجع السابق .ص٢٥٣

الخَاتمـة:

إنّ عملية نقد التمويل الخارجي في السياق الفلسطيني لا تعني ضرورة القطع معه نهائياً، فالتنمية حقٌّ طبيعي لكافة الشعوب، وللشعب الفلسطيني الخاضع للاستعمار الحق في الحصول على هذه المساعدات، وله الحق فيها كما كفلته القوانين الدولية، ولكن لا بُدّ أن يترافق ذلك مع المطالبة، والعمل على تحقيق المشاركة الكاملة، والمتساوية في السيطرة على الموارد، وكيفية استخدامها، وضمن مبدَأي السيادة والاستقلال. فبعد فشل سياسات المولين في مجال المساعدات من أجل تحقيق التنمية، والحد من الفقر، على المبادرة أن تنتقل إلى الشعوب المتلقية، لكي تحدد سياساتها، وحاجاتها في مجالَيْ التنمية والدعم.

كما أنّ التمويل المشروط ليس قَدَراً محتوماً لا يمكن الفكاك منه، فهناك بدائل كثيرة من الممكن أن تحلّ محلّه، وبالتحديد التمويل العربي، والمتضامن، (مثل تمويل بعض الجهات اليسارية الأوروبية وأمريكا اللاتينية)، فهنالك الكثير من الصناديق، والمؤسسات العربية التي تدعم التنمية في الوطن العربي وتموّلها، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، وبنك التنمية في جدّة، وصندوق النقد العربي، وصندوق منظمة الأوبك، ولجنة قطر الأهلية، وجمعية قطر الخيرية، وغرفة صناعة وتجارة البحرين، وهناك قرارٌ عربي بتخصيص ما نسبته ١٠٪ من الأرباح السنوية لهذه الصناديق، وتتراوح قيمة هذه الأرباح بين ٥٠ – ١٠٠ مليون دولار تقريباً، ونحن البلد الوحيد الذي تُقدَّم له هذه الأموال على شكل منِح، بسبب عدم وجود دولة له، فنظام الصناديق العربية، أو الصندوق العربي تحديداً، هو منح قروضٍ للدول على شكل قروض تنموية.(١٦٣)

وتُقدّم هذه المبالغ للشعب الفلسطيني عبر طريقتين:

– **الأولى:** الصرف المباشر من هذه الصناديق للمشاريع القائمة، مثل التمويل الثابت المخصص لقروض الجامعات، والطلبة الفلسطينيين، والذي بدأ عام ٢٠٠٤م بقيمة ٢٠ مليون دولار سنوياً.

– **الثانية:** تقديم منح من خلال مؤسسة التعاون الفلسطينية، هذه المنح كانت تَأخذ الطابع التنموي في بدايتها، لكن مع اندلاع الانتفاضة الثانية تحولت إلى الطابع الإغاثي، أو الطارئ، في المرحلة الأخيرة نستطيع أن نتحدث عن نسيج من برنامجين؛ إغاثي وتنموي، ولكن في انتقال تدريجي للبرنامج التنموي.(١٦٤)

والتمويل العربي مهمٌّ حجماً ونوعاً في السياق الفلسطيني، وذلك نظراً لطبيعته غير الخاضعة لشروط وأثمان سياسية، كما هو الحال في التمويل الغربي، كما أنّه لا يملك الطبيعة التحويلية داخل الفضاء الفلسطيني، لكن المشكلة الأساسية لهذا التمويل هي غياب السياسات الحقيقية لتوظيفه داخل السياق الفلسطيني، سواءً على مستوى السلطة الفلسطينية، أو المؤسسات الأهلية، لكنّ تجربة مؤسسة التعاون تُعتبر رائدة في هذه المجال، وتشكّل إحدى أبرز التجارب الناجحة خارج السياق الغربي للتمويل.

---

١٦٣. مقابلة مع نجاد غنام. **متابع المشروعات الممولة من الصناديق العربية في مؤسسة التعاون**. ٢٠-١٢-٢٠١٠ م.

١٦٤. المرجع السابق.

مؤسسة التعاون:

«مؤسسة التعاون» هي مؤسسة تنموية فلسطينية أُسّست من قبل رجال الأعمال الفلسطينيين المتواجدين في خارج الوطن، وذلك سنه ١٩٨٣م، تهدفُ إلى تعزيز صمود الإنسان الفلسطيني، ومن ثمّ التنمية المستدامة للشعب الفلسطيني.

تعمل هذه المؤسسة في سبعة قطاعات، ثلاثة منها رئيسة، وهي: التعليم، والتنمية الاقتصادية المجتمعية، والثقافة والفنون. وأربعة قطاعات أخرى فرعية هي: الصحة، والقانون، والمواصلات، والطوارئ[١٦٥]، ويُغطّي عملها مناطق الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، والمخيمات الفلسطينية بلبنان.[١٦٦]

يقوم جزءٌ كبيرٌ من تمويل مؤسسة التعاون على التمويل الذاتي؛ إذ تمتلك المؤسسة وقفية تصل قيمتها إلى ٧٠ مليون دولار سنوياً، جاءت من اشتراكات الأعضاء، ومساهماتهم، ومن تبرعاتهم، والذين يبلغ عددهم حوالي ١٣٠ عضواً أو أكثر، هذه الوقفية مستثمرة في الأسواق العالمية، وقد تمّ تخصيص ٦ ملايين دولار سنوياً من إيرادات هذه الوقفية للتعاون، إضافةً إلى تمويل مقدّم من جهات أخرى، وعلى وجه التحديد من الجهات المالية العربية، مثل الصندوق العربي، والصندوق الكويتي، ومؤسسات مالية عربية، وجهات مانحة عربية أخرى.[١٦٧]

في مجال التعليم، تسعى مؤسسة التعاون من خلال هذا القطاع إلى المساعدة في تنمية الكوادر البشرية العاملة في مجال التعليم، من أجل تحسين الخدمات التعليمية، مثل التعليم المساند، وكيفية التغلب على المشاكل التعليمية، إضافةً إلى بناء مدارس، والمساهمة في تحسين البيئة التعليمية. وفي مجال الثقافة والفنون تدعم المؤسسة تنمية المهارات، والمواهب لدى الأطفال على وجه التحديد، كما تدعم برنامج إعمار البلدة القديمة في كل من القدس ونابلس، والذي يهدف إلى ترميم الأبنية التاريخية على وجه التحديد، حتى تحافظ على قيمتها التاريخية، إضافةً إلى تأهيلها لتكون قابلة للاستخدام، والسكن، أو كأماكن عامة. أمّا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيندرج تحتها الكثير من البرامج أهمها: تشغيل الشباب في فلسطين، كما يهدف برنامج مساعدة الفئات المهمشة، أو ذوي الاحتياجات الخاصة على وجهه التحديد، إلى تحسين وصولهم للخدمات الصحية، أو مساعدتهم من خلال تقديم جلسات علاج، أو نشاطات ترفيهية.

وفي مجال الصحة؛ تعمل مؤسسة التعاون على المساهمة في تحسين الوضع الصحي للفلسطينيين كمّاً ونوعاً، في جميع مناطق عمل المؤسسة، مع التركيز على الفئات المهمّشة، وخاصةً الأطفال[١٦٨] وفي مجال القانون؛ تساهم المؤسسة في دعم جهود بناء، وتطوير، وتطبيق السياسات التنموية والتشريعات،

---

١٦٥. مقابلة مع أحمد حميدان، مدير البرامج في مؤسسة التعاون. ٥-١٢-٢٠١٠م.

١٦٦. المرجع نفسه.

١٦٧ . المرجع نفسه.

١٦٨.موقع مؤسسة التعاون: http://welfare-association.org/ar/content/view/23/41

وزيادة وعي الفلسطينيين بحقوقهم، ومناصرة جهود الدفاع عنها. كما تضطلع مؤسسة التعاون بدور مهم وفاعل يتمثل بترجمة ونقل معرفتها وخبراتها لإحداث أثر أكبر في هذا الإطار[١٦٩]، أما في مجال الطوارئ والمساعدات الإنسانية؛ فتهدف إلى الاستجابة العاجلة والفعّالة لإغاثة الفلسطينيين المتضررين من الظروف الطارئة التي تُعرّض حياتهم للخطر، لضمان بقائهم، والحفاظ على كرامتهم، وحماية أولئك الذين يعيشون في ظل تلك الظروف الطارئة من خلال الاستجابة السريعة لاحتياجاتهم داخل الوطن وخارجه.[١٧٠]

ويتركز عمل مؤسسة التعاون في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م بشكل أساسي في دعم برامج التعليم، وخصوصاً التعليم البديل، الذي تقوم به مؤسسات تعليمية، ومدارس موجودة في الداخل، ومؤسسات أهلية فلسطينية تحاول أن تتجاوز التعليم الرسمي بإدخال مناهج إضافية، من أجل تعزيز الهوية الثقافية العربية الفلسطينية عند الشباب الفلسطينيين في الداخل، إضافةً إلى تنفيذ برامج في مجالات الثقافة، والهوية، والتي تركّز على قضايا اللغة العربية، والتاريخ..، إلى جانب برنامج مكافحة «الخدمة المدنية».[١٧١]

بذلك؛ تشكّل «مؤسسة التعاون» نموذجاً متميزاً لمواجهة الثقافة الاستعمارية المهيمنة المفروضة مادّياً، سواءً من قِبل الاحتلال، أو من قِبل المموِّل الغربي، وفي سياقات التدخل نفسها (القانون، والتعليم، والتنمية..)، ولكن هذا لا يعني عدم وجود نقد تجاه التمويل المقدم من مؤسسة التعاون أو التمويل العربي، إذ أنّ غالبيته يتمّ بمعزل عن مشاركة حقيقية من الأطراف التنموية الفاعلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة، لوضع أولويات مشتركة لتوجيه التمويل، كما أنّ بعض أولويات التمويل بحاجة لإعادة تركيز، تحديداً في مجال التنمية الاقتصادية، أضِفْ إلى ذلك ضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة، بعيدة عن المركزانية الأوروبية الأمريكية وثقافتها، والبحث عن خيارات جديدة باتجاه أمريكا اللاتينية، وبعض الدول الآسيوية، إلى جانب التمويل العربي.

لقد تمّ تحويل الاقتصاد الفلسطيني من خلال التمويل الغربي ذي الطابع التحويلي إلى اقتصاد خَدَميّ تابع لاقتصاد الاحتلال، والأسواق الخارجية، وإلى اقتصاد مرهق، تشكل فيه الأجور النسبة العظمى من الموازنة، ما يجعل الاستغناء عن المساعدات الخارجية أمراً شبه مستحيل، وبالتالي لا يمكن اتخاذ موقف مستقلٍّ في ظلّ حاجاتنا المتزايدة إلى التمويل الأجنبي، لدعم الميزانية، وتغطية النفقات، إذ إن هناك حاجة ملحّة لإعادة هيكلة الاقتصاد، وإعادة الاعتبار لتنمية القدرات الذاتية لمجتمعنا الفلسطيني، وإعادة إحياء تنمية الصمود، لمواجهة أيّ ضغط خارجي يهدف إلى ثَني إرادة شعبنا، وخصوصاً نحو الأرض، والزراعة، والتي هي أهمّ مورد معيشيّ واقتصادي مضمون وثابت لشعبنا، ناهيك عن كونهما مكوّنين أساسيّين من مكونات الهوية، والوجود الفلسطيني، لذلك يجب المحافظة عليهما من التدمير والسلب الذي يتعرضان له، وإدخال الخطط والاستراتيجيات التي تفعّل هذا القطاع، تفعيلاً جيداً وحقيقيّاً.

---

١٦٩. المصدر السابق

١٧٠. المصدر نفسه

١٧١ . مقابلة مع أحمد حميدان. مرجع سابق.

المصادر والمراجع:

- عطية، أحمد. **يورجين هابرماس: الأخلاق والتواصل**. بيروت: دار التنوير، ٢٠٠٩م.
- الناشف، إسماعيل. «**في اللاتحول في الخطاب الثقافي الفلسطيني**». في مجموعة مؤلفين. **أبحاث ومداخلات**. رام الله: مركز منيف البرغوثي الثقافي، ٢٠٠٣م.
- ألتوسير، لويس. «**الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية: ملاحظات تمهيدية لدراسة**». **دراسات لا إنسانوية**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨١م.
- الرياحي، إياد. «**بعد عامين من خطة التنمية: الفقراء ما زالوا يدفعون الثمن**». بدائل: مركز بيسان للبحوث والإنماء، عدد ٤، ٢٠١٠م.
- الرياحي، إياد. «**المانحون والاحتلال: روافع التنمية الفلسطينية**». رام الله: بدائل، مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠٠٨م.
- ألبرتيني ج. م. **التخلف والتنمية في العالم الثالث**. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠.
- برنامج دراسات التنمية. **التخطيط الاقتصادي في فلسطين**. رام الله.: جامعة بيرزيت، ١٩٩٨م.
- هلال، جميل. **الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية الثقافية**. رام الله: مواطن، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٦م.
- ديفوير، جوزيف وعلاء الترتير. **تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٩–٢٠٠٨**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠١٠م.
- مسعد، جوزيف. «**السلطة المناهضة للفلسطينيين**». الأهرام ويكلي، عدد ٧٩٩، ترجمة: مركز الزيتونة.
- ناي، جوزيف. **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٤م.
- نجمي، حسن. **شعرية الفضاء الروائي**. الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠م.
- نخلة، خليل. **أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة**. ترجمة ألبرت أغازريان. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٤م.
- ليجيه، دانيال وجان ويليام. **سوسيولوجيا الدين**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م.
- حنفي، ساري ولیندا طبر. **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية**. رام الله: مؤسسة الدراسات المقدسية، رام الله: مؤسسة مواطن، ٢٠٠٦م.
- صافي، سمير وخليل مقداد. **دراسة مقارنة حول الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية (١٩٩٧–٢٠٠٧م)**. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩م.
- الشيخ، عبد الرحيم (محرراً). **المنهاج الفلسطيني: إشكالات الهوية والمواطنة**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٨م.

- عبد الكافي، عبد الفتاح. **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، (د،ت).
- فانون، فرانتز. **معذبو الأرض**. ترجمة: سامي الدروبي وجمال الأتاسي. بيروت: دار القلم، (د.ت).
- جرونماير، ماريان. **تقديم المساعدة**. في فولفاجانج، ساكس (محرراً). **قاموس التنمية:** دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة. ترجمة: أحمد محمود. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨م.
- قسيس، مضر. **الترويج لحقوق الإنسان في الظرف الكولنيالي وما بعد الكولنيالي**. جامعة بيرزيت، ٢٠٠٩م. (دراسة غير منشورة).
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. **نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، ٢٠٠٥م.
- قسوم، مفيد. «نظرة تحليلية استشرافية للمشهد الفلسطيني». في مجموعة مؤلفين. **قطاع غزة بعد الانسحاب: دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية**. جامعة بيرزيت: برنامج دراسات التنمية، ٢٠٠٦م.
- فوكو، ميشيل. **نظام الخطاب**. ترجمة محمد سبيلا. بيروت: دار التنوير، ١٩٨٦م.
- النقابة الوطنية العامة للموظفين الحكوميين. **دراسة حول توزيعات وأوضاع الموظفين المدنيين في السلطة الوطنية الفلسطينية**

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2010/12/01/160174.htm

- ثرول، نيثان. «رجلنا في فلسطين». **وجهات نظر**، عدد ١٤١، ٢٠١٠م.
- ماركوزه، هربرت. **الثورة والثورة المضادة**. ترجمة جورج طرابيشي. بيروت: دار الآداب، ١٩٧٣م.
- أزنار، هيدلبرت. **الحيّز الجغرافي**. ترجمة: محمد إسماعيل الشيخ. (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤م).
- وزارة التخطيط. **التقرير الوطني حول السياسات الاجتماعية في فلسطين ١٩٩٤–٢٠٠٨م**
- أسترلي، وليام. **مسؤلية الرجل الأبيض: لماذا قادت جهود الغرب لمساعدة الآخرين إلى الكثير من الضرر والقليل من المنفعة**. ترجمة: مروان سعد الدين. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٧م.
- عبد الحي، وليد. «**القضية الفلسطينية والوضع الدولي**» .التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٧. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧.

المقابلات:

- Interview with Eva Suarez Leonardo. Project Manager: Human rights and peace-building. Spanish consulate-Jerusalem .14/12/2010
- Interview with Fabienne Bessonne – Counsellor/ Head of Social Sectors. European Commission Technical Assistance Office-Jerusalem.20/12/2010
- Interview with Jeffrey Tudor. Deputy Head of Office. DFID-jerusalem.9/11/2010
- Interview with Ken Lizzio director of ANERA at Jerusalem. 24/11/2010
- Interview with Simon Goutner -Program Officer at the French development agency-jerusalem.19/11/2010

- مقابلة مع السيدة تيري بلاطة، موظفة البرنامج الوطني في الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، القدس، ١٤ / ١٠ / ٢٠١٠م.
- مقابلة مع لبنى غنام ممثلة IRD في فلسطين. ١٦ / ٠٨ / ٢٠١٠م.
- مقابلة مع بسام ياسين. رئيس طاقم المشروع. ٢٣ / ٠٨ / ٢٠١٠م.

المواقع الإلكترونية والتقارير:

- أمل، جمال. «الصراع على الزمن وقوة المؤقت: الفلسطينيون واليهود في متاهة التاريخ».
  http://www.men-in-the-sun.com/AR/amal-jamal-part-1
- باسط بن حسن. «ثقافة حقوق الإنسان وبناء تجارب الحرية». www.alawan.org
- **«الرباعية» تمنح حماس مهلة لقبول شروطها قبل مواصلة المساعدات للحكومة الحالية**. على الموقع الإلكتروني:
  http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?x=2098&cat=4&opt=1
- موقع الوكالة البريطانية
  http://www.dfid.gov.uk/Where-we-work/Middle-East--North-Africa/OPT/
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**. (مركز الزيتزنة للدراسات والاستشارات: بيروت، ٢٠١٠م).

- موقع المفوضية الأوروبية الخاص بالضفة الغربية وغزة:

http://ec.europa.eu/delegations/westbank/documentsnews/20110321euunrwawalaja_ar.pdf

- موقع المفوضية الأوروبية الخاص بالضفة الغربية وغزة:

http://ec.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/20110213_pressrelease_thirdbatchpayment_ar.pdf

- موقع المفوضية الأوروبية الخاص بالضفة الغربية وغزة.

http://eeas.europa.eu/delegations/westbank

- موقع الوكالة السويسرية الإلكتروني:

http://www.swiss-cooperation.admin.ch/gazaandwestbank/ar/Home

- موقع الوكالة السويسرية الإلكتروني:

http://www.swisscooperation.admin.ch/gazaandwestbank/ar/Home/SDC_s_Strategy_for_the_Occupied_Palestinian_territory_OPT

- **تقرير استراتيجية التعاون (٢٠٠٦– ٢٠١٠م) للأرض الفلسطينية المحتلة.** (برن: الوكالة السوسيرية للتنمية والتعاون، ٢٠٠٩م).
- الوكالة الفرنسية للتنمية في منطقة البحر المتوسط – الشرق الأوسط. (مطوية خاصة بالـ AFD)

AFD AND THE PALESTINIAN AUTONOMOUS TERRITORIES: Between urgency and development 2010. http://www.afd.fr/jahia/webdav/site/afd/shared/PORTAILS/PUBLICATIONS/PLAQUETTES/AFD-Territoires-palestiniens_GB_pages.pd

- موقع مؤسسة التعاون:

http://welfare-association.org/ar/content/view/24/42

- موقع مؤسسة التعاون:

http://welfare-association.org/ar/content/view/23/41

- موقع مؤسسة التعاون:

http://welfare-association.org/ar/content/view/26/44

المراجع باللغة الانجليزية:

- Jamil, Hilal. “The Polarization of the Palestinian political field”, **Journal of Palestine Studies** 155, vol. XXXIX, no. 3 Spring 2010
- IRD annual report, 2008. page11

- Althusser, **Lenin and Philosophy**, NLB Publications, 1971
- Arturo Escobar, Sonia S.E. Alavarez, **The Making of Social Movements in Latin America: Identity, Strategy and Democracy** Colorado: Westview Press, 1992
- Benoit, challand. **Palestinian civil society: foreign donors and the power to promote and exclude**. (London: Rutledge studies on the arab-israeli conflict, 2008)
- Celebrating 10 year of international relief and development (IRD) (1999-2008)
- Henri, Lefebvre. **The Production of Space**. Blackwell, 1991.
- Rule of Law, Justice and Enforcement. Netham fact sheet, page2
- S. Carapico, "NGOs, INGOs, GO-NGOs and DO-NGOs: Making Sense of Non-Governmental Organisation," **Middle East Report** 30 (214): 12-15 ,2000. http://www.merip.org/mer/mer214/214_carapico.html
- Sara, Roy. **The Gaza strip: the political economy of De-development**. Washington D.C: institute of Palestine studies,1995.

الفضاء الفلسطيني المصنع:

تَهدف هذه الدراسة إلى تناول دَور المؤسسات المانحة/المموّلة في فلسطين نقدياً؛ ودَورها كذلك في إعادة صياغة الفضاء الفلسطيني، من خلال تحليل خطاب هذه المؤسسات، ودَورها في الواقع الفلسطيني. عبر تعريف الفضاء، ومناحي التدخل التي أدّت إلى صياغته في السياق الفلسطيني، وبالتحديد دَور التمويل الغربي في هذا المجال، دون أن يكون منفصلاً عن السياق الاستعماري؛ الذي تخضع له الحالة الفلسطينية، فقد قُمنا بدراسة ما أطلقنا عليه "عملية التدخل التحويلي"، التي قام بها هذا التمويل داخل الفضاء الفلسطيني الجديد، من خلال تحليل خطاب ثماني مؤسسات مانحة، تندرج ضمن قائمة أكبر 20 جهة مموّلة للأراضي الفلسطينية، كما قُمنا بفحص أثر هذه المساعدات في الواقع العملي من خلال إستخلاص الآليات التي عملت عبرها المؤسسات المانحة، في إعادة تشكيل هذا الفضاء في مستوياته النّاظمة له (الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والمكانية، والمجتمعية)، وإعادة مَوْضعة الفلسطينيين كجماعة وأفراد ضمن الفضاء الفلسطيني المصنع.

وسيتمّ التطرق إلى الطُرق البديلة، وإعادة صياغة المكان الفلسطيني "المسموح به"، والمُعدّ لإقامة الدولة المستقبلية الفلسطينية عليه، والثقافة المرافقة التي تموضع الفلسطينيين داخل هذا الفضاء الجديد في كافة مستوياته: الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعمل على تنفيذها من خلال أدوات المنهاج، والنُخب الثقافية والوظيفية في المجتمع الفلسطيني.

ISBN 978-9950-369-01-6